مُصْطَلح المعجميّة العربيّة

مُصْطَلح المعجميّة العربيّة

الدكتور أنطوان عبدو

دكتور دولة في الآداب والعلوم الإنسانيّة





الشركة العالمية للكتاب ش م ل
طباعة - نشر - توزيع

مكتبة المدرسة
دار الكتاب العالمي
الدار الافريقية العربية

الادارة العامة
الصنائع - مقابل الاذاعة اللبنانية
هاتف ٥٥-٣٤٩٠ - ٣٤٩٣٧٠ - ص.ب ٣١٧٦
تلكس ٢٢٨٦٥ LE - برقياً: كتالبان
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٩٩١

مدخل

يتناول هذا الكتاب أسس الدراسة المعجمية العربية وأصولها على ضوء منهجية جديدة تستلهم معطيات العلوم الالسنية الحديثة.

وهو ليس بحثًا في المعاجم العربية القديمة والحديثة ولا في علم تأليف المعاجم مثلاً، ولكنه مقدمة ضرورية تؤسس — من جديد — القواعد والأصول التي لا بد من رؤيتها بوضوح، وفي إطار موضوعي عندما نتصدّى للعمل المعجمي العربي. وهو إذًا من البحوث الأساسية التي تنظر في هيكلية البنى العربية وأقيستها وطرائق توليدها واقتباسها وحقولها المعجمية بمنهجية — لا ترى إلى المباحث الخارجة عن نطاق اللغة، ولا تكتفي بالحديث عن النظرية — وإنما تدخل عالم اللغة الغنيّ الخلّاق وتحاول ان تستخرج منه النواميس الدقيقة المتحكّمة بهذا النظام.

وقد اعتمدنا على منهج الاستقراء الشمولي الذي يرى ان العربيّة تتكوّن — ككل لغة — من تنظيم صوتي مميّز ومن بنى معجميّة وصرفية ونحوية، وأنساق من التأليف الجملي... لكننا حاولنا ان نفكّك عناصر هذا النظام اللساني للنظر في أجزائه الأولى وحدها ههنا، أعني عناصر التكوين الأساسي: البنى والمفردات.

وقد تصدينا أولاً للأسس فبسطنا نظريتنا ومفاهيمنا وبدأنا بالمستويات الفونولوجية الأولى وأثر الأجزاء في التطوير التركيبي والدلالي للمفردات، لنبني دراسة لغوية ومعجمية تبحث في الأصول والصيغ والأشكال والروابط الدلالية والحقول المفهومية والأسس البنيانية لوضع الألفاظ وتوليدها في اللغة العربية، تلك التي تعتمد بشكل هام، على الجذور الثلاثية وما تبنيه من نظام اشتقاقي مميّز يهيمن على اللغة.

وقد يرتبط بذلك كلّه بعض أبواب التوليد الخاص من عمليات جزئية مثل النحت والابدال والقلب وتطويع الدخيل... ونحن ننظر في هذه العمليات كما ننظر في مسألة الصيغ والموازين ككل لتفحّصها وتفحّص ما يشاع عن البنى والجذور الثنائية والرباعية... وحقيقة أمرها في اللغة العربية.

وقد استخرجنا ههنا بشكل مجدّد: قواعد الوزان السليم وإحصاء أبنية الثلاثي المصحّحة وبناء جدول التصريف على أساسها من جديد، وكذلك القواعد الواقعية المقتصدة في تشقيق الأفعال الرباعية وفصائلها...

وحاولنا ان نبتعد في الوقت نفسه عن التضخّم والاستطراد فرأينا أن نترك إلى حلقات أخرى، التوسّع في المباحث المهمة التي قد تتجاوز بتفصيلها الشأن المعجمي بذاته بسبب خصوصيتها، لنقدّم لها كتبًا أخرى في «المصطلح» هي «مصطلح النحت والتعريب» و «مصطلح الاشتقاق والتصريف»..

لقد شاب التحقيق المعجمي وتنظيم البنى الفعلية والأسمية وطرق تصنيفها واستخراج سنن عملها وموازينها، الكثير من التعليلات المغلوطة والتصنيف التراكمي والاختراع أو الأهمال، في الماضي واعتمد الكثيرون من الأقدمين على مواقف معيارية وتعليلية لا وصفية... فوقعوا في التوزّع والركامية، وفي نوع من «التحكّم في اللغة» ومن القسرية التي تقوم على التزكية والشجب وجمعوا دون تمحيص ونقل بعضهم عن بعض دون تبصّر ولا نقد. ودرسوا المفردات فتوقفوا عند الغريب فجعلوه غاية، وجعلوا الاشتقاق أنواعاً وأصنافاً تظهر وكأنها متساوية في الأهمية. وجمعوا الأفعال الثلاثية من اللهجات وأظهروا كأنما يجوز في صور ماضيها ومضارعها ومصادرها كل شيء. ونظروا في اللهجات القديمة، فأثنوا على عملية الجمع التراكمي، بدلاً من تطبيق النظم الصحيحة للجمع والتصنيف والأقيسة الواقعية المقتصدة لتعزيز البنيان. ثم اعتبروا ذلك وكأنه كل اللغة...

— وقد أدرك المحدثون بعد قرون طويلة من وضع المصادر والمعاجم الأمهات، انّ الزمن المتحوّل يفرض على الحضارات والناس — واللغة وبحوثها بالتالي — السعي إلى قيم ووسائل متطوّرة في التحليل والتصنيف تستطيع أن تلبّي الحاجات المتصاعدة التي تتبلور يوماً بعد يوم. لكن بعضهم لم يخرج عن المناهج الإتباعية المعروفة، وحاول البعض الآخر ان يطوّر مناهج الدراسة اللغوية وعناصرها دون أن تكون هذه الجهود الكبيرة

وافية ، لما يخالطها غالباً من الافتراضية والتوقف عند الشواهد الجزئية لبناء نظريات عامة . ونحن نحاول في هذا الكتاب ان نخرج بهذه الرغبة في تجاوز القصور والتراكم والتوزّع والأخطاء والشوائب والمناهج المغلوطة ، وفي الإفادة من الفرصة المتاحة من العلم الحديث للاعتماد على مناهج جديدة ، تقوم على الوصفية والموضوعية والشمولية والتجريد : أي على المناهج والمعايير الألسنية الحديثة وامكانات الآلة في التنظيم والاحصاء والكشف عن الحقائق الدقيقة لأن المناهج المعروفة لم تعد قادرة تماماً على الوفاء بهذه الحاجات.

هذا هو هدفنا ونرجو ان يكون عملنا ذا فائدة أساسية لمحبّي هذه اللغة والمنتفعين بها وللمعلّمين والمتعلمين على حد سواء.

مقدمة

أولاً: يرتكز وضع الكلمات والبنى في اللغة العربية على الجذور الثلاثية المؤلفة من ثلاثة حروف صامتة كأساس أول لبناء تنظيم لغوي هيكلي متكامل، تجري فيه تحوّلات تعتمد على بضع عمليات بنيانية داخلية.

ولا بدّ اتماماً لهذا القول من دراسة روافد الجذر الثلاثي في اللغة العربية (الروافد الثنائية والرباعية ...) وهي مرتبطة في كل حال بالأساس الأول المذكور. كما لا بدّ من رصد هذه العمليات البنيانية.

ثانياً: يتطوّر تنظيم الوضع في خطّين أساسين ثابتين يؤلفان هيكل هذا النظام الداخلي الشامل والمتماسك، وهما خط المزيدات وخط المشتقات. أما خط المزيدات فيكون بوضع أفعال جديدة إنطلاقاً من الجذر الثلاثي بالاعتماد على عمليات بنيانية ثابتة. وأما خط المشتقات فيعني وضع مجموعة ضخمة من الأسماء والصفات وفق عمليات اشتقاقية تخضع لموازين معيّنة وعمليات بنيانية معروفة تعتمد الجذر الثلاثي من جهة وجميع مزيداته من جهة أخرى.

ثالثاً: وتغتني عملية الوضع هذه بفعل تحوّلات بنيانية داخلية بحتة ذات صفة ذاتية وشمولية. ويحدّد «سابير»[1] وسائل أو عمليات التوليد اللفظي في اللغات العالمية بست، ولكل لغة وسيلة أو بضع وسائل منها، هي:

أ ــ وسيلة ترتيب وضع الكلمات في الجملة.

ب ــ النحت أو التركيب.

جـ ــ الإلصاق (بالتصدير والإقحام والتذييل).

د ــ التخالف في القيم الصوتية الداخلية (سواء على صعيد الحروف الصامتة أو المصوّتة).

هـ ــ ترديد الأصل.

و ــ «تعديل الإمالات الصوتية» (والتنغيم والنبر).[2]

ما هي العمليات والوسائل التي تلجأ إليها اللغة العربية؟ وكيف؟

رابعاً: تعتمد العربية خصوصاً على عمليات بنيانية ذات أثر تحوّلي داخلي فتفيد من هذه المعتمدات بصورة ذاتية وخاصة. وأهم العمليات التي تعتمدها:

أ ــ ادخال مثلّث المصوتات على الجذر المتحقق في بنية:

---

(١) راجع: E. SAPIR "Language". Chp. IV

(٢) وربما عرفت وسائل أخرى لكنها قليلة الأهمية.

المصوتات القصيرة (الفتحة والكسرة والضمة) والمصوتات الممدودة (آ — و — ى) وهي جزء من اللغة ككل. وقد اعتبر بعض اللغويين القدامى الحركات «ظلال المدود»... أو «أبعاضها». وهي رموز لأصوات ذات وظيفة أساسية في العمل البنياني اللغوي، ولكنها لا تتحقّق كحروف مكتوبة.

ب — ادخال مجموعة ثابتة من الحروف الأخرى الصامتة هي: (س — أ — ل — ت — م — ن — ه —) وإن يكن في ذلك خاصة الصاقية معينة في اللغة العربية فهي خاصة بادية التميّز في وظيفتها الفونولوجية والبنيانية[٣] وبواسطتها تم هذه العملية الإشتقاقية الكبرى وعملية وضع المزيدات (أفعل — فاعل — استفعل) (فاعل، مستفعل...) ولكن غالباً ما تواكب هذه الزيادات تغيّرات صوتية أخرى.

جـ — الإفادة من مثّلث بنيوي آخر يكمن في ظاهرة الشد، أو تضعيف الحرف، الذي يبدو خاصة مميّزة. وهو عموماً نوع من المط بالتشديد لجذر «منهوك» أو ضعيف (بسبب ثنائيته مثلاً) مثل: (مدْ — مدّ، مسْ — مسّ). وقد يعتمد كمصطلح إرادي لتمييز معنوي معيّن (كتب — كتّب)... وطرفا المثلّث الآخران هما: فك الشدّ (مدد — امدد — مادد...) والنبر:

---

(٣) والحرف الزائد هو ما ليس بفاء الكلمة ولا عينها ولا لامها (ابن جني — المنصف — ١ / ٨٦)

وإن بدا هنا مميّزاً خاصاً بالفعل ، فهو كالشد ، يبني قيمة خلافية دالة على التمييز بين الإسم والفعل أحياناً : (كاتب : للأمر — وكاتب : الإسم ، في حال الوقف).

د — تكرار جزء من الجذر (حلّ : حلّل — مدّ : مدّد — جلب : جلبب) أو تكرار الجذر برمّته في وضع الرباعي من أصول ثنائية (لملم — حلحل ...)

ه — وقد ذكر بعض القدامى[٤] (والمحدثين) من عمليات التغير الصوتي الداخلي أيضاً تقليب الجذور — البنى الثلاثية على أوجهها الستة (سلم — سمل — مسل — ملس — لمس — لسم). وقالوا ان فكرة واحدة ترتبط بهذا التجمع من الحروف ، وإن التقليب الحروفي الداخلي يولّد نوعاً من الخلافية الدلالية ، وإن هذا التقليب هو بالتالي نوع من الاشتقاق. ونحن نرى أن هذه الوسيلة قليلة الأهمية إلى حدّ بعيد بل ربما كانت من الإفتعال وقد ارتبط ظهورها في الأصل بطريقة للبحث عن أصل اللفظ ، ثم أدرجت في أبواب الإشتقاق بلا مبرّر.

و — لكن التغيير بالقلب وتوليد بنى جديدة بابدال حرف (أو أكثر) لخلافية مورفولوجية (قطّ — قطم) أو مماثلة أو مناسبة

---

(٤) وقد سمّاه ابن جني (الإشتقاق الأكبر) — الخصائص — ٢ / ١٣٣

صوتية ما (زرب= سرب) أمر معروف خصوصاً في إيجاد ألفاظ جديدة — وأفعال بشكل خاص — وقد يظل أرتباطها بالجذور التي ولّدتها واضحاً ملحوظاً، وقد يغيب في أحوال هذا الإرتباط خصوصاً عند تفرّع المعاني أو تقادم الزمن.

ز — أما النحت في اللغة العربية فنرى انه ينطبق على مجموعة محدودة من الألفاظ. ومنه عدد من الكلمات المحفوظة القديمة (مثل عبشمي وعبدري — وبسمل وحمدل) وقد جرى اللجؤ إليه في العصر الحديث لوضع المصطلحات العلمية أحياناً (برمائي، انفمي...) أما ما قيل بنحته فيما عدا هذا الرصيد فيمكن القول بتخطيئه. فقد ذهب لغوى قديم بارز هو إبن فارس — (وتبعه بعض القدامى والمحدثين في ذلك) — ذهب إلى أن أفعالا رباعية تتولّد في العربية من طريق نحت أصلين ثلاثيّين. لكننا نرى هذا المنهج غير معتمد في العربية وإن وقع في بعض الألفاظ. ونرى أن هذه الأفعال — والأسماء — قد تولّدت بالاعتماد على نوع من الإبدال المتأتي من فك الشد أحياناً (بهس — بهنس) أو من زيادات حروفية «غير قياسية» (أي بغير الحروف المعروفة س — أ — ل — ت — م — ن — ه) أو بزيادة هذه الحروف على الثلاثي في غير المواضع المعروفة المصوّرة في الموازين، أو لأسباب صوتية أخرى. ومن أمثلته (خلبن، بركل... الخ.)

ح — هذا ويبدو أن القول بخصائص (نحتية) الصاقية بارزة

في اللغة العربية من النوع الذي يتجاوز ادخال حرف على بنية ما لوضع لفظ جديد أو الذي يتجاوز النوع النحتي — المزجي (كما في برمائي)، ليس قولاً متلائماً مع الواقع: وإن كان يظهر في بعض أسماء الإشارة والأدوات والضمائر مثلاً (ذاك — ذلك — أنت — أنتم) والنادر من الأسماء (مالي). وقد أدّعى البعض أن العربية تعرف توليد الألفاظ «بالتركيب»، أي على طريقة اللغات الأجنبية (الفرنسية والأنكليزية والألمانية... مثلاً) التي تؤلف الكثير من ألفاظها — ومصطلحاتها العلمية على وجه الخصوص — من وصلات، وكسوع كل جزء منها مفردة كاملة الدلالة. فهذه الصاقية من نوع خاص ذات إفادة دلاليّة مميّزة، والعربية لا تستخدمها استخداماً أساسياً، فالعربية قد تستخدم بعض العناصر الإلصاقية (بما في ذلك «الإلحاقية») غير المتصلة، وأكثرها يفيد النفي (مثل: غير — سوى — عدم...) وقد شاع استخدامها في العصور الحديثة بتأثير اللغات الأوروبية، وعلى أثر جهود المترجمين بصورة خاصة، وهو غير مرفوض حيث يكون مفيداً ومناسباً، لكنه يظل حتى الآن، محدوداً في عمليات العربية البنيانيّة إلى جانب كونه نوعاً من الإضافة الأسميّة. وقد ورثت العربية من التركيب المزجي، بعضاً من الألفاظ التي تظهر تركيباً لبعض أسماء الأعلام القديمة (بيت لحم — بعلبك). كما ورثت في العصر الحديث مصطلحات غريبة ذات صفة نحتيّة خاصة (مثل أونيسكو) لكنها ألفاظ غريبة محفوظة وجامدة.[٥]

(٥) ميّزنا ظاهرياً بين «الإلصاق الحروفي» وبين نوعين من النحت. فالنحت بدلالته =

خامساً: قلنا أن المعتمد الأساسي لوضع الألفاظ في العربية هو الجذر الثلاثي. لكن بعض البنى الثنائية (من حرفين) والرباعية (من أربعة أحرف) موجودة فيها وهذه قضية مهمة تحتاج إلى دراسة مدقّقة. على أننا نجد إجمالاً أن البنى الثنائية «الفعلية» خاصة قد تحوّلت إلى بنى وأفعال ثلاثية — ولنقل إلى جذور ثلاثية[٦] بطريقة خاصة — إما باشباع مدّي (كأنه نوع من المط الصوتي لإدراك الثلاثية) أو بإقحام أو إبدال مقطعي حروفي وفق قوانين صوتية مناسبة فيظهر حرف جديد في أول الكلمة أو وسطهاأو آخرها ويحوّلها عن شكلها الثنائي لتدخل في إطار اللغة العربية البنياني الأساسي المثلث.

= العربية يبدو متميّزاً بخصوصية ما، فكأنه انتقاء حروف معيّنة «مهيمنة» تختزل كلمات عبارة ما ثمّ تجتمع هذه الحروف لتؤلف لفظة جديدة. وهذه اللفظة «المجمّعة» تكون أما من لفظتين (عبدري — عبشمي — بلحارث وبلعنبر) أو مثل: برمائي — أنفمي (في نحت مزجي قليل الوقوع) أو من أكثر من لفظتين. أما النحت في اللغات الأوروبية فهو نوع من «التركيب» تحتفظ فيه الألفاظ والوصلات — إجمالاً — ببناها الأساسية في عملية جمع والصاق تتم بين لفظتين أو أكثر، وتلحقها الكواسع وغيرها.. بصورة طبيعية أيضاً، فنقول مثلاً Telecommunication - Autofixation:

— وقد وجدنا أن النحت المعروف في العربية ليس اعتباطيّاً، لكنه يخضع لقواعد بنيانيّة سنعود إليها باذن الله وهي غير قواعد اللغات الإلصاقية.

(٦) إن المثلّثات بحروف العلّة والمدود تتحول إلى أصول اشتقاقية كاملة في خطّي المشتقات والمزيدات مثلها مثل الأفعال الثلاثية «الصحيحة». لكن لا بدّ من التحقيق في تميّز بناها، خصوصاً. واللغويّون لم يتوقّفوا عندها توقّفا أساسياً.

أما البنى الفعلية التي يقال إنها رباعية — أي ما يقال له الرباعي المجرّد بشكل خاص — فسنعود إلى دراستها لنؤكّد أنها ليست «جذوراً أصيلة» في العربية، فهي إما مأخوذة من ألفاظ جامدة أو دخيلة (بنوع من الإشتقاق الخاص ومن البنى الإسمية) وإما من ترداد جذور «مقطعية ثنائية»... أو انها كانت جذوراً ثلاثية وتحوّلت إلى اشكالها الرباعية بزيادة «غير قياسية».

إنّ هذه الطاقة الرباعية لا تنكر بأي شكل، خصوصاً لأنها باب مفتوح على الإستثمار في المستقبل، لكنها تظلّ حتى الآن محدودة الأهمّيّة بالنسبة إلى الثلاثي الذي يبقى هو المعتمد الأساسي لوضع الألفاظ[٧] دون اهمال الطاقة اللفظية المتمثلة في الثروة الثنائية والرباعية بشكل خاص، وإن كانت تبدو رافدة للجذر الثلاثي الأساسي. و«تخضع العربية في وضع مفرداتها لنظام رياضي متكامل، بيد أنّ اللغة العربية لم تستثمر حتى الآن إمكانياتها الهائلة، ولو انها استثمرت مثلاً الأصول الرباعية

---

٧) ويبدو أن بعض عمليّات الإحصاء الأوليّة التي لا بدّ من التوسّع فيها في المستقبل تثبت أن «الأصول التي تتألف من أربعة حروف صامتة» (الرباعي الذي يقال له المجرّد) قليلة الإستخدام بالنسبة إلى شيوع استخدام الثلاثي. وقد نقل الأب فليش عن دراسة الدكتور الشويمي للفعل في القرآن (جامعة باريس) انه قد وجد خمسة عشر أصلاً رباعياً مقابل ألف ومئة وستين من الأصول الثلاثية وهي نسبة ضئيلة فعلاً بالنسبة إلى نص أساسي كالقرآن الكريم.

P.H. FLEISH: Traité de philologie arabe (I. pp. 247 et suite)

النظرية وما يتفرّع منها من مشتقّات ، لأفضى بها الأمر إلى لغة رمزية تفوق فيها وسائل التعبير المفاهيم التي قد يستوعبها الفكر البشري » .[8]

سادساً : ولا بدّ من أن نذكر أيضاً أنّ المعجم العربي يحتوي على رصيد من الألفاظ « الجامدة » الموروثة عن أصل سامي مشترك قديم ، وتتشكل هذه البنى من ألفاظ اسميّة ثنائية وثلاثية ورباعية (ونادراً ما تزيد على ذلك) . ومن طاقة من الحروف والضمائر والأدوات... بعضها يلازم صيغة واحدة وبعضها يقبل التغيّر. لكنك تراه يخضع في كل حال لقوانين بنيانية خاصة لا تخرج عن النظم الأساسية التي تعمل في إطارها اللغة العربية ، حتى ان المستحق منه يدخل في لعبة الإشتقاق والزيادة... بصورة خاصة لكنها لا تخرج إجمالاً عن الإلتحاق بأسس القواعد البنيانية المتحكّمة باللغة العربية لكن هذا الرصيد من « الألفاظ الجامدة » القديمة يظل ضئيلاً نسبياً بالقياس إلى ضخامة إمكانات الثلاثي ومزيداته والمشتقات ، وهذا ما تظهره النصوص خلال تاريخ الإستخدام اللغوي الحي ، وما يمكن أن يثبته الإحصاء والحساب .

ولا بدّ من تذكر الكثير من الألفاظ المحفوظة المتحدّرة من الإستخدام الإجتماعي والتاريخي مما حفظته اللغة وكونته الناس معتمدة : إمّا على أسس لفظية عربيّة معروفة ، تبدّل فيها وتحوّر ،

---

(8) الدكتور ريمون طحّان « التعبير عن العلوم واللغة العربية — الكتيّب ص ٧٩ —

أو على الإختراع الذي قد يمنح بعض الألفاظ حظاً من الوجود والشيوع فتنتشر وتعرف وتبقى مصادرها شبه مجهولة إجمالاً.

سابعا: ويحتوي هذا المعجم كذلك رصيداً من الألفاظ المعرّبة مما يسمّونه «المستعار» أو «الدخيل» الذي أخضعته العربيّة بحسّها الداخلي الموزون والمسيطر، للّفظ العربي وذوقه وإمالاته الصوتية. وهذا الرصيد «موضوع» على أساس آخر غير أساس الجذر كما هو واضح، لأنه دخيل لكن التنظيم الدقيق المتماسك للّغة العربية يخضعه لخصائصه المورفولوجية فينتظم في داخله بطريقة خاصة، ليتصرف به بصورة تتناسب مع خصائص هذا التنظيم. وندرس ظاهرة المعرّب والدخيل ونرى مدى تحقّق ارتباطه بنظام العربية البنياني. ويكتسب هذا المعرّب أهمّيته من علاقته التلازمية بالمصطلحات الحضارية والعلمية في تاريخ اللغة القديم والحديث.

ثامنا: وينتظم عملية الوضع في النهاية مبادىء الإقتصاد والإنسجام والشمول، وهي تتجلّى في الأقيسة البنيوية وفي الأوزان العربية.

والأوزان رموز شكلية وصوتية تتكّون من مطابقة عشرات الألفاظ — المزيدة والمشتقة بشكل خاص — لعناصر هذا الرمز الشكلية والصوتية بحيث تعكس عدد حروف الكلمة التي تزنها وترتيبها، كما تحمل على حروف الرمز أو الميزان مصوّتات الكلمة التي تزنها وهيئة بنيتها وحروف الزيادة التي تدخل الجذور والألفاظ

المزيدة فتعيّن أنواعها ومواضعها. ونتعرّف بخاصيّة اللفظ العربي من إمتحان انسجام هيئته مع هذه الموازين ومدى إنسجامه مع طبيعة المقاطع والصلات الصوتية في اللغة العربية.

إنّ الجذور في الأصل تحتوي على دلالات مفهومية عامة غير محدّدة. والذي يمنحها قيما دلالية محدّدة هو تشكّلها المورفولوجي وصياغتها على هيئة هذا أو ذاك من أوزان المزيدات والمشتقات. فكأن الأوزان ضروب من القوالب ينصبّ فيها الجذر. يقول العلايلي:[٩] «إن هذه الموازين ذات دلالات تابعة تقوم في الساميات مقام السوابق واللواحق في الآريات... وقد اتضح لنفر من اللغويّين القدماء — وإن كان على نطاق ضيّق — في طائفة من الموازين، انها تعتمد دلالات قلّما تتجاوزها أو تنحرف عنها كوزن (فِعالة) الذي يدل على العلم أو الصناعة أو الفن، وأوزان (مفعل — مفعال — مفعلة) التي تدل على الآلة أو الأداة، ووزن (فُعال) الذي يدل على المرض.. ولقد سمّوا القدر الذي يدلّ عليه الميزان — دلالة الهيئة — والقدر الذي يدلّ عليه الجذر اللغوي — دلالة المادة — ومشوا يطبقون في توفيق كبير قاعدة الدلالتين، المتوحدة توحّداً عضوياً، على الأفعال والأسماء دون فرق...»

---

(٩) يهمّنا هنا، الإلتفات بشكل خاص إلى مسألة «دلالة الهيئة، ودلالة المادة» ولا بدّ لكل توضيح أو مراجعة من العودة إلى نظرية العلايلي بالتفصيل في مقدّمة «المعجم» (معجم العلايلي) ص ٨ وما بعدها (الموازين)...

— هذا ولا بدّ من إعادة النظر في بعض الأخطاء والشوائب التي علقت بنظام الأوزان وبصيغ الكثير من الموازين.

* * *

المفاهيم الأساسية والنظريات المختلفة:

ولا بدّ الآن من تحديد المفاهيم الأساسية التي نعتمدها لدراسة هذه البنى والنظر في هذا النظام وعناصره الفونولوجية والمورفولوجية والمفهومية لما لذلك من أهمّية بالغة في فهم عناصر تكوين البنى وعلاقاتها الداخلية ومشكلاتها البنيانية والمعجمية. ولا بد كذلك من توضيح بعض المصطلحات، ومن اقامة الصلة بين ما نذهب إليه من نظرية أو رأي وبين الدراسات اللغوية الأساسية القديمة والحديثة.

أولاً: نقول إن الجذر الثلاثي(١٠)يتألف من هيكل من ثلاثة

---

(١٠) ومن باب توضيح المصطلحات نقول:
أ — اننا قد نستخدم لفظة «الجذر» «والأصل» بمعنى واحد غالباً. ولكننا نستخدم لفظة «الأصل» دون سواها لما لم يكن «جذراً» يتحقّق على صورة الجذر الأولى البسيطة المعروفة بصيغة الماضي الثلاثي — فَعَلَ — هذا لأن الكثير من «الأصول» اللفظية الأخرى (الجامدة مثلا) كان مولّدا للمشتقات وان بصورة محدودة أو جزئية. وقد نضطرّ إذا لذكر «أصل» هذا المولّد أو المشتق. =

حروف صامتة[١١] نجدها وفق الترتيب نفسه في جميع الألفاظ التي تتكوّن على احداثيتي المزيدات (الأفعال) والمشتقات (الأسماء والصفات).

وترتبط بالجذر، أو بتجمّع حروفه، فكرة عامة محدّدة الدلالة قليلاً أو كثيراً. وتحقيق هذه الفكرة في ألفاظ مستخرجة للإستخدام يكون وفق عمليات بنيانية معروفة أساسها «المخالفة في القيم الصوتية» داخل هذا الجذر فيتّخذ أشكالاً وأجساداً متنوعة يكتسب كل منها خصوصية في الدلالة لكنها تظلّ مرتبطة بأساس مفهومي واحد أو فكرة مشتركة تنم عنها... ويعتمد «التلاعب» بهذه الأصوات على التغييرات الصوتية الداخلية بالحركات (مثلّث الحركات) وقيم المدود الصوتية (مثلث الأصوات الممدودة) وإتمام حروف زيادة صامتة معيّنة وفق نظام محدّد وبعض وسائل التكرار والشد وفك الشد[١٢] والتماثل والأبدال والنبر... أما

= ب ــ أما لفظة ــ بنية ــ (بكسر الباء، جمعها بنى) فكثيرة الشيوع والاستخدام في دراستنا. وبنية اللفظة هي صيغة وهيئة المادة لفظية بعدد حروفها ونسقها الصوتي. أما بنية اللغة (أو بنيانها) فهي هيكليتها وعناصر تكوين هذا الهيكل وقوانينه الذاتية. أما الصيغة فهي «الهيئة التي تبني عليها اللفظة».

(١١) وهذا لا يعني أننا نتجاهل رصيداً مهمّاً من الجذور الأساسية التي تتألف من حرفين صامتين وحرف مد ولا صور الثلاثي الأخرى. وسنعود إلى ذلك.

(١٢) ونميّز بين معنى تكرار الحرف بالشد (وهو يتيح القول إن جميع الحروف يمكن أن تستخدم في عملية الريادة البيانية) ومعنى الزيادة القياسية وغير القياسية. =

العمليات والوسائل البنيانيّة الأخرى فهي ـ إن وجدت ـ ضئيلة الأهمية في اللغة العربية.

ثانياً: لقد كانت مسألة البنى وعدد حروفها مما وقع فيه الخلاف بين القدامى وبين البصريين والكوفيين. وقد قال الكوفيون بأصالة الثلاثي وبأن كلّا من الرباعي ـ والخماسي ـ مزيد. وقال البصريون بأن الأصول ثلاثة: ثلاثي ورباعي وخماسي.[١٣] ونرى أنه لا بدّ من الإلتفات إلى هذه المسألة لأنها في صلب الدراسة البنيانية وأسس الوضع المعجمي.

أ ـ يذكر سيبويه أن بنى الكلمات في العربية تتكوّن من حرف على الأقل وخمسة على الأكثر فما زاد على ذلك هو مما وقعت فيه الزيادة.[١٤] وغالباً ما كانوا يجمعون بين البنى الفعلية والبنى الأسمية في نطاق واحد. لكنك تقرأ في «مجموعة الشافية» «ان أبنية الإسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية. وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية».[١٥]

ب ـ ولم يعر القدامى أهمية إلى البنى والمقاطع الآحادية التي

= وذلك لأسباب منهجية مناسبة ولأننا نعتبر الشد معتمداً بنيانياً خاصاً ومتميّزاً، فهو ليس مجرد طرق لحرف معيّن لتكراره وإنما هو نوع خاص من التسكين والنبر ذو دلالة بنيانية خاصة.

(١٣) انظر «الأنصاف في مسائل الخلاف» مسألة ١١٤ ـ ص ٤٢١.

(١٤) سيبويه ـ الكتاب ٢ / ٣٠٤.

(١٥) «مجموعة الشافية» ـ ٢ / ٥.

تفيد دلالة وظيفية في الإستخدام : كواو العطف والفاء ... و — لم — قد — أن ..[١٦] فهم يعتبرون ذلك قليلاً جامداً وبعيداً عن التوليد. يقول ابن جني : «فما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة نحو : من — وفي — وعن — وهل — وقد — وبل ... ولو شئت لأثبّت جميع ذلك في هذه الورقة. »[١٧]

جـ — أما البنى الثنائية الاسمية (المتمكّنة كما سمّاها سيبويه) والفعلية فهم يحارون في تصنيفها، لكنهم يميلون إجمالاً إلى اعتبارها ثلاثية بشكل من الأشكال إذ : «تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد وفم. وإنما ذهب الثالث لعلة انها جاءت سواكن وخلفها السكون مثل — بأيد وبدم — في آخر الكلمة فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه اعراب وذهب الحرف الساكن. فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير كقولهم : أيديهم — في الجمع و — يديه — في التصغير ويوجد أيضاً في

---

(١٦) وتتألف هذه كما هو ظاهر من مقطع صوتي بحرفين وس متحرك وساكن وسيأتي بحثها.

(١٧) ابن جني. الخصائص ١ / ٥٥، وواضح أن ابن جني يقيس هذه الأدوات بعدد الحروف هنا، لا بحسب تكوينها الفونولوجي، وسيتوضح مذهب القدامى في مثل هذه المسائل مع تطوّر دراستنا. ويتوضح معه رأينا فيها.

الفعل كقولهم: دميت يده. فإذا ثنيت الفم قلت: فموان فكانت تلك الذاهبة من الفم — الواو.»[١٨]

د — وهذ ابن القوطية يرى بنظرية متقدّمة: «ان أقل ما بنيت عليه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف فما رأيته ناقصاً عنها فاعلم أن التضعيف دخله مثل: — فرّ — ردّ — وما زاد على ثلاثة أحرف فبحروف الزوائد الداخلة فيه».[١٩]

ه — ونفصّل الرأي في «الأبنية الرباعية» وسواها (الأسميّة والفعليّة) في بحثنا لمسألة الرباعي، ونرى أن البنى الفعلية الرباعية — أي بنى الرباعي الذي يقال له المجرد — ليست أصيلة. وأن البنى الأسمية — إن لم تكن جامدة قديمة أو دخيلة — هي أيضاً مولّدة من بنى ثلاثية أو من ثنائيات قديمة أحياناً وبالتالي فإن أغلب ما زاد على الرباعي، هو من الدخيل.

ثالثاً: وحين تطوّرت الدراسات اللغوية الحديثة معتمدة على المقارنات السامية ازدادت القناعة بالتثليث كمعتمد أساسي للتوليد. لكن دراسة تفصيلية أساسية لم تجر لهذا الموضوع. وقد اكتفى أكثر الدارسين المحدثين بصياغة النظرية وبناء أساسها دون مراجعة البنى والموازين وأسس الفعل الثلاثي وغير ذلك مما يقتضيه النظر المتمحّص. ولعل مثل هذه الدراسة تحتاج إلى احصاء

---

(١٨) كتاب العين — المقدمة ص ٣.

(١٩) ابن القوطية — كتاب الأفعال — ص ٩.

قاموسي ونصوصي يتحقق في النسب والمعتمدات الأساسية التي يقوم عليها البنيان الثلاثي، وإلى منهجية ألسنية جديدة في دراسته.

— يقول الدكتور أنيس فريحة: «تردّ الكلمات في جميع اللغات السامية إلى جذور ثلاثية نفترضها افتراضاً بمعنى أننا لا نعرف كيف كانوا ينطقون هذا الجذر، ولا نعلم علم اليقين كيف استعملوه: إسماً أم فعلاً أم صفة... وقد قدّر أحدهم إمكانات الاشتقاق بأكثر من ١٢٠ وزناً، أي أننا نستطيع «مبدئياً» أن نشتقّ من جذر — علم — أكثر من ١٢٠ وزناً لمعان مختلفة».[٢٠]

ويقول الدكتور علي وافي : «تتألف أصول الكلمات في اللغات السامية في الغالب من ثلاثة أصوات ساكنة (أحرف ساكنة) مختلفة. ففي اللغة العربية مثلاً ترجع جميع الكلمات التي فيها معنى القتل إلى أصل ثلاثي مؤلف من ثلاثة أصوات ساكنة — ق ت ل — ولا يشذّ عن هذه القاعدة إلاّ بعض الحروف والضمائر، وبعض أسماء الشرط والموصول وقليل من أسماء الذوات (يد — دم) ومن الأفعال (قال، وعد، تمّ، ردّ»[٢١]...

---

(٢٠) الدكتور أنيس فريحة: «نحو عربية ميسّرة» ص ١٤ — ١٥. وواضح هنا أن فريحة لا يريد أن ينكر وجود رصيد لغوي آخر غير هذه الثلاثيات لكنه لم يستكمل النظر في هذ الموضوع.

(٢١) الدكتور علي عبد الواحد وافي — علم اللغة — ص ١٢٨.

رابعاً : ان الجذر هو الأحرف «الصامتة» المشتركة بين عدد من الكلمات التي نرى أن بعضها يتّصل ببعض اتصالاً مفهومياً واشتقاقياً. وان الأصوات وحروف العلّة هي التي تيسّر — مع بعض الحروف — بناء اللفظ ووضع الكلمات.

وإنّ المعنى الذي يتمثّل في الجذر أقرب إلى التجريد من المعاني المتمثلة في الصيغ التي يتحقّق فيها.[٢٢] ويبدو أن أبسط صور تحقّق الجذر في اللغات السامية جميعاً هي صورة الفعل الماضي بصيغة (فعل) [٢٣].

— انّ نظرية الجذور تفرض إذا صلة لفظية ومفهومية بين كل جذر وبين مزيداته ومشتقاته. لكنّنا نواجه هنا في الواقع ظاهرتين :

— الظاهرة الأولى تتمثّل في اكتفاء العربية بعدد من الجذور الثلاثية التي لا تتجاوز الالآف الثلاثة ، مع أن الجذور الممكنة فيها — وهي ذات التكوين الرياضي المميّز — تتجاوز تسعة عشر

---

(٢٢) انظر : «مواقف» (العدد ١٠) : «الثوابت في الفكر واللغة». للدكتور ريمون طحان — وانظر كذلك.

O. Jespersen. "Language..." p. 374.

(٢٣) ويسمّى عندئذٍ Base بمصطلح بعض المستشرقين. — انظر :

N. Yushmanov - Structure of the Arabic language - P. I

ألفاً.[٢٤] أما الظاهرة الثانية فتكمن في ظهور بعض المشكلات العائدة إلى الحقول المفهومية المتصلة بالجذور — وهي مشكلات معجمية ومورفولوجية — ومنها : اننا قد لا نجد دائماً صلة معنوية بارزة بين الجذر وبين لفظة ما يبدو ظاهرياً انها متصلة به. وفي مثل هذه الحالة لا بدّ من افتراض أحد أمرين :

الأول : ان اللفظة التي نسبت إلى الجذر لا تنتمي إليه في الواقع.

والثاني : ان تطوّراً ما قد وقع على معنى اللفظة بحيث أبعده بصورة جلية عن المعنى المتمثّل في الجذر.

وقد يظهر في المعجم العربي الكثير من الألفاظ المماثلة. ولعلّ أبرز أسباب ذلك : الأسس التي بنيت عليها المعجمية العربية، والكتابة العربية ومشكلاتها فهي مثلاً لا تأخذ بعين الاعتبار الحركات وحروف العلّة وهذه قد تكون حاسمة أحياناً في تحديد هوّية لفظة ما . ومن هذه المشكلات أيضاً قضايا «المشترك

---

(٢٤) ملتفت إلى طاقة اللغة العربية اللفظية حسابياً وذلك في موضع آخر وبالتفصيل.
— ومن المفيد أن نشير كذلك إلى أن العرب قد عرفوا الأشتقاق بمنهج خاص يسمّى الإشتقاق من تأصيل الفرع. إذا اشتقّوا من أسم الفاعل (مثل الفاعلية والجاهلية) ومن المصادر (مثل تمذهب) ومن الصفات المشبهة القديمة مثل. تمسكن — الخ...

اللفظي » مثلاً [٢٥] وقضية اللهجات ... وسيقودنا هذا البحث إلى دراسة المشكلات الفونولوجية والمعجمية وتحديد عناصرها وأهمّيتها بالنسبة إلى تكوين البنى العربية.

— صناعة البنى ومنظومة الأصوات :

أ — تعتمد منظومة الأصوات اللغوية في اللغة العربية، كغيرها، على مجموعة من الصوامت والصوائت التي تتحيّز في المقاطع الصوتية المكّونة للصلات اللغوية. ولكل وحدة في هذه المجموعة مواضع نطقها المميّز أو المتشابه من آلة النطق الأساسية. وعلى جملة من الخواص والصفات المميزة أو الملامح الخاصة. والمنظومة الفونتيكية العربية تشتمل اصلاً على ستّة مصوّتات موزّعة بالتساوي على ثلاثة، قصيرة (الفتحة والكسرة والضمّة) تتميّز في الطول وفي الكم عن المصوتات الطويلة (ألف المد، والياء والواو). [٢٦] وهذه المنظومة المصوّتية تتميز بسهولة مردّها

---

(٢٥) وقد جعلنا المصطلح عنواناً لقضايا من نوع «توسّع المعاني — الترادف — والتضاد —»

(٢٦) يراجع تفصيله في : «الأصوات اللغوية» (للدكتور إبراهيم الأنيس).
و : «علم الصوتيات» (للدكتور ريمون طحّان). وفي :

Principes de phonologie (A. MARTINET) & - (J. CANTINEAU) :
N.S. TROUBETZKOY

إلى العدد القليل من المصوّتات بالنسبة الى عدد الخواص.(٢٧)

ـــ تتألف هذه المنظومة من ثمانية وعشرين حرفاً صامتاً ـ وشبه صامت ـــ لكننا نضطر هنا بالطبع إلى تجاوز الإمالات واللهجات الخاصة.(٢٨)

وحروف العربية الوسطى المكتوبة إذا، هي:

أ ـــ ب ـــ ت ـــ ث ـــ ج ـــ ح ـــ خ ـــ د ـــ ذ ـــ ر ـــ
ز ـــ س ـــ ش ـــ ص ـــ ض ـــ ط ـــ ظ ـــ ع ـــ غ ـــ
ف ـــ ق ـــ ك ـــ ل ـــ م ـــ ن ـــ هـ ـــ **(٢٦ حرفاً صامتاً).**

يضاف إليها (و ـــ ي) كحروف «شبه صامتة» أحياناً. فتسمّى حروف اللين، كما يضاف إليها حروف المد (آ ـــ والواو والياء).

وتعتبر الأصوات الثلاثة الباقيات ـــ أي الحركات ـــ أبعاضاً كمية لهذه الحروف المدّية المصوّتة. فكأن عناصر المنظومة «الوظيفية» هي: ٢٦ + ٢ + ٣ + ٣ = ٣٤ عنصراً صوتياً.

---

(٢٧) لكن القراءات القرآنية ـــ واللهجات ـــ تعرف تشكيلاً من «الامالات» الصوتية المتميزة التي تتكوّن ضمن هذا الحيّز (أقرأ الفتحة هنا: الّله ـــ وبالّله) (والكسرة إنّ ـــ ومعانٍ) (والضمّة: كتابهُ ـــ كتابُنّ).

(٢٨) وهي تترك لمباحث اللهجات وفيها قضايا النطق بالجيم. أو الكاف أو القاف، والضاد أو الظاء، والسين أو الصاد.. مثلاً وكذلك الكثير من الامالات الصوتية المعروفة في بعض القراءات أو اللهجات.

ب ــ وتدخل الشدّة كأنها مضاعفة كمية للحرف الصامت.

جـ ــ أما السكون فظاهرة جوهرية في التنظيم الفونولوجي وفي تكون المقاطع، وجمع حرفين في مقطع واحد (المقطع المسكّن) وكذلك في تعديل الإمالات (أنظر الضمّة في: يكتُبُ ويكتُبْ ــ أعني ضمّة التاء هنا إذا كانت الباء متحرّكة بالضمة أو مسكنة).

وقد يدخل السكون كذلك في تعديل الدلالات والظواهر الإعرابية (في الجزم مثلاً).

د ــ وقد تنعكس الخلافية بين حركات الماضي والمضارع خلافية في حروف العلّة في الأفعال المعتلة فنقول (وعد يعد ــ سما يسمو ــ سعى يسعى) وقد تتعاطف حروف العلّة وأشباه حروف اللين (ل ــ م ــ ن) التي تتبادل مواقعها في الكلمة دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى. ومن أمثلته: وشر نشر، وقص نقص...(٢٩)

---

(٢٩) ــ نسبة شيوع الحروف في البنى العربية:

تعكس نسبة شيوع حروف معيّنة أكثر من سواها في القبض على بعض أسرار البنى العربية الصوتية والتكوينية. ولنظرية «السهولة والشيوع» أثر في التدليل على الأصول الإشتقاقية. ونتائج الإحصاء تقدّر نسبة شيوع اللام ب ١٢٧ مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة. والميم ١٢٤ مرة ــ والنون ١١٢ ــ والهمزة ٧٢ ــ والهاء ٥٦ ــ والواو ٥٢ ــ والتاء ٥٠ ــ

التنظيم الفونولوجي

أولاً — إن الكتابة العربية تواجه بين صعوبات اخرى، صعوبة تحديد معالم الكلمة التي تلحقها علامات الإشتقاق والنحو، والتي قد تغيّر بنيتها تغييراً أساسياً أحياناً أو التي قد تكتب متصلة مثل (سألتمونيها).. لذا علينا أن نحدّد معالم الكلمة باللجوء إلى وسيلتي المقطع الصوتي والوزن.

وهذا اللجوء مفيد للغاية في دراسة طبيعة البنى ونشوء المفردات والنظر في التكوين المعجمي والمفهومي والإشتقاقي لألفاظ اللغة..

ويتألف التنظيم الفونولوجي من مجموعة من العلاقات هي التي

= والياء ٤٥ — والباء ٤٣ — والكاف ٤١ — والراء والفاء ٣٨ — والعين ٣٧ — والقاف ٢٣ وكل من السين والدال ٢٠ مرّة — والذال ١٨ — والجيم ١٦ — والحاء ١٥ — والخاء ١٠ — والصاد ٨— والشين ٧— والضاد ٦— والغين والثاء ٥ مرّات — والزاى والطاء ٤ والظاء ٣ مرّات. أما المصوّتات فتبيّن نسب الإحصاء ان شيوع الفتحة هو ٤٦٠ في الألف، والكسرة ١٨٤، والضمة ١٤٦ — (والسكون ١٩٠).

ومما يجدر بنا ذكره هنا أن الإعتبار الأساسي الذي يمنح للحروف الصامتة لا يعني أن الحروف المصوّتة هي أقل استخداماً أو شيوعاً. فصحيح أن نسبة الحروف الصامتة الى المصوّتة في العربية هي في حدود الأضعاف لكن سبة تواترها في النصوص هو: (٥٢ بالمئة للصامتة — و٤٨ بالمئة للمصوّتة). ولقد تحرّى الدكتور إبراهيم الأنيس هذه النظرية في دراسة مدى شيوع الحروف وتتبع ذلك كما يقول «في عشرات من صفحات القرآن الكريم». وعليه الإعتماد في الاحصاء (انظر الأصوات اللغوية ص ٢٣٨)

تبني الوحدة الفونولوجية اللغوية حيث تتعاون جميع العناصر تعاوناً وظيفياً يصنع الانسجام ويحقق البنى الصغرى والبنى المركّبة(٣٠) وتتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق الطبيعي بالكلمة الواحدة وفي المتصل من الكلام. وطبيعي أن تكون نسبة التأثر والتأثير مختلفة من فونام إلى آخر. ووظيفة اللغوي هي تصنيف عناصر التكوين الأولى ورصد العمليات والمتغيّرات في تحديده للوقائع للكشف عن إتجاه التطوّر وأسبابه.

والأصوات في تأثرها تهدف إلى شيءٍ من المماثلة، في نوع من المقاربة بمواضع النطق والصفات المميّزة التي تتم عن هذا التأثر ذي الأهمية في تكوين البنى وتبدلها. أما المخالفة فقد تحدث عند التماثل شبه التام بين صوتين متجاورين — أو لفك الشد — أو غير ذلك فيقع التبديل على أحدهما ويزول التشابه.

— وحين طوّر المحدثون الدراسات الصوتية إلى دراسات فونولوجية أدق وأكثر موضوعية انطلقوا من أن وحدات الكلام ليست حروفاً مجرّدة وليست المفردات وإنما الوصلات (التي تتعدّى أحياناً آخر الكلمات) وتأتي متلاحقة ومتجاوزة حدود المفردة. لكن دراسة الوحدات المعجمية (البنية الصغرى او المفردة) خطوة اساسية لا بدّ منها. وقد أوجد المحدثون الكتابة الفونتيكية التي تتجاوز الكتابة العادية وتسجل ظاهرة اتصال المفردات بعضها ببعض في الكلام.

(٣٠) انظر تروبتسكوي — نفسه، ص ٤٨ — ٥٠ : «إن اللغويّين المحدثين

ثانياً — أ - إنطلاقاً من هذا الواقع يعتبر المقطع الصوتي (الفونام) Phoneme. - ou: Syllabe إذاً أصغر وحدة ممكنة في سلسلة الكلام. وهو يتكّون من عملية انتظام الصوائت والصوامت في وحدة صوتية تلقائية يستخدمها المتكلّم. والكلمة تتكّون من مقطع أو عدة مقاطع وثيقة الاتصال بعضها ببعض، لكنها تبرز حدّاً أدنى من التميّز في السمع. ويساعد على تمييز البنى والمجامع معانيها المستقلة. وقد تبعث صورة الفونيم اختلافات حرفية ونحوية ومفهومية أحياناً، كما في (ضربتَ — ضربتِ — ضربتُ). ويظهر لنا الإستقراء الفونولوجي في علم الصوت التركيبي أن المقطع الصوتي في اللغة العربية يتكّون من:

١ — **مقطع بسيط**: (حرف صامت+ حركة) مثل (مَ — مُ — مِ)

— أو: (حرف صائت يستخدم كالصامت+ حركة) مثل: (يَ — يُ — يِ)

٢ — **مقطع ممدود**: (حرف صامت+ مد) (فا— فو— في)

٣ — **مقطع مسكّن**: (حرف صامت+حركة+حرف صامت مسكّن) مثل: (مِنْ — مَنْ)

يطورون نظرية للّغات الطبيعية بوصفها كذلك منظومة من الفرضيات تمس الخصائص الجوهرية لكل لغة إنسانية» (أنظر ص ٢١).

— ونشاهد في حالات خاصة فقط مع اشتراط الوقف نوعاً من (المقاطع المركّبة) ليست من النسج الاعتيادي الشائع : فالمقطع المركّب إذا هو ما يظهر من تغيير يحدث في حالة الوقف للمقطع الأخير من المفردة : (الشَمْسْ) — (الوَقْتْ.) — (الرحِيمْ.) — (الغليَانْ).

وطبيعة هذه المقاطع العربية وظيفية وقياسية. وما يتعدّاها من أنواع النسج ليس «عربياً»[(٣١)]. وعلى هذه القواعد يمتحن تكوين البنى العربية وطرق نسجها. فالتنظيم الفونولوجي طبيعته صوتيّة ويقوم بذاته، ولا يحتاج في تحليله إلى عناصر غريبة عن طبيعته. وواضح أنّ منهج علم الصوت التركيبي يعتمد نظرة جديدة إلى الأجزاء إذا.

ب — تعنى الألسنية بوحدات التنظيم اللغوي من وجهات متكاملة وهي تحدّدها من حيث إمكانية تمايزها وخلافيتها — أو إنفصالها — عن الوحدات الأخرى. ووظيفة التحليل الألسني أن يقوم بلحظ هذا التمايز، وتتحدّد أقسام الكلام وعناصره وكيان كل عنصر في ارتباطه بالعلاقة القائمة بينه

---

(٣١) — لذا إذا سمع المتكلّم بالعربية لفظة (ظقج) مثلاً فإنه يتعرف بأساس الصيغة وعناصرها، وإن لم يسمع بها من قبل، ولكنه يجدها بحسّه اللغوي تكويناً بنيوياً فونولوجياً غير مألوف. أما إذا سمع (نشاشتج) مثلاً فإنه يجد فيها فوراً سمات غريبة ويميل إلى استهجانها أو تبديل سماتها لأن تتابع الصوامت فيها غير مقبول، وتكوينها الفونولوجي غير متآلف مع السمات العربية

وبين بقية العناصر، وهو أمر يصحّ بالنسبة إلى الأجزاء والبنى الصغرى وبنى الكلام على حدّ سواء.

— والفونام هنا هو الوحدة الفونولوجية التي ينجم عن استبدالها بوحدة أخرى تغيّر في المعنى. فالفونام (د) مثلاً يحتوي على سمة (+ جهر) تميّزه عن الفونام (ت) = (— جهر) والمخارج متشابهة. والتماثل والمفارقة يظهران في سياق النطق. ويعرفها التحليل.

وإذا استعرضنا المفردات (بار — غار — فار — عار — جار — سار — صار — ثار — حار — خار —) نجد أنّ بعضها يمتاز عن بعض بعامل التخالف الظاهر في المقطع الأول. وإذا بطل التخالف فسد النظام الصوتي. وإن لم يتبيّن المستمع الفروق القائمة بينها[٣٢] لم يفهم المعنى الذي قصده المتكلّم. ولا يتّم الخلاف بمعاني المفردات بالأصوات الصائتة فقط، بل يتّم أيضاً بغيرها من المميّزات الصوتيّة التي تستعين بها اللغة لتعيين المعنى، كما يظهر في الفرق بين: (حكم ≠ وحاكم) — و (عيْن ≠ عوْن).

وهكذا فالتخالف الصوتي الوظيفي هو الذي يميّز الفردات التي تشترك بسماتها وتنشز بسمة واحدة كحدّ أدنى، ويشكّل هذا التخالف خاصة تمتاز بها الوحدة الصوتيّة الدنيا وتتجلّى

---

(٣٢) كذلك إذا لم يتبيّن المستمع الفروق القائمة بين الأصوات التي تتوسط المفردات (عسر — عثر — عصر) والأصوات التي تختم المفردات (خاب — خال — خار) مثلاً...

هويتّها بعمليّة الإستبدال ، مثلاً : (سار= صار) وتسجل رمزياً بين خطّين مائلين :

/ س / ا ر

/ ص / ا ر

وهكذا يظهر ما للفونيم من وظيفة فونولوجية تنشأ عن خاصية تلفّظية نسمّيها « الملمح التلفّظي » — Trait articulatoire يؤدي إلى مبدأ تعتمده الفونولوجيا وتطلق عليه اسم « الملمح الخاصي » — Trait pertinent — . ودراسة التنظيم الفونولوجي تؤدي إلى تحديد « العلاقة » « والوظيفة » لكل صوت داخل البنية. والأصوات التي تقوم بأعمال وظيفية(Fonctionnel) تكشف الخلافات التي تحصل في المعاني والمسمّيات من جرّاء تغييرات فونولوجية بحتة.

وفي مثل هذه الأطر تدخل ظواهر التوافق والخلافية فيما بين : (حكم ≠ حاكم) و (عون ≠ عين)...الخ

جـ — حين ينطق الإنسان بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاص في مفردة ليبرز وضوحه. وهذا الضغط وظيفي وهو ما نسمّيه النبرة (Stress-Accent) .

— ومع أن النبرة لا تولّد دائماً مخالفة دلاليّة خارج إطار الكليّات والمركبات ، فقد تكون حاسمة أحياناً في هذا المضمار ، ذلك أنّ لفظتين مثل (كاتب ≠ كاتب) تستمد كل واحدة منهما

في تمييز الدلالة نبرة خاصة في السياق تميّز الفعل في صيغة الأمر عن إسم الفاعل (في حال الوقف).

— والنبرة غير الشد والمد وإن اختلطت بهما في بعض الأحيان. ويقوم الشد والمد والمقطع المؤلف من متحرّك وساكن (مثل بعض العناصر الأخرى) بوظيفة فونولوجية تتيح لنا أن نميّز وحدتين دالتين تؤلفان زوجاً واحداً متخالفاً.

ثالثاً: ولنتناول مثلاً بالتفصيل فنوضّح من خلاله السمات الفونولوجية البيانية وليكن هذا المثل من مادة (ح — ك — م) نقول:

— حكم — حاكم — حاكِمْ — حُكم — حوكم — حكّام — تحكّم...

ونلاحظ ما يلي:

أ — ان الجذر (ح — ك — م) لا وجود له كشكل مستقل بذاته، وإنما يتحقق وجوده في هذه الكلمات التي أطلقتها المعتمدات البنيانية (المصوتات والوسائل الأخرى) فتراه مبثوثاً، مشتركاً في هذه الكلمات، وهي كلّها تحتوي، وبالترتيب نفسه — الحاء والكاف والميم — وهذه الفكرة العامة الكامنة فيها جميعاً.

وإذا أخذنا الكلمتين حاكَم (كاف فتحة) / و: حاكِم

(كاف كسرة) نرى أن الفرق بين اللفظتين في اختلاف حركة الكاف (مع تحييد حركة الإعراب هنا فنعتبر الألفاظ في حال الوقف أول الأمر). وهذه الخلافية في الحركة تجعل من حاكَم فعلاً وحاكِم (بكسر الكاف) اسماً. وينشأ ههنا اختلاف في نوع الصيغة — صرفياً — يرافقه اختلاف في الدلالة ولكن الاثنتين تحتفظان بأصول الجذر (ح — ك — م) وبالترتيب نفسه، وبهذه الفكرة العامة الكامنة في الإثنتين كما هي كامنة فيه: وهذا القدر من الخلافية والتنوّع بين كل لفظة ولفظة يجعل الواحدة مرتبطة بالأخرى ومتميّزة عنها في الوقت نفسه في حقل مفهومي واحد.

ب — وتستتبع هذه الخلافية خلافية اخرى في حركة الإعراب أي في صوت المقطع الأخير وهذه المواجهة الخلافية، أو التضاد (في مصطلح البعض) بين أنواع المصوّتات (أي جرسها)،مبدأ فونولوجي مهم في استخدام المصوّتات لتوليد المعاني من الجذور.

جـ — وإذا عدنا إلى اللفظتين: (حكم ≠ حاكم)، نرى أن هاتين اللفظتين لا تختلفان إلاّ بمد الفتحة الأولى، أي بزيادة مدّة بثّها. وهذا يدلّناعلى أن المعتمد عليه ههنا ليس — التضاد — بين المصوتتين وإنما الخلافية في الكثافة والمدة. ومعروف أن المصوّتات العربية التي تؤخذ بعين الاعتبار هي الفتحة والضمة والكسرة ومدودها ولا تسجّل الكتابة (إلاّ نادراً في امالات القراءات القرآنية) أهميّة ظهور أصوات أخرى وإن بشكل رموز (كما في

رسم الحركات). وهكذا تعتبر (حاكَم) من مزيدات (حكم) وهما فعلان لكن خلافية دلالية واقعة بينهما. والحالة الظاهرة هنا تعطي العربية صفة الاعتماد على «المقابلة الكمية» لتوليد المعاني.

ـ وكذلك اللفظان : (حُكِم = حوكم). لا تختلف الواحدة منهما عن الأخرى إلاّ بخلافية في كميّة المد الصوتي (الضمة ومدّها مما يجعل ـ حوكم ـ (الفعل المزيد) ذا دلالة مختلفة عن ـ حُكم ـ الفعل المجرّد).

د ـ وهكذا فإن ألفاظاً مثل : (حكم ≠ حكّم ≠ تحكّم). لا تختلف الأولى فيها عن الثانية إلا بالتضعيف. ولا تختلف الثالثة إلاّ بزيادة التاء في أولها (وهي من حروف الزيادة القياسيةالمعروفة). ومع ذلك فانّ هذه الزيادة البسيطة قد طوّرت المعنى، كما طوّره الشد من قبل. وهذا يدلّنا إلى أي حد يعتبر التضعيف (الشدّة) عنصراً بنيانياً مهمّاً لتوليد الكلمات. وكذلك حروف الزيادة، مهما تكن بسيطة، فإنها تطوّر المعاني وتولّد صيغاً جديدة.

أما في ـ حكّام ـ فان الشدّة تبدو عنصراً مهمّاً في تحديد بنية اللفظة ومعناها ووجودها. فحكّام، من غير تضعيف لا معنى لها، ولا وجود.

هـ ـ ولا بدّ من أن نذكر أن النظرة الموضوعية إلى الأمور تجعلنا نستنتج انّ العلامة الإعرابية قد تدخل في لعبة هذه المعتمدات وعملية المخالفة والتوليد وتواكبها.

فاللفظتان : (حاكم ≠ حاكم) تبدوان من هيكلية واحدة. لكن الأولى إسم والثانية فعل في صيغة الأمر. وهذه الخلافية لا يفصلها — في الإفراد — إلاّ التنوين هنا (اختصاص بالأسم) والسكون هناك.

وفي مثل : تحكّمَ = تحكّمْ — يقيم الفرق بين الفتح والسكون (في آخره) دلالة على اختلاف في الصيغة والزمن الفعلي.

و — ولعلّ من المفيد أن نسوق ملاحظة مكّملة اخرى، ولكنها مشروطة في تصوّر اللفظتين — حاكم ≠ حاكم — في حالة الوقف : (إسم فاعل — وفعل في صيغة الأمر). ونستنتج أنّ الدلالة الأساسية وان تكن مرتبطة غالباً في مثل هذا الواقع بوظيفة اللفظ في كلام تواصلي، فإن الفرق بين (حاكم ≠ حاكم) في الوقف يرافقه النبر المميز هنا وهناك.

وستتيح لنا الدراسة أن نظهر مرة بعد مرة، أهمية هذه المعتمدات البنيانية ووظائفها الفونولوجية والمورفولوجية في بنيان اللغة العربية.

— البنى المعجمية والمشكلات الفونولوجية والمفهومية

إن دارسي البنى العربية يواجهون بعض المشكلات الفونولوجية والمفهومية ومسائل الدلالة، ومشكلة اللهجات، ومسألة الكتابة ومشكلات تصنيف البنى المعجمي والمفهومي.

وسوف نتناول ببحثنا هذه الحلقات الواحدة بعد الأخرى لأهمّيتها البالغة في تحديد طبيعة البنى ودلالاتها المفهومية.

أولاً: العلاقات الفونيمية؛ مشكلة اللهجات.

أ — كرّرنا مراراً أن الفونام هو أصغر مقطع صوتي يصلح في التحليل الألسني، وان اختلافات صرفية ونحوية ومفهومية ترتبط بوجوده. ففي مثل (كَتبتُ — كتبتَ — كتبتِ) بالضم والفتح والكسر، تحمل التاء المتحركة هكذا معنى الشخص والإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة، وإشارة الفرق بين المذكّر والمؤنّث... وتحمل مثل (ذو — ذا — ذي) معنى معجمياً (ذو: اسم الذات للذكور) ومعنى نحوياً يتجلّى في حالات الرفع والنصب والجر. لذا قد يصلح الفونام كاشارة في تمييز المفردة — والدلالة كما في (قطر≠ قطع) — أو قد لا يصلح. خصوصاً في الخلافيات التي تكون ناتجة في العربية عن اختلاف اللهجات، أو اللثغ... وهذه الحالات تبطل مسألة الخلافية الفونولوجية المبدّلة، أو المعدّلة للدلالة.

— وقد أدرك بعض اللغويّين القدامى (كالزجاج وابن جني وابن فارس خصوصاً) شيئاً من المدلول الوظيفيّ للخلافية الصوتية دون أن يذهبوا إلى تحليل ذلك أو استخراج القوانين الفونولوجية التي تتحكّم فيه. ولو نظرنا على ضوء علم اللغة الوظيفي إلى اختلاف حركة الفعل الثلاثي مثلاً، لرأينا أنّ معظم ذلك يدخل في باب ما

يسمى «البديلات الاختيارية»[٣٣] لكن بعض البديلات قد يكون حاسماً في تبديل المعنى أو التخصيص. لقد كان لإعتماد اللغة على المشافهة أثر كبير في زيادة الاختلافات المتصلة باللهجات[٣٤] ولم يكن من اليسير أن تتنازل قبيلة ما عمّا اكتسبته بسليقتها من عادات لغوية فضلاً عن تناقض ذلك مع روح المحافظة القبلية، وربما مع الإمكان أحياناً.

وكان لظهور الإسلام وتدوين القرآن الكريم، وتطوّر الكتابة فيما بعد ما أقام حدوداً لاختلاف اللهجات. وحين جمعت اللغة دوّنت «لغة واحدة» على الرغم من هذا الاختلاف وبذلك غدا القرآن يمثل نوعاً من اللغة الأدبية المشتركة بين القبائل وبين اللهجات المتغايرة.[٣٥] وإذا كانت القراءات القرآنية قد سجلت اختلاف اللهجات فانها لم تحط بها جميعاً. وقد شملت مظاهر اختلاف اللهجات البنى والأصوات وقواعد اللغة أيضاً. وكان للخلافيات الفونتيكية أثر في مجال الدلالات والإشتقاق على السواء وإن لم يكن ذلك قاعدة دائمة. وعلى الألسني أن يتحرى هذه الإختلافات بدقّة قبل أي عمل معجمي لما لها من أثر في تحديد المفردة.

---

(٣٣) Variantes facultatives

إلى جانب ظروف جغرافية وبشرية أخرى لا مجال للخوض فيها الآن.

(٣٤) ويذكر الدارسون أن القرآن الكريم قد كرّس الأخذ عن سبعة من التجمّعات

(٣٥) القبلية واللهجات. أشهرها الحجازية والتميمة.

ب ـــ ومن أمثلة التغاير الفونتيكي والفونولوجي بسبب اللهجات : اختلاف صور كتابة الفعل الواحد. مثل : (اكّد ـــ وكّد) (أرّخ ـــ ورّخ) (أراق ـــ هراق) (يئس ـــ أيس)... ناهيك باشكال كتابة الفعل الثلاثي في الماضي والمضارع.

ومن أمثلته كذلك ما نتج مثلاً عن الخلاف بين الحجاز وتميم. فالحجازيون كانوا يسّهلون الهمزة والتميميون يحقّقونها. فالأولون يقولون (سال ـــ يسال ـــ سوالاً) والتميميون (سأل ـــ يسأل...) لكن الحجازيين كانوا ـــ بالسليقة ـــ يحقّقون الهمزة إذا خافوا وقوع الإلتباس. ومن الاختلافات الصوتية أن الحج (بالفتح) عند الحجازيين هي الحج (بالكسر) عند تميم... وجل هذه الخلافيات لم يكن ذا أثر فونولوجي مغيّر للدلالات.(٣٦)

لكننا نجد أحياناً كثيرة أن المغايرة الصوتية قد تطوّر الدلالات ولو جزئياً ، حتى عند القبيلة الواحدة : فالحجازيون يقولون ـــ الولاية ـــ (بفتح الواو) في الدين. والولاية (بكسرها) في السلطان. والتميميون يكسرونها اطلاقاً ويستخدمونها هكذا في الدلالتين.

---

(٣٦) وأطرف هذه الخلافية ما يذكرونه من صور عشر مختلفة للفظ ـــ أصبع ـــ وقد يصل الإختلاف الصوتي ببعض المصادر إلى الثمانية.

— ومعروف أن مزيدات الأفعال تحمل مع الزيادة تطويراً مفهومياً خاصاً ، لكن اللهجات قد تحدّ من هذا التطوّر إذ قد يستخدم أحد المزيدات — دون الأصل الثلاثي — بالمعنى نفسه. ومن هنا شيوع أفعال معينّة بمزيداتها دون الثلاثي منها : فالحجازيون مثلاً يقولون (نقد الدراهم) والتميميون (انتقد) وقد حمّل التطوّر التعاقبي — انتقد — دلالات جديدة فيما بعد. ومن بابها أيضاً استخدام (فتنته وأفتنته) و (حزنه وأحزنه) و (مضّني وأمضّني).

— وقد حفظ لنا التدوين الكثير من اختلافات الصيغ بسبب اللهجات مما أوقع الكثيرين من القدامى في تكّلف «الإعلال» والادغام لتفسير الخلافيات ، مما لم يكن يستوجبه شيءُ لأن النظر الموضوعي الوصفي يمكن أن يعيّن الحقائق كما هي : فبنو تميم يقولون — مديون ومبيوع — وليس — مدين ومبيع — لأنهم يقيسون قياساً واحداً في اشتقاق الأجوف والصحيح.

وبنوطيءُ كانوا يفتحون عين — مفعل — في المصدر الميمي للمثال الواوى فيقولون — موعَد وموجد (بالفتح) وليس — موعِد موجد — (بكسر العين والجيم)

وهذه الخلافيات بقيت «أسلوبية» لا «دلالية».

ـــ وكانت تميم تميل إلى كسر عين الفعل فتقول : زهِد ، حقد (بكسر العين) ولكن ذلك ليس مطّرداً. وقد تتعدد المصادر أيضاً بسبب اللهجات.[٣٧]

د ـــ والمشهور أن يكون حرف المضارعة في الثلاثي مشكّلاً بالفتح ـــ وعليه القرآن الكريم ـــ غير أن الرواة يؤكدون أن كثيراً من القبائل كانت تنطق بحرف المضارعة حين يكون تاء أو نوناً أو همزة ، مكسوراً. وقد جاء في ـــ اللسان ـــ «وتعلم (بكسر التاء) لغة قيس وتميم وأسد ، أما أهل الحجاز... وبعض هذيل فيقولون ـــ تَعلم ـــ بالفتح» .[٣٨]وحين نستعرض اللهجات العربية الحديثة نرى معظمها يلتزم كسر حرف المضارعة.

ه ـــ ونختم بالقول إن كتب اللغة مليئة بأمثلة عن بني تختلف بأصوات معيّنة فترى فيها تماثل الدلالة حينا ، وتعديلاً بسيطاً ودقيقاً في الدلالة حيناً آخر واختلافاً في بعض الأحيان.

ومن أمثلته (نبض ≠ نبس) (وجس ≠ وجف) (فدغ ≠ فتغ) (كمح ≠ كبح) (فاظ ≠ فاض) وواضح هنا أن الخلافية

---

(٣٧) وانظر لمراجعة اللهجات : صبحي الصالح (فقه اللغة : فصل اللهجات) وابراهيم الانس (اللهجات). وفؤاد ترزي (الإشتقاق : ٢ ـــ بيئة العرب).

(٣٨) اللسان ـــ ٢٠ / ٢٨٣ ـــ وينسب الرواة إلى حمير انها كانت تنطق بأل التعريف ـــ أم ـــ

بين أصوات متقاربة. ومما يذكر أن معنى نهشه : اخذه باضراسه. أما نهسه : فهي بمعنى أخذه بأطراف أسنانه.

والدراسات الفونولوجية لا تستطيع أن تقف في حيرة أمام هذه الإشكالات فلا بدّ من التحقيق فيها قبل كل عمل يتعلّق بالبنى أو الحقول المفهومية والشأن المعجمي.

ثانياً: البنى المعجمية ومشكلات الكتابة :

أ ــ لقد كان أختراع الكتابة قفزة عبقرية للعقل البشري لأنها تعني ادراك العقل مرتبة القدرة على التجريد من أجل تحليل السياق اللغوي إلى جزئياته الأولى وأصواته البسيطة، وابتكار رموز بديلة مرئية متمايزة تجعل المسموع مرئياً ومقروءاً.

وتقوم الكتابة بترجمة التواصل اللغوي المباشر ــ Communication ــ إلى تواصل بالرموز يستخدم الخطوط والحروف المكتوبة. لكن هذه تظلّ عاجزة عن نقل جميع الخصائص الصوتية واللغوية، فكأنها صورة باهتة عن الواقع اللغوي الحي المنفعل. ولكنها قادرة كرموز خطية على أن تتجاوز عاملي الزمن والبعد الجغرافي.

وهكذا فالناطق بالعربية مثلاً، يشعر أن الأصوات المستخدمة في النظام اللغوي ــ ناهيك بالخصائص الإنفعالية والفيزيولوجية الأخرى المرافقة للنطق ــ هي أكثر غنى واتساعاً من عدد رموز

« اللغة المكتوبة » لكن « الشكل — الحرف » يقارب بين الأصوات ويحوّلها إلى رموز مشتركة.

ودراستنا تنصّب على العربية المكتوبة والمدوّنة التي تتجاوز الخلافات واللهجات فالكتابة تعني التوافق على معدّل وسط نسبي ننطلق منه لدراسة تنظيم اللغة العربية المكتوبة أو الفصحى.

ب — لقد اعتمدت العربية منذ القدم على تصوير الحروف الصامتة، دون المصوّتة. ومن هنا قولنا إن العربية تعتمد على جذور ثلاثية يتألف كل منها من ثلاثة حروف صامتة. لكن هذا القول يظل ناقصاً إذا لم نذكر دور المصوّتات وحروف العلّة في إخراج هذه الجذور إلى الواقع الحيوي، فلا تبقى في حيّز الكمون. ولذا أدرك القدامى حين بدأوا عمليات التقعيد أنه لا بدّ من ايجاد رموز للمصوّتات، ورسموا قبل ذلك حروف المد الطويلة كحروف مكتوبة، ثمّ أوجدوا الحركات وهي « ابعاضها » كاشارات صوتية ترسم فوق الكلمة أو تحتها. ومن هنا تبدو كتابة البنية (والقراءة) مشكلة حقيقية في بعض الأحيان: خصوصا بالنسبة إلى ما كانت قواعده سماعية في اللغة العربية.

ولعلّ في قولنا إن الفعل الثلاثي يتألف من ثلاثة حروف صامتة ما يدل على اعتبارهم أحرف اللين أعراضاً أو معتمدات شكلية تطرق اللفظ لتحدّد له الدلالة أو تحوّر. ولكنها أكثر أهمية في الجوهر.

وقد تتمكن الكتابة من تسجيل بعض الفروقات البنيوية الناتجة عن خلافيات اللهجات أصلاً. وندل هكذا ولو جزئياً على تطوّر بعض البنى وتطور دلالاتها، أو عدمه.(٣٩)

— عمل علماء الألسنية على استنباط الطرائق التي يتم بموجبها نشوء المفردات وتصنيف المعاجم. ووجدوا بعض القواعد الأساسية العامة، لكن بعض الفصائل اللغوية ما تزال تظهر فرادة تستوجب اختصاصاً بقواعد مناسبة لها. ولا بدّ من دراسة نشوء البنى وتكوينها في العربية على ضوء نواميس العربية المميّزة الخاصة، مع الإستعانة بهذه القواعد الألسنية العامة.

واللغة العربية كالساميات تعتمد على الجذر والاشتقاق والموازين فلا بدّ من معالجة شأنها المعجمي على ضوء هذه المفاهيم والخصائص الفونولوجية المرتبطة بها.

ترتكز بنيانية المعجم العربي على الأصول الثلاثية إذاً، أما

---

(٣٩) وإن كان ذلك غير كاف، للشهادة على اللهجات، ولو كانت الكتابة أكثر دقة وقدرة لخدمت الدراسات التزامنية والتعاقبية بصورة أفضل.

— وليست مسألة الحركات وما يحدثه غيابها من التباس أحياناً كل مشاكل الكتابة أو تصوير البنى. فهناك أيضاً علاقة اللفظ بالكتابة بكل وجوهه (أنظر الفرق بين الكتابة العادية وما يسمّى الكتابة العروضية) ومن ذلك قضية أل التعريف وأظهارها أو عدمه (وعلاقتها بالحروف الشمسية أو القمرية)، وقضية همزة القطع وهمزة الوصل والألف التي تكتب ولا تلفظ بعد واو الجماعة المقطوعة عن اللواحق في الأفعال...

الجذور الثنائية التي ظهرت فقد تطوّرت إلى أصول ثلاثية بفعل تحوّلات داخلية بحتة منها المدّ والتضعيف وزيادة الحرف... حتى وصلت إلى «الاكتناز» ببلوغها الشكل الثلاثي.

وتتداخل عوامل التعميم والتخصيص لتنتقل بالمعنى وتمنح الجذر كل مرّة أشكالاً وصيغاً متنوعة تظل — على تطوّر الدلالات — مرتبطة إجمالاً بالفكرة الأساسية الكامنة في الجذر.

لكن بعض المشكلات قد ينشأ عن ابتعاد بعض المشتقات عن دلالة الجذر الأساسية، قليلاً أو كثيراً، خصوصاً بفعل التطوّرات التاريخية والتبدّل الحضاري ونشوء الحاجات الجديدة. وهذا ما حلّ بالكثير من المفردات بعد ظهور الإسلام مثلاً، أو بعد تطوّر العلوم في العصور العبّاسية، أو في العصور الحديثة. (أنظر في علاقة العقل والعقال والربط، بالعقل البشري — والوتر بالتوتر، ثمّ بالتوتر السياسي...)

* * *

— ولا بدّ بعد مقدّمة المعتمدات والمفاهيم وتأسيس النظرية من أن نبدأ بتفحص البنى العربية والمفردات على ضوء هذه المعتمدات متّجهين إلى اثبات نظريّتنا في الأسس الثلاثية ودور هذه الجذور الأول في تكوين بنيانية اللغة، ودور الأصول

والألفاظ الأخرى التي نجدها — عدا الدخيل — متّجهة إلى التثليث أو خارجة عنه غالباً، بوسائل محدّدة وفق طرائق نعينّها وندرسها.

ومن هنا ننطلق بعد تصحيح المفاهيم إلى تصحيح الأقيسة والموازين وضبط الجداول.

— ونبدأ بالتدرّج من البنى الآحادية إلى الثنائية حتى نصل إلى مبحث الثلاثي، ثم ننظر في الرباعي وما يتّصل به.

واذا لم يكن من الجائز اغفال البنى الآحادية إذاً، فلا بدّ من النظر في المسألة الثنائية والمسألة الرباعية لما رافق النظريات التي تناولتهما — جزئياً أغلب الأحيان — من آراء تدحضها الدراسة المدقّقة لتكشف مدى تأصل الثلاثي بحيث يتّجه كل جذر دونه إليه، أو يخرج كل لفظ يزيده عنه.

الفصل الأول

البنى الآحادية

تبيّن المفردات العربية أن حرفاً واحداً مصوتاً لا يقوم بأداء معنى. لكن الحرف الصامت إذا لحقه مصوّت قصير أو ممدود يمكن أن يفيد معنى.

أولاً : تحتّم الدراسة المعجمية المنهجية البدء بالبسيط قبل المركّب والوحدات الأصغر قبل الوحدات الأكبر، وان يكن البسيط من الوحدات أصعب في الدراسة أحياناً من الوحدات الأكبر. فقد يوقع الإستخدام التاريخي للمتكلمين بلغة ما، وفق قوانين الاقتصاد أو اللهجات أو الاقتباس أو التماثل الصوتي... اختزالاً في بعض البنى قد يعقّد دراستها، أو يوقع تحويلاً عن الدلالات الأساسية، أو تعديلاً فيها على الأقل. وقد أفردت الدراسات المعجمية التاريخية أهمية للبحث في أسس هذه البنى بالرغم من الصعوبات الموضوعية التي تكتنف هذا العمل أحياناً.

أ ــ ولعلّ الكثير من المفردات العربية القصيرة ــ أو المقطعية ــ هي مجزوءة أصلاً، لكنها تحمل من تراكم الإستخدام شحنة معنوية مكثّفة. ومنها: هاء التنبيه، وتاء الضمير بحركاتها المتنوعة، وتغيّر دلالتها على المخاطب أو المتكلم... ومن ذلك علاقة الاجتزاء بين (ل) و (إلى)... الخ

ب ـــ إنّ لغات كثيرة تضع عدداً مهمّاً من بنى معجمها من حرف صامت واحد تتلاعب به النبرات الصوتية المتنوعة وتمنحه مفاهيم مختلفة.[1] لكن العربية التي تحتفظ بطاقة معقولة من البنى الآحادية ـــ القديمة غالباً ـــ لا تعتمد في بنيانية وضعها للمفردات على البنى الآحادية بشكل أساسي.

جـ ـــ ولأن اللغة العربية أكثر اللغات توافقاً مع امكان الحساب، فبالإمكان وضع حساب البنى الآحادية الممكنة ـــ نظرياً ـــ في اللغة العربية، وفق المبدأ التالي: يضرب عدد الأحرف الصامتة بعدد المصوّتات القصيرة والممدودة فيكون لدينا: ٢٨ × ٦ = ١٦٨ مقطعاً.

ونصفها من المقاطع البسيطة (من حرف وحركة) ونصفها من المقاطع الممدودة (من حرف صامت ومدّ).

ونرى كخطوة ثالثة انه بالإمكان أن نضيف المقاطع «المسكّنة» التي تتألف من متحرك وساكن (مثل: عَنْ ـــ مِنْ...) إلى مثل هذه البنى. فا هو الفرق الأساسي بين (لا) و (لم) مثلاً، في نظام المقاطع.

د ـــ ولم يعر القدامى إجمالاً أهمية للمقاطع الأولى، واعتبروها من الأدوات المحدودة التي لا تفيد في التوليد أو الأقيسة. يقول

---

(١) كما في اللغة الصينية مثلاً. وقد يتّخذ الحرف الواحد أحياناً، بحسب «كمية» الصوت أو النبر ستة معان مختلفة.

ابن جني : « فما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، نحو : من وفي وعن وقد وبل ... ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة »[٢] وواضح أن ابن جني يقيس هذه الأدوات بعدد الحروف هنا ، لا بحسب تكوينها الفونولوجي ..

ثانيا : — والكلمات التي تتألف من مقاطع آحادية (بسيطة وممدودة ومسكّنة) في اللغة العربية تنحصر في حدود ما يلي :

أ — الأسماء :

— (ف) = فا — فو — في — (فم)

— (ذ) — ذا — ذو — ذي (إسم الذات للذكور) (والإشارية)

— (ت) — (اسم الذات للإناث)[٣]

ب — وبعض أدوات الإستفهام : من؟ ما؟ ...كم؟

جـ — وبعض «الحروف». كحروف العطف : وَ - فَ — .. بَلْ — أَوْ — أَمْ

---

(٢) ابن جني — الخصائص ١ / ٥٥ — إلا أن ابن فارس قد عقد للحرف باباً خاصاً في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة».

(٣) أما المقاطع التي تظهر كأنها آحادية عند الوقف مثل (يد ، دم) فهي من الثنائيات لأن الوقف هنا أمر عارض. ولأنها عادة تلفظ بصوتين (يَدٌ — دَمٌ) وتدرس مع البنى الثنائية .

— وبعض حروف الجر: ب، ل، في، عن، من...

—... والقسم: ب (الله) ت، و— والنداء: يا —..
والندبة: وا —

—... وبعض أحرف الجواب والنفي (وبعضها للجزم أو النصب): لا — لم — لن — أن — كي.

— وغير ذلك من الأدوات والحروف مثل: لو — وكاف التشبيه — وقد — وأل التعريف...

د — وبعض الضمائر المتصلة المرفوعة والمنصوبة والمجرورة مثل: تاء الضمير بحركاتها الثلاث. والكاف — والهاء و (ذا) الإشارية...

هـ — ونأخذ بعين الاعتبار جميع أشكال الإتصال البنياني التي تتوفر لهذه الأدوات والضمائر (ك= كم) (ه — هم).. (ه — ذا — ذاك — ذلك.)

وقد تتصل بأدوات اخرى فتشكّل معها مقطعين في ضمير واحد: (هما، هنّ، هو، هي... — أنت...) أو أكثر من مقطعين: كما في (أنتما — أنتّن)

و — وقد تظهر بعض الأفعال في صيغة الأمر بصورة الصوت الواحد، أي المقطع البسيط الواحد المؤلف من حرف صامت

وحركة . وهذه هي صيغة الأمر في الفعل اللفيف المفروق[٤] ومن أمثلته : (وقى= قِ — وفى= فِ).

ز — وقد تنشأ بعض القيم الخلافية في الكلمات التي تتألف من مقطع واحد ، بتغيّر حركة ما يتقبل ذلك أحياناً مثل : (تَ — تُ — تِ).. أو بمدّ يظهر الخلاف ، كالمد الفارق بين (و : العطف) و (وا : الندبة) — و ≠ وا —

ح — وقد تحوّل بعض القيم الخلافية الصوتية ، أو الشد والمد والزيادة ، والعمليات البنيانية ، هذه المقاطع عن طبيعتها وتدخلها حيّزاً آخر . وعلى الدارس أن يتحرى هذه التغيرات ومن أمثلتها استخراج الفعل — ثمّ بعض المشتقات — من الواو أو الفاء ، بقولهم : وأوأ — فأفأ (رباعيات مكرّرة) ، وهي بمعنى : أكثر من ذكر حرفي العطف الواو والفاء في كلامه . ومن ذلك العنعنة أيضاً (عن)... وغيرها كثير ، وهي صيغ تتولّد بالاعتماد على مقاطع فونيمية أولية ذات دلالة وظيفة . وإن كان ذلك لا يعمّم عليها جميعاً .

---

(٤) وفي حالات خاصة أخرى مثل أمر الفعل (رأى : رَ). وجدير بالذكر أن النظر في أفعال اللفيف لمفروق يظهر أن بعضها يصيغ الأمر بصيغة أخرى وليس بالحرف الواحد.

الفصل الثاني

مسألة البنى الثنائية في اللغة العربية

— ١ —

— لا يستطيع دارس اللغة العربية وبناها أن يتجاهل النظريات التي تذهب الى القول بالاصول الثنائية فيها[١] . بل ان دراسة وصفية موضوعية تحتّم علينا النظر في هذه المسألة ، لأن ما قدّمه بعض الباحثين في هذا المضمار مهم وأساسي في دراسة بنى اللغة. واللغة العربية اليوم تحتوي بعض الجذور الفعلية وبعض الأسماء التي تبدو ثنائيتها واضحة. واذا كانت هذه الجذور (بما فيها الكثير من الأسماء الجامدة) تخرج عن ثنائيتها الى الثلاثي وتركن اليه ، منذ زمن بعيد ، فان التثبّت من الوضع البنيوي ، التاريخي والحديث ، للكثير من الألفاظ والجذور الثلاثية يبدو بالتالي أمراً لا غنى عنه لتسليط الضوء على العناصر الأساسية في كل دراسة اشتقاقية أو معجمية ، وكذلك لضبط حقيقة الموازين في اللغة العربية.

— وقد اهتم جماعة من الدارسين القدامى ، وكذلك بعض المستشرقين بهذه المسألة كما اهتم بها الكثيرون من الدارسين في العصر الحديث. وسوف نستقرىء آراءهم في هذا الموضوع ونبذل

(١) وفي أصل اللغات جميعا عند البعض.

الجهد في تحليلها ومناقشتها للوصول الى الحقائق الممكنة والمفيدة في دراستنا البنيوية. ومنها ان الثلاثي قديم وأصيل في العربية وليس مرحلة مستجدة كما ادّعى البعض.

ب ـــ يذهب أكثر القائلين بالثنائية الى وجود «مناسبة طبيعية» في وضع اللغة الانسانية بمعنى ان اللغة قد نشأت من محاولة محاكاة أصوات الطبيعة. كأن يحاول الانسان تقليد أصوات الحيوانات، أو أصوات الظاهرات الطبيعية في تعبيره عن حاجاته وأغراضه وانفعالاته... وتكون الألفاظ بالتالي قد «وضعت في أول أمرها على هجاء واحد هو متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة...»(٢) ثمّ ادخلت عليها زيادات في الصدر أو القلب أو الطرف، وتصرّف بها المتكلّمون تصرّفاً يختلف باختلاف البلاد والناس بيئاتهم وميولهم... «وكان لكل زيادة أو حذف أو قلب أو ابدال معنى أو غاية خاصة، ثمّ جاء الاستعمال فأقرّها مع الزمن، على ما أوحته الطبيعة وساقهم اليه الاستقراء والتتبع الدقيق. وفي كل ذلك من الأسرار المدهشة التي تجلّت بعد ذلك تجلّياً بديعاً واستقرّت على سنن واصول وأحكام لا تتزعزع»(٣).

لكننا نرى أن اللغويين القدامى قد وقعوا في شيء من الاضطراب في تفسير العلاقة بين الثنائي والثلاثي. فقد رأى

(٢) جسبرسون: اللغة، أصلها وتطوّرها ص ٢٠.

(٣) الأب انستاس ماري الكرملي: نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها ص (١٠). وأكثر الثنائيين القدامى والمحدثين يرى مثل رأيه.

الكثيرون منهم ان عدّة أكثر الألفاظ الثنائية هي عدّة الثلاثي. ولكنهم ينظرون في أمر صيغتها المضعّفة مثلاً فيرى البعض أنها ثلّثت باضافة حرف «ذي دلالة» الى الأصل الثنائي. ويرى آخرون انها تتلقى نوعاً من «حذف العجز» لتصير ثنائية. اما حاجتهم الى هذا النظر فهي متأتية على كل حال من عامل التصنيف المعجمي.

ولعلّنا نجد أفضل شروح القدماء لهذه النظرية عند ابن جني. يقول[٤] : «وقد ذهب بعضهم الى أن أصل اللغات كلّها انما هو الأصوات المسموعات كدوي الريح وصنين الرعد وخرير الماء وشحيح الحمار[٥] ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثمّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل...» «واعلم ان هذا موضع شريف لطيف وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقّته الجماعة في القبول والاعتراف بصحّته. قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّا فقالوا: — صر— وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على (الفعلان): انها تأتي للاضطراب والحركة، نحو (النقزان، والغليان، والغشيان) فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. ووجدت أنا في هذا الحديث أشياء كثيرة على

(٤) انظر ابن جني ـ الخصائص (١ / ٤٤ الى ٥٥).
(٥) لكن يقال دويّ الرعد، ونهيق الحمار أيضاً...

سمت ما حذياه ومنهاج ما مثّلاه... وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة، والقلقلة والصلصلة، والقعقعة والجرجرة والقرقرة[٦] ...»

والواضح من كل ذلك القول بمناسبة اللفظ لمدلوه مناسبة طبيعية. وان الجذر الأساسي هو الحرفان: (صل) أو (قع) أو (جر) أو (قر) أو (صر)... وان تكرار هذا المقطع الصوتي الثنائي يعطي الأفعال الرباعية. فأصل البنى الرباعية هنا هو الأصوات الثنائية (التي من متحرّك وساكن).

ويوضّح ابن جني هذا المذهب في موضع آخر فيقول: «ان مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الاحداث باب عظيم واسع ومنهج متلئب عند عارفيه مأموم. وذلك انهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها فيعدّ لونها بها ويحتذونها عليها... ومن ذلك القد، طولاً — والقط، عرضاً. وذلك ان الطاء أخفض للصوت وأسرع قطعاً له من الدال.

---

(٦) ويذكّرنا قوله «فقابلوا بحركات المثال توالي حركات الأفعال» بفهم متطوّر لدلالة الميزان. وتقرأ حديثاً عند العلايلي: «اتضح لنفر من اللغويين القدماء — وان على نطاق ضيّق — في طائفة من الموازين أنها تعتمد دلالات قلّما تتجاوزها أو تنحرف عنها، كوزن — فِعالة — الذي يدل على العلم أو الصناعة أو الفن... ووزن — فُعال — الذي يدلّ على المرض... ولقد سمّوا القدر الذي يدل عليه الميزان «دلالة الهيئة» والقدر الذي يدل عليه الجذر اللغوي «دلالة المادة» ومشوا يطبّقون بتوفيق كبير قاعدة الدلالتين — المتوحدة توحّداً عضوياً — على الأفعال والأسماء دون فرق...».
— انظر: العلايلي: مقدّمة «المعجم» ص ٨.

فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته. والدال الماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً[٧] ...» فالحرف هنا حقّق بميزاته الكامنة الخاصة، كما يراها ابن جني، وبالابدال اختلافاً في الدلالة — وان جزئياً — مع دوام اشتراك المعنى.

ولنحاول الآن، بعد النظر في أساس النظرية، أن نستعرض آراء بعض القدماء والمحدثين في موضوع البنى الثنائية وحقيقتها لنخرج بعد التحليل والمناقشة بمفهوم معقول ومقبول لهذه المسألة.

أولاً — ونبدأ بدراسة القدامى[٨].

١ — سيبويه:

يقول سيبويه في الكتاب[٩]: «يلي ما يكون على حرف، ما يكون على حرفين. وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة[١٠]، والأفعال المتصرّفة، وذلك قليل لأنه اخلال عندهم بهنّ، لأنه حذف من أقل الحروف عددا[١١]. فمن الأسماء التي وصفت

(٧) ابن جني، الخصائص. ١ / ٥٤٣.

(٨) من القدامى الذين التفتوا الى المسألة الثنائية الخليل في «كتاب العين» — وسيبويه في «الكتاب» وابن دريد في «الجمهرة» وابن فارس في «معجم المقاييس» بالاضافة الى ابن جني وآخرين. وسوف نتوقّف عند ابرزهم.

(٩) انظر: سيبويه. «الكتاب»: ٢ / ٣٠٥ وما بعدها.

(١٠) الاسم المظهّر كما عرّفه سيبويه هو «الاسم الذي يسكت عنه» بخلاف أسماء الاشارة والاستفهام... (انظر الكتاب ٢ / ٣٠٤).

(١١) وهي عند سيبويه: (أقلّها ثلاثة، وأكثرها خمسة). انظر الكتاب ٢ / ٣١٠

لك : يد ، دم ، حر ، ست ، سه (يعني الاست) ، دد...
(يعني اللعب) فاذا ألحقتها الهاء كثرت لأنها تقوى وتصير عدّتها
ثلاثة أحرف... وأما ما جاء من الأفعال ، فخذ و كل
و مر [١٢] وبعض العرب يقول : (أوكل) فيتم. كما أن بعض
العرب يقول في : غد ، غدو. فهذا ما جاء من الأفعال والأسماء
على حرفين وان كان شذّ شيء قليل[١٣] ... ولا يكون من الأفعال
شيء على حرفين الّا ما ذكرت لك ، الا أن تلحق الفعل علة
مطردة في كلامهم فتصيّره على حرفين في موضع واحد ، ثمّ اذا
جاوزت ذلك الموضع رددت اليه ما حذفت منه وذلك قولك :
قل ، وان تَقِ أقه...»[١٤] .

«وما لحقته الهاء من الحرفين أقل مما فيه الهاء من الثلاثة ، لأن
ما كان على حرفين ليس بشيء مع ما هو على ثلاثة كذلك نحو :
قلة — وثبة — ولثة ، وشية — وشفه — ورثة — وسنه —
وزنه — وعده ... وأشباه ذلك. ولا يكون شيء على حرفين صفة
حيث قلّ في الاسم. وهو الأول الأمكن. وقد جاء على حرفين ما
ليس باسم ولا فعل ، ولكنه كالفاء والواو ، وهو على حرفين أكثر
لأنه أقوى. وهو في هذا أجدر أن يكون ، اذ كان يكون على

(١٢ — ١٣) ليس واضحاً ، اذا كان يقصد في المرتين انه قد أحصاها جميعاً ، لكن ذلك يمكن أن يفهم من تفصيل كلامه.

(١٤) واضح ان سيبويه يعتبر حرف العلة حرفاً يثلث الجذور الثنائية ، فان حذف ظهر فيها شكلها الثنائي.

حرف. وسنكتب ذلك بمعناه ان شاء الله. فمن ذلك: ام — أو — هل — لم — لن — ان — ما — لا — لو — أن — كي — بل — قد — يا — من — أل — مذ — في — عن...»، و «ان ما جاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة على حرفين. نحو (يد)، و (دم)... وان ما جاء على حرفين مما وضع مواضع الفعل، أكثر مما جاء من الفعل المتصرّف». ويذكر من الأسماء «غير المتمكنة» على حرفين: ذا، ذه، أنا، هي، هو، كم، من، ما، مذ، هل، اذ...

و «مما وضع مواضع الفعل» يذكر: «مه — صه — حل (للناقة) — سأ (للحمار) ونحو ذلك...».

ويميل سيبويه الى اعتبار الأسماء المتمكنة ثلاثية الأصل، ويعمد الى صيغة التصغير أو الجمع منها ليظهر المحذوف[١٥]... «فممّا حذفت عينه (سه) تقول في تصغيرها (ستيهة) فالتاء هي العين يدلّك على ذلك قولهم في است: ستيهة، فرددت اللام وهي الهاء والتاء والعين بمنزلة نون (ابن). تقول (سه) يريدون الاست. فحذفوا موضع العين. فاذا صغّرت قلت ستيهة. ومن قال (است) فانما حذف موضع اللام...» ومما حذفت لامه وكان أوله ألفا موصولة، اسم وابن واست. ومما حذفت لامه ولم

---

(١٥) وانظر لهذا وما سيتبعه: «الكتاب» ٢ / ١٢١ وما بعدها.

يكن أوله ألفا موصولة : (دم) فتصغيرها (دُمي). ويدلك دماء على أنه من الياء أو من الواو. وكذلك : يد، تصغيرها يديّة ويدلّك ايد على انه من بنات الياء والواو». أما لفظة : شفة فتصغيرها شفيهة وجمعها شفاه فلامها المحذوفة هاء... «ومن ذلك (فم) وتصغيرها فويه وجمعها أفواه ولذا كان المحذوف منها : هاء. وكانت الميم فيها بدلاً من الواو». «ومنه أيضاً (ماء) وتصغيرها مويه فالمحذوف منها الهاء التي ترد اليها في مياه وأمواه». وعلى مثل ذلك يقيس : ويسمّي سيبويه الأفعال الثلاثية المضعّفة «الثلاثي المثقل بحر في التضعيف»[١٦] فالقول بالثنائية بأية صورة كان عنده وعند الأكثرين من القدامى تصنيفاً شكلياً لتسهيل ادراجه في المعاجم أكثر مما كان رغبة في التحقيق بثنائيته مثلاً. وتظهر في التفسير صعوبة البت في البنى الثنائية عند القدامى. فسيبويه يقول مرّة ان الثنائي يقوى بالحرف الثالث فتصير عدّته ثلاثة أحرف، ومرّة ان الثلاثي يلحقه «حذف العجز» فيصير ثنائياً. وهو في الحالتين يعتمد على لفظ محدود. لكنه لا يحاول بناء نظرية كاملة، وحذره هذا مما يحسب له بين العلماء القدامى.

٢ — رأي ابن دريد

ونستخلص رأيه مما عرضه في كتابه «جمهرة اللغة» حيث

---

(١٦) سيبويه. الكتاب ص ٩ ـ المقدّمة.

يقول: «الثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة الّا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي، والمعنى ثلاثي وانما سمّي ثنائياً للفظه وصورته، فاذا صرت الى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة، والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر»[17]. ومن الأمثلة على ما ذكر: «بتّ، يبتّ، بتّا — بمعنى قطع —. وكان أصله بتت فادغموا التاء فقالوا (بتّ). وأصل وزن الكلمة (فعل) وهو ثلاثة أحرف فلما مازجها الادغام رجعت الى حرفين في اللفظ»[18].

وهذ ما ذهب اليه الكثيرون من اللغويين العرب، كما رأينا. اذ اعتبروا الأصل الذي صار ثلاثياً هو الجذر، وقالوا ان الكلمة قد تلقت حذفاً حتى صارت ثنائية. والحذف لحق في الكلمة الثلاثية الحرف الزائد (والذي لا يعتبرونه هم كذلك). وجميع الذين قالوا بثنائية ما لم ينجوا من هذه الحيرة[19]. فهذا ابن

---

(١٧) ابن دريد — جمهرة اللغة — ١ / ١٣ — باب الثنائي الصحيح.

(١٨) نفسه ١ / ١٣. وواضح من قوله، انهم لا يعتبرون الشدّ هنا معتمداً بنيوياً أساسياً للتثليث (في القسم الأول) كأنه حركة «شكلية» فقط، بل ان الجملة الأخيرة توحي وكأنه اداة لالغاء الحرف بدلاً من تمكين الثنائي حتى يصير ثلاثياً.

(١٩) — انظر سيبويه — الكتاب — ص ١٩٦. والمفصّل ص ٧٨.
على ان المحدثين — كالأب مرمرجي — يذهبون الى ان الكلمة الثلاثية المضعّفة انما أصلها ثنائي زيد عليه الحرف المكرّر بالتشديد، ويقول انه يعرف ذلك من طريق المقارنة بساميات أخريات كالسريانية وغيرها. فمصّ هي: مص — ومسّ هي: مش — وهكذا. وسوف نعود اليه... وهو يعتبر كذلك ان المثال

القطّاع[٢٠] يقول: «ان الأفعال في العربية ضربان: ضرب دخل التضعيف ثانية فصار ثلاثياً، وضرب ثلاثي صحيح ومعتلّ». وذلك دون أن يذكر بوضوح ما كانت عليه صورة الضرب الأول قبل أن يصير ثلاثياً بدخول التضعيف، كأنه لا يجد الصيغ الثنائية صريحة ليبت في الأمر. أما «الضرب الثاني» فهو صحيح ومعتل». كأن التضعيف وحده يشير الى ثنائية ما وكأن الأفعال المعتلة متمكنة في الثلاثية[٢١].

والاختلاف في الاعتبار الذي يبنى عليه استخلاص الأصل بين اللغويين، لم يمنع ابن دريد (وأمثاله) من افتتاح المادة الثلاثية بالمضعّفات منها، كأن تكرار الحرف بالتضعيف لا يخرج الصيغة عن أصلها الثنائي. وعليه فابن دريد يرشد من يلتمس حرفاً ثنائياً في كتابه «الجمهرة» الى البدء بالهمزة والباء، ان كان الثاني باء ثقيلة (مضعّفة)، أو الهمزة والتاء... وكذلك سائر الحروف. ويعلّل ابن دريد منهجه هذا بما جاء في الكتابة والسمع «على لفظ ثنائي وهو ثلاثي لأنه على ثلاثة أحرف، أوسطه ساكن وعينه

والأجوف والناقص هي توسّعات في الرس الثنائي. (راجع «المعجمية العربية» ص ٩٨).

(٢٠) ابن القطّاع ـ كتاب الأفعال ـ ١ / ٤٩.

(٢١) وابن فارس يسمّي في «مقاييسه» و«مجملة» مثل هذه الصيغ: «الذي يقال له المضاعف»: (باب الهمزة وما بعدها في الذي يقال له المضاعف ـ المجمل ١ / ٣) و (باب الهمزة في الذي يقال له المضاعف ـ المقاييس ١ / ٦). فهو كغيره من اللغويين القدامى في حيرة من أمر تفسير هذه العلاقة بين الثنائي والثلاثي.

ولامه حرفان مثلان. فأدغموا الساكن في المتحرّك فصار حرفاً ثقيلاً» [٢٢].

٣ — ابن فارس :

أ — أما ابن فارس فنستقرىء رأيه من «كتاب المقاييس» [٢٣] وهو ليس بعيداً كما يبدو عن رأي ابن جني وأمثاله بالنسبة الى موضوع الثنائية وصدور الاصول عن الأصوات المسموعات.

ومن صنيع ابن فارس انه يستهل كلامه على الهمزة مثلاً على الشكل التالي: «باب الهمزة في الذى يقال له المضاعف» ويبدأ بالفعل: أبّ — فيذكر أن للهمزة والباء في المضاعف أصلين...

_ لكن الواضح اليوم ان أكثر الثنائي من اصول مشتركة سامية قديمة. وان ثلاثيته نجمت عن تضعيف حرفه الأخير (أو بالمد الصوتي) لأسباب صوتية ونحوية. و «انما حرّك الساكن في آخر الهجاء لحاجة الناطق الى اسماع الحرف الأخير من الكلمة التي ينطق بها، لئلا يختلط مخرج حرف بمخرج حرف آخر يقاربه ويدانيه صوتاً، ولا يكون ذلك الّا بالشدّ على الحرف الأخير وابرازه متحرّكاً لكي لا يقع أدنى لبس» (المرمرجي نفسه ص ٩). وقد أهمل بعض اللغويين القدامى (والمحدثين بالاتباع) مسألة «اخراج الثنائي الى الثلاثية» بالمدود الصوتية. أو لم يتوقفوا الّا عند مسألة الشدّ والتضعيف لهذه الاصول. لكن بعض أصحاب المعاجم قد جروا على افراد باب للمواد المعتلة كما جروا على تأخيره.

(٢٢) ... انظر الجمهرة ١ / ١٣ و ١ / ٣٠.

(٢٣) «معجم مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس.

ثمّ يتبع هذه المادة بما يعرف من المضاعف بعدها نحو: أتّ، أثّ، أجّ، أحّ... الخ[٢٤]. حتى آخر الهجاء. ويبدو ابن فارس متميّزاً بين أقرانه حين يشير الى نوع آخر من التثليث بتواتر الحروف على أصل ثنائي ذي دلالة مفهومية معيّنة. وتكتسب الدلالة خصوصية معيّنة كلما وقع حرف بدلاً من حرف. وهو يعتمد ذلك في تصنيفه المعجمي فالأصل (قط) مثلاً يردّه الى معنى القطع «من باب القاف والطاء وما يثلثهما»[٢٥]. أما لفظة (فرّ) مثلاً فتردّ الى «معنى التمييز والافراد». فهو في[٢٦]:

(فرج): بمعنى الشق والتفتح — بسبب الجيم.

وفي (فرز) بمعنى عزل الشيء عن سواه — بسبب الزاي.

وفي (فرس) بمعنى (الدق) — بسبب السين.

— ويتابع هكذا فيذكر:

(فرص) بمعنى اقتطاع شيء عن شيء.

و (فرض) بمعنى تأثير شيء في آخر بالحزّ أو غيره...

و (فرط) بمعنى ازالة الشيء وتنحيته.

و (فرق) بمعنى التمييز والفصل بين شيئين.

و (فرد) بمعنى التوحّد...

---

(٢٤) يراجع «معجم المقاييس» باب الهمزة.

(٢٥) نفسه٥ / ١٠١ وما بعدها.

(٢٦) نفسه انظر ٤ / ٤٨٥... ٤٩٤ ـ وقد فعل ابن فارس مثل ذلك في «المجمل» أيضاً.

والطريقة تعتمد على ظهور حرف ثالث بغير طريقة الشدّ. ويكمن في الحرف الثالث شيء من التميّز أو الخاصّية التي تنوّع المعنى كلّما اختلفت تلك الحروف على أصل ثنائي.

٤ ــ مراجعة ومناقشة:

أ ــ ونبدأ بالتوقف خصوصاً عند ابن فارس لتميّز منهجيته المعجمية. لقد واجه ابن فارس مشكلة حين أراد أن يخرج بنظرية متمّمة يفسّر على ضوئها جميع الاصول اللغوية في الثنائية ولذا وقع في اضطراب التفسير، دون أن يخرج في النهاية عن أن عدّة الثنائية مكتملة بالتثليث. أو حتى ان الأفعال متأصّلة في التثليث أحياناً. ونرى ذلك اذا عدنا الى صنيعه بالأصل (قط). فهو يذكر في بابه أنه «أصل صحيح» واحد. ثمّ يصل الى ما يليه، وما يتّصل به من الأفعال، بحسب مذهبه، فيقول انها: «الاصول الصحيحة» أيضاً. وهو أمر لا يساعد على فهم نظريّته بجلاء:

ــ «قط: القاف والطاء، أصل صحيح يدلّ على قطع الشيء بسرعة عرضا...» و «قطف: القاف والطاء والفاء: أصل صحيح يدل على أخذ ثمرة من شجرة...

قطل: القاف والطاء واللام. أصل صحيح يدل على قطع الشيء.

قطم : القاف والطاء والميم ، أصل صحيح يدل على قطع الشيء.

قطن : القاف والطاء والنون ، أصل صحيح يدل على استقرار وسكون.

قطو : القاف والطاء والحرف المعتل ، أصل صحيح يدل على مقاربة في المشي.

قطب : القاف والطاء والباء أصل صحيح يدل على الجمع . يقال جاءت العرب قاطبة»[٢٧] .

وتظهر علاقة الدلالة في الأمثلة : قطف — قطل — قطم . فهي تتضمّن جميعاً معنى (القطع) ، وبالتالي معنى (قط) فيها . لكنه كان محقّاً في افراد الاصول الأخرى — قطن — قطو — قطب — التي تذهب الى دلالات مختلفة بشكلٍ واضح . وهذا مما يثبت ، في رأينا ان المتكلم بلغة في فترة ما ، يستطيع أن يستخدم جذوراً ثنائية عى الافتراض ، ولا يمنعه ذلك من ايجاد جذور ثلاثية صحيحة . فلا ضرورة للتعنّت بالتالي بارجاع كل ما فيه القاف والطاء ، بل كل ما يشترك معهما من الحروف بالابدال... الى أصل واحد هو (قط) مثلاً . ولا بدّ لابن فارس من أن يدرك ذلك فهو يقول في موضع آخر يتحدث عن الأصل (قطر)[٢٨] :

---

(٢٧) نفسه _ انظرها في : ٥ / ١٠٣ وما يليها.

(٢٨) نفسه _ ١ / ١٠٥ _ ١٠٦ .

«قطر: القاف والطاء والراء... هذا باب غير موضوع على قياس، وكلمة متباينة الاصول.

فالقطر: الناحية . والأقطار: الجوانب. والقطر: العود. والقَطَر: (بالفتحتين) قطر الماء وغيره. وهذا باب يقاس في هذا الموضوع لأن معناه التتابع. ومن ذلك: قطار الابل... ومما ليس في القياس: القطر (بالكسر والسكون) النحاس. وقولهم: قطر في الأرض: أي ذهب...»

ويظهر من هذه الأمثلة جميعاً ان المعاني التي في (قطن، قطو، قطب، قطر،) تختلف كلّياً عن معاني (قط) وقطع وقطف... وما اليها. ولا يمكن بالتالي كما أسلفنا اعادة كل ما فيه (القاف والطاء) الى (قط) وأمثلة ذلك في اللغة هي الغالبة.

فمن المشكلات التي واجهها ابن فارس ويواجهها كل معجمي، انتماء حروف جذر واحد أحياناً الى أكثر من حقل مفهومي واحد (أي الى حقلين أو أكثر...) وقد وجد ابن فارس مثلاً ان (حج) تتّصل بأربعة حقول يقول[٢٩]: «الحاء والجيم اصول أربعة، فالأول القصد والثاني الحجة وهي السنة.. والثالث الحجاج وهو العظم المستدير حول العينين. والرابع الحجحجة، وهي النكوص...».

---

(٢٩) المقاييس – ٢/ ٢٩ – ٣١.

ب — يرى القدامى اذاً ان عدّة الأكثرية الساحقة من الألفاظ ثلاثية الّا أنهم يظنّون ان الكثير منها يوحي بوضع ثنائي خاص يشكّل حالة تستحق النظر اذا أرادوا أن يصنّفوه في معاجمهم. ومن ذلك ذهبوا الى محاولة تفسير الثنائية تفسيراً لغوياً وتاريخياً... وقد اضطّر هؤلاء اللغويون الأوائل أن يفردوا أبواباً خاصة لهذا النوع من الألفاظ. ويبدو أن العامل الأساسي الذي جعلهم يسمّونه ثنائياً بشكل ما، هو عامل التصنيف المعجمي أكثر مما هو الاعتقاد دائماً بثنائية راسخة.

لقد كانت مشكلات التصنيف صعبة فعلاً بالنسبة الى أوائل المشتغلين بالدراسة اللغوية والمعجمية. وقد ساهم في ذلك تأثّر الكثيرين من اللغويين بالنظريات المنطقية والفقهية التي حاولوا استخدامها في المسائل اللغوية. فمذهب المناسبة الطبيعية أصبح ذا علاقة بالعلوم الفقهية، أو ربما خرج منها[٣٠].

---

(٣٠) ويذكر السيوطي ان عباداً الصيمري، وهو أحد رجال الاعتزال المشهورين في عصر المأمون يذهب الى «ان بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية، والا لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحاً من غير مرجح...» «وأما أهل اللغة العربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني، لكن الفرق بين مذهبهم ومذهب عبّاد، ان عبّادا يراها ذاتيّة موجبة، بخلافهم. وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصلح في أفعال الله تعالى وجوباً، وأهل السنّة لا يقولون بذلك مع قولهم انه تعالى يفعل الأصلح، لكن فضلاً منه ومنّا، لا وجوباً، ولو شاء لم يفعله».
ـ وهكذا صارت اللغة من مواضيع الجدل وعلم الكلام اذا، فقال بعضهم انها تنشأ نشوءاً طبيعياً من طريق تقليد الانسان للأصوات المسموعات في

ج — وقد حاول المحدثون حلّ المعضلات التي واجهها القدامى الذين تصدّوا لدراسة العلاقة بين بنى الثنائي والثلاثي. والواقع ان الدراسات السامية المقارنة، وهي دراسات حديثة تستطيع أن تساعدنا في فهم هذه المسائل، ومنها تفسير حقيقة الكثير من الاصول المظنون بثنائيتها، فلا يحتاج الأمر بعد ذلك الى أي تعنّت. ويمكن العودة الى بعض الاصول السامية القديمة لتوضيح حقيقتها التاريخية، فأكثرها ثنائي قديم بدليل احتفاظها بهذه الصورة في الساميات الأخريات. ومن ذلك:

	شفة	وهي	في	العبرية	SAFA
و	ابن	»	»	»	BEN
و	اسم	»	»	»	SHEM
و	مئة	»	»	»	MEET
و	دم	»	»	»	DAM
و	ام	»	»	»	EM ... الخ [٣١]

الطبيعة. ثمّ يتطوّر ذلك الى بنيان لغوي عظيم. وقال آخرون: انها توقيف ووحي. بل ان البعض — مثل ابن جني — قد وقع في حيرة من أمره فمرة يقول بأن نشأة اللغة كان كما قال الخليل بمناسبة اللفظ لمدلوله مناسبة طبيعية... ومرةً يقول: «فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا، رحمهم الله، ومنهم ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفّقوا لتقديمه... بأنها من الله جلّ وعزّ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه وأنها وحي» (الخصائص ١ / ٤٥).

(٣١) انظر:

O'LEARY. - "Grammar of the Semitic Language, pp. 176 - 177.

لقد حافظت العربية على جذور الأبنية القديمة لكثير من الألفاظ الثنائية ، لكنها ولّدت منها صيغاً أو بنى جديدة باللجوء الى معتمداتها البنيوية المعروفة ، مرّة بالاشباع أو المد : أب ، أخ ، ف (و) ذ (و)... ومرّة بالتشديد ، ومرّة بزيادة حروف (معلومة غالباً مثل الهاء خاصة : شفة ، رئة ، سنة) في آخر الألفاظ ، أو بزيادة الألف الموصولة في أول الكلمة لتيسير لفظها (ابن — اسم) الخ ... وقد رأينا ذلك بالتفصيل أثناء الدراسة .

* * *

ثانياً — قضية البنى الثنائية في دراسات المستشرقين :

لقد اقتنعت مجموعة من المستشرقين الذين درسوا اللغة العربية وقابلوا بينها وبين بعض الساميات القديمة ، بأن جملة من الألفاظ تدلّل بوجودها على جذور ثنائية قديمة. وسنعرض لآراء بعض هؤلاء المستشرقين ، وننظر فيها[٣٢] .

١ — من هؤلاء المستشرقين « نولدكه » ، الذي قسّم هذه الكلمات التي يعتبرها من الجذور الثنائية القديمة ، الى مجموعات وصنّفها بحسب ميدان استخدامها. وذكر من ذلك :

---

(٣٢) انظر خصوصاً مراجعة :

P.H. FLEISCH.- Traité... I - pp. 234 et suite - 253 et suite.

— نكتب الألفاظ السامية بالحروف اللاتينية لتحقيق المصوّتات. ولعدم تيسّر غير ذلك.

ـ من الكلمات التي تخصّ الانسان وتعود اليه :

أ ـ مما يتعلّق بالجسد : ـ يد ـ دم[٣٣] ـ ثد (ثدي) است ـ لثّة ـ شفة (شفوي) ـ رئة ـ ف (فو ـ فا ـ في) أو ـ فم ـ باضافة الميم[٣٤] .

ب ـ ومن خواص الانسان : ام (امة) ـ بن (ابن ، بنت) ـ اسم ـ فئة ـ نسون (نسوان) .

ج ـ ومما يتداوله الانسان : هَنٌ ـ اره (نار) ـ قلة ـ حظوة ـ رحى ـ كرة ـ برة (وهي حلقة في الأنف) .

د ـ ومما له علاقة بنشاطات الانسان : دَدٌ ـ قدة (قدوة) ـ كبة .

ـ ومما يعود للطبيعة : ظبي ـ شاة (من الحيوانات) ـ وعضة ـ قدة (من النبت والزهر) .

ـ ومن المقاييس المختصة بالزمان : يوم ـ سنة .

ـ ومن أسماء الأرقام : مئة ـ اثنان (اثنتان ـ ثنتان) . . .

مراجعة :

---

(٣٣) وهي مما لم يزد عليه ظاهرياً ولا يخرج عن ثنائيته الّا بالتنوين.

(٣٤) ف (فم) تبدو من الأسماء المتمكنة ، وهي من حرف واحد وتكتمل بالحرفين. وهي من أبسط المقاطع الصوتية ذات الدلالة الاسمية. وتستحق بهذا التفرد دراسة خاصة.

أ ـ يلاحظ ان عدداً من الكلمات المذكورة تبدو ثلاثية. والقول بقِدم ثنائيتها لا يثبته شيء اليوم، وقد تعارضه المقابلة مع لغات سامية أخرى، ومنه: يوم ـ ظبي ـ حظوة. هذا مع ان نولدكه ترك جانباً بعض الألفاظ المعروفة في الميدان الثنائي أمثال: أب ـ أخ (أخت) ـ حم ـ ذ (ذو ـ ذي ـ ذا). ويقول انه لاحظ في اللغات السامية المشتركة ان هذه الكلمات تنتهي ظاهرياً بحرف مصوّت. وهي تعتبر بالتالي ثلاثية. والواقع انها تبدو ـ في العربية على الأقل ـ أرسخ في الثنائية من أكثر الألفاظ التي ذكرها. وهذا الافراد يذكّرنا بنظرية بعض اللغويين القدامى الذين يعتبرون الثنائي من الثلاثيات التي لحقها حذف فهي مما يسمّى «محذوف العجز» ومعروف ان هذه الألفاظ تثلّث للاعراب بحروف العلّة في بعض المواضع ـ حين لا تكون معرّفة ـ (كأن التعريف في أولها يمكّنها). وتكون مضافة.

ب ـ ولقد جعلت الألفاظ التي ذكرها نولدكه بصورة الثلاثي في لفظها مع التطوّر اللغوي، لتدخل في نطاق التركيب المورفولوجي العربي. ولذا لحقت بها الحروف (حرف أو أكثر) وكانت الحروف المزادة الغالبة التي تلحقها الواو والياء والهاء والهمزة والنون[٣٥] ونرى في بعض الألفاظ التي تظهر وضعاً

---

(٣٥) وكأن النون هنا «تنوين بالغ فقط» كما يسمّيه العلايلي (مقدّمة لدرس لغة العرب ص ١٤٥).

خاصاً امكان زيادة الميم أو حروف العلّة (فم : فو ـ فا ـ في) أما بالنسبة الى التضعيف (أو الشدّة) فقد عرفت صيغة تضعيف الحرف الثاني أحياناً في مثل : فم = فمّ ـ رئة = ريّة ـ دم = دمّ .

ج ـ انّ الألفاظ التي استعرضتها الدراسة تشكل كياناً لغويّاً يشير الى قدم اللغة العربية واشتراكها السامي . لكنها تظل اجمالاً اما غير مولّدة ، واما مولّدة بشكل محدد جداً ، وكأنها قد جمّدت في وضعها التاريخي لتظلّ ـ هي وغيرها مما يمكن اكتشاف ثنائيته ـ رصيداً محدوداً يشهد على المشترك العربي السامي القديم[٣٦] . والذي يلفت الاهتمام حقّاً في موضوع الجذور الثنائية ، هو ما قد يظهر من جذور فعليّة ، لأنها متى ثلّثت بالوسائل المختلفة ، تدلّ على تنوّع في دلالة الجذر وتولّد أفعالاً جديدة فتكون مرتكزاً مهماً في توليد الكلمات والأبنية ... وهي تفرض كذلك نظرة جديدة الى موضوع الأوزان التي تتعلّق بها وحقيقتها على ضوء المرتكز الثنائي .

٢ ـ لكن ما فعله نولدكه ظل دون اجتهاد مستشرقين آخرين مثل : فورست وديلتزش ... في اجتهاد هؤلاء المستشرقين : ان اصول الكلمات السامية كانت قديماً مؤلفة من حرفين اثنين ثمّ زيد على كل أصل منها حرف واحد فيما بعد ... والحقيقة ان غاية هؤلاء الأساسية كانت محاولة اظهار القرابة بين الاصول السامية ،

(٣٦) بالاضافة الى بعض الحروف والأسماء «غير المتمكّنة» (الاشارة . الموصول ، الخ .)

والاصول الهندية الأوروبية للخروج بنتيجة تثبت وحدة اللغة الانسانية في الأصل.

وقد بذل (فورست) و (ديلتزش) جهداً كبيراً في سبيل ذلك، ولجأ غالباً الى شيء من التحايل اللغوي للتقريب بين هذه الاصول: «فاختارا لكل أصل سامي كلمة هندية ـ أوروبية تقرب منه في أصواتها ودلالتها، وقرّرا تفرّعها من أصل واحد. ولاثبات ذلك يختاران حرفين تشترك فيهما الكلمتان ويقرّران ان الأصل السامي كان يتألف قديماً من هذين الحرفين وحدهما. ثمّ زيد عليهما فيما بعد حرف ثالث. وان هذا الأصل الثنائي نفسه، هو الذي جاءت منه الكلمة الهندية الأوروبية»[٣٧].

٣: ـ وقد قام مستشرقون آخرون أمثال (كوهن) و (بوترفك) و (موسكاتي)[٣٨] قاموا بدراسات مهمّة شاءت تتبع العربية في تاريخ تطوّرها القديم كي يدرسوا مسألة الثنائية فيها. وقد عاد هؤلاء الى اللغات السامية التي رافقت العربية في نشوئها وأقاموا دراسات مقابلة[٣٩].

أ ـ كوهن: درس كوهن الحبشية ـ السامية ووضع تصميماً يضمّ الألفاظ التي تدل على الحاجات الأساسية والأشياء المهمة

---

(٣٧) انظر ـ علي عبد الواحد وافي ـ «علم اللغة» ص ١٣٦ وما بعدها.

(٣٨) DELITZSCH- FURST- COHEN- BOTTERWECK- MOSCATI

(٣٩) انظر تحقيق الأب فليش (نفسه ـ ١ / ٢٥٥ ـ وما بعدها).

في حياة انسان ذلك العصر، وكذلك الأعمال التي كان يمارسها. وقد اهتم بأعضاء الجسد البشري مثلاً، وبالطعام وعناصره... والأعمال اليومية فتحصّل لديه حوالي خمسماية مفردة هي المفردات الأساسية.

ثمّ بحث ـ كوهن ـ في المتون المختصة بأربع من اللغات هي: السامية والمصرية القديمة ـ والبربرية والكوشية. واستخرج الألفاظ الدالة على الحاجيات الانسانية الأساسية في كل من هذه اللغات، ثم أجرى دراسة مقابلة، وخرج بنتيجة مؤداها ـ في ما يختص بالمسألة الثنائية : «ان مسألة الثنائية تظل هنا بلا جواب شاف. ويمكن القول ان الحبشية السامية مبنيّة هي أيضاً على الثلاثي، استناداً الى المفردات التي بين أيدينا عى الأقل...» «وان هذا أقصى ما يمكن أن تعطيه طريقة المقابلة مع امكانياتنا الحاضرة»(٤٠).

ورأينا سابقاً ان نظرية وحدة الاصول اللغوية الانسانية كانت شائعة عند بعض المستشرقين الآخرين. وقد كان هؤلاء يذهبون الى ان أصول الكلمات السامية ثنائية، وان بينها وبين الاصول الهندية ـ الأوروبية قرابة، لنشوئها جميعاً وفق نظرية نشوء اللغات عن الأصوات المسموعات. لكن (كوهن) يقول في هذا المضمار: «ان العمل ليس متقدّماً كفاية في مضمار الحبشية السامية، لكي

(٤٠) انظر فليش ـ نفسه. ص ٢٥٦ وما بعدها.

نأمل نتائج مهمّة من مقابلات ضخمة مع عائلات لغوية اخرى كالهندية الأوروبية، أو غيرها»[٤١].

ب ـ بوترفك: أما المستشرق الآخر (بوترفلك) فيقول ان الثنائية كانت وضعاً لغوياً في كامل التفتح والحيوية في وقت من الأوقات من تاريخ السامية ـ الحبشية. لكنه يعلن ان تثليث الجذور الثنائية، هو الذي يميّز اللغات السامية عن الحبشيّة[٤٢].

ج ـ موسكاتي: ونأتي أخيراً الى المستشرق الايطالي (موسكاتي). فقد خلص في كتابه عن (الثنائية واللغات السامية)[٤٣] الى القول: «ان الثنائية تعميم ليس يثبته شيء، وانه يمكن القول بالثنائية الجزئية في اللغات السامية. وان هذه الجذور الثنائية تنزع على كل حال الى الثلاثية بشكل ميكانيكي محدّد، أي: يمكن ضبطه». وأن الطرائق التي تتبعها عامة، هي بزيادة حرف ـ يكون الألف أو الواو أو الياء ـ أو ربّما بزيادة حرف من طريق النحت (باخراج كلمة ثلاثية من أصلين ثنائيين) أو بزيادة حرفية غالباً ما تأتي تتويجاً بحرف له قيمة تعبيرية تاريخية.

مراجعة:

ـ نستنتج من كل ذلك أن القول بشيوع الثنائيات في حالة من حالات السامية أو السامية الحبشية يبدو غير ثابت، أو غير

---

(٤١) (٤٢) ـ نفسه.

(٤٣) نفسه. (وكتاب موسكاتي عن الثنائية واللغات السامية، موضوع بالايطالية).

وارد تقريباً، أو أنه ورد بشكل ما في زمن قديم لا نستطيع أن نستكشفه. والأصلح هو القول بثنائية جزئية يصعب تحديد اتساعها، مع العلم انها تنزع الى الثلاثية بوسائط. والسامية الحبشية لم تكن بداية اللغة، انها حلقة في سلسلة التطوّر اللغوي. فمن أي نظام خرجت؟ وعشرات آلاف السنين كانت قد مضت على وجود الانسان على الأرض في وقتها. «فالهوموسبيان» كان يتكلّم، وهو جد الانسانية المعاصرة.

ــ ونحن في هذا الزمن نرى أن أكثرية الجذور التي يعيدونها بصورة ما الى الثنائية (والآحادية أحياناً) تمارس وجودها بالشكل الثلاثي.

ــ ويذكّرنا كل هذا بجهود القائلين بالمناسبة الطبيعية لوضع الألفاظ وأول ما يتبادر الى الذهن عندما نقرأ مثل هذه النظريات هو السؤال التالي: كم من الألفاظ تسمح لنا عند التحايل، أن نرى قرابة حقيقية بين الساميات واللغات الهندية الأوروبية؟ وهل يتوقّف النظر في أصل اللغة الانسانية عند هاتين العائلتين؟

* * *

ثالثاً ــ نظريات المحدثين في مسألة البنى الثنائية:

ــ لقد أثّرت نظريات المستشرقين في دراسات المحدثين من

علماء العربية[٤٤]. لكن بعض الدراسات القديمة المهمة ظلّت كذلك ذات أثر كبير في نتاجهم.

الواقع أن الكثيرين من اللغويين المحدثين قد بنوا آراءهم في مسألة اصول اللغة على شكل تعليقات على ما أورده الأقدمون الذين تحدثنا عنهم. وبعضهم اكتفى بالموافقة على مذهب هؤلاء. والبعض الآخر توسّع في البحث وأضاف اليه، أو ساهم فيه بمنهجية جديدة متأثرة خصوصاً بمناهج المستشرقين.

— ونستعرض الآن أعمال بعض المحدثين في مسألة البنى الثنائية وأهم هؤلاء أحمد فارس الشدياق والأب انستاز ماري الكرملي، وجرجي زيدان، والشيخ عبد الله العلايلي.

وهناك ثنائيون ومعجميون آخرون يمكن التوقف عندهم لكننا سنكتفي بهؤلاء المحدثين لضيق المجال أولاً ولأنهم يمثلون النظرية خير تمثيل على كل حال.

١ — أحمد فارس الشدياق. ونظريته في البنى الثنائية:

أ — الشدياق من أوائل العلماء الذين حاولوا في العصر الحديث أن يبنوا معجماً على الأساس الثنائي. وقد سمّى معجمه «سرّ الليال في القلب والابدال» وبناه على أساس أن المضاعف أصل

---

(٤٤) ربما لأن القرن التاسع عشر كان عصر «الانسانيات». وقد تأثر الدارسون العرب كذلك بهذه الروح في أواخر القرن التاسع عشر.

الكلم في العربية. وهو متأثّر غالباً، مثل جماعة اللغويين المحدثين الذين يرون هذا الرأي، بأعمال اللغويين العرب القدامى وبعض المستشرقين. وهو مثل «الخليل» يرى باحتفاظ المادة بدلالة كامنة حتى وان قلّبتها على وجوهها. يقول الخليل «اعلم أن الكلمة الثنائية المضاعفة تتصرف على وجهين نحو (قدّ ـ دقّ) و (شدّ ـ دشّ)»[٤٥] والشدياق يرى ان مقلوب (حبّ ـ بحّ) مثلاً و (خبّ ـ بخّ) و (عبّ ـ بعّ) وان الدلالة تظل كامنة في الأصل وان قلّبته[٤٦].

ب ـ ويرى الشدياق كذلك رأي القائلين بأن معظم اللغة مأخوذ «من حكاية صوت» و «ان حكاية الصوت انما تأتي من المضاعف. نحو: «دب ـ و ـ دف ـ و ـ دق ـ و ـ هز ـ و ـ سف ـ و ـ قن»[٤٧].

ج ـ «واللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً من أول وهلة ولكن على التدرّج» ولذا فان الفعل السالم، في رأيه يأتي على هذا التدرّج، آخر الأفعال.

---

(٤٥) «كتاب العين» (للخليل بن أحمد الفراهيدي) ص ٩.

(٤٦) أحمد فارس الشدياق ـ «سرّ الليال في القلب والابدال» ص ٤٦ و ٥٤ و ٦٣.

(٤٧) نفسه ص ٢٢ و ٢٥.

والأجوف «يأتي غالباً عقب المضاعف: كطبّ – وطاب – وضرّ – وضار – وصرّ – وصار».

أما الناقص فانه «صدى غيره من الأفعال» وكأنه لغة لبعض العرب نحو: همر وهمى – ورجب ورجا (أي خاف) – ومحق ومحا – وشجب وشجا (أي حزن).

وقد رأى الشدياق «ان حكم ترتب المزيد على المضاعف لا يكاد يتخلّف» فالمعنى الذي تلمحه في المضاعف تلمح مثله في مزيده. ومن الأمثلة التي يذكرها في ذلك: – سلّ وسلب – ولبّ ولبث – وزمّ وزمج – وكدّ وكدح – ومنّ ومنح – ونبّ ونبح – وضمّ وضمد – وفلّ وفلذ – وكن وكنز – وطمّ وطمس – وجمّ وجمع – وردّ وردع – ورجّ ورجف – ورصّ ورصف – وزلّ وزلف – الخ...[٤٨] – و «زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع في التفنّن من نقصه اذ لو جعلت السالم أصلاً، لزم عنه العدول من الكمال الى النقصان»[٤٩].

د – ويعتقد الشدياق كغيره من المحدثين الذين حاولوا أن يطوّروا الوضع المعجمي العربي (الأب مرمرجي مثلاً) ان منهجه في «سرّ الليال» يجمع ما تفرّق من مباني الألفاظ ومعانيها في

(٤٨) انظر «سرّ الليال» ص ٢٥ و ٢٦.

(٤٩) نفسه ص ٢٦ – وواضح ان مذهبه هذا يختلف عن مذهب بعض القدامى الذين يقولون ان الثلاثي يتلقّى الحذف، وان لامه هي التي تحذف، فان تردّ يَعُد اللفظ الى أصله.

المعاجم القديمة التي كانت تعتمد أواخر الحروف أساساً لتبويب الكلام. وان أفضل وسيلة لهذا الجمع هو أن يقرن بين المجموعات الثنائية الأصل أمثال (فلّ – فلج – فلح – فلع – فلق... الخ)(٥٠) في موضع واحد. وهذا معناه بالطبع ان هذه الثلاثيات تأتي من أصل مشترك يتمثّل في الحرفين الأصليين اللذين يحملان قدراً مشتركاً من المعنى المبثوث فيها جميعاً. وان المعنى يتنوّع قليلاً أو كثيراً من زيادة الحرف الثالث. فمعاني: فلّ – وقط – وما يثلثهما، وكذلك معاني: غمّ، وما يثلثها... الخ. ينطبق عليها ما ذكرناه. ان: (غمّ – وغمد – وغمر – وغمض...) مثلاً تدل جميعاً على الستر والتغطية: لكن الحرف الزائد يحوّر الدلالة المشتركة العامة، تحويراً خاصاً يكسب الكلمة التي يدخلها معناها المميّز عن اخواتها.

هـ – مراجعة ومناقشة: مهما يكن، فان الشدياق يعمل في معجمه على اساس ان البنى اليوم هي ثلاثية مهما كان واقعها التاريخي القديم. أما نظريته ككل، فما زالت تخضع للافتراض الذي يبنى على عدد محدّد متكرّر من الأمثلة.

وأقلّ ما تكون الأمثلة حين يكون الأمر صعب التخريج. كقوله: إن الكلمة الثنائية المضاعفة تتصرف على وجهين نحو (قد — دق) و (شد — دش). ونسأل: ان كانت الاصول تعاد

(٥٠) نفسه ص ٢٧.

الى عدد محدّد من الجذور الثنائية التي يعود عددها يتقلّص الى نصفها (لأن الجذرين هما في الواقع جذر واحد هنا يتصرّف على وجهين، كما يقول) فمن أين تأتي آلاف الدلالات وآلاف الألفاظ حتى في الأزمنة الأولى للّغة، لتلبّي حاجات أهلها؟.

٢ — الأب انستاس ماري الكرملي، ونظريته في البنى الثنائية :

أ — من المحدثين الذين اشتغلوا بالنظرية الثنائية متأثرين بعض القدامى أمثال ابن فارس وابن جني، وبعض المستشرقين.

يقول الكرملي : «اللغويّون على فريقين... فرق يذهب الى ان الكلم وضعت في أول أمرها على هجاء واحد : متحرّك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثمّ فثمت[٥١] فتصرّف المتكلّمون بها تصرّفاً يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والأهوية، فكان لكل زيادة أو حذف أو قلب أو ابدال أو صيغة معناة وغاية أو فكرة دون اختها، ثمّ جاء الاستعمال فأقرّها مع الزمن على ما أوحته اليهم الطبيعة أو ساقهم اليه الاستقراء والتتبع الدقيق. وفي كل ذلك من الأسرار المدهشة التي تجلّت بعد ذلك تجلّياً بديعاً واستقرت على سنن واصول لا تتزعزع...» وفريق يقول : «ان الكلم وضعت في أول نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو بهجاءين. ثمّ جرى عليها المتكلّمون بها على حدّ ما تقدّمت

---

(٥١) أي زيد عليها حرف في الصدر أو القلب أو الطرف.

الاشارة اليه قبيل هذا ، فاتسعت لهم الآفاق المتنوعة ، وظهرت الفروق ، وكثرت اللغات ، واختلفت اللثغات ... »[٥٢] .

ويذكر الكرملي انه من رأي الفريق الأول ويدعم هذا الرأي بالاستشهاد بالراغب الأصبهاني صاحب كتاب «المفردات في غريب القرآن» فيقول[٥٣] :

«فمن قال بها (الثنائية المعجمية) ولم يحد عنها قيد شعرة ، الأصبهاني صاحب كتاب «غريب القرآن» فانه بنى معجمه على اعتبار المضاعف هجاء واحدا ولم يبال بتكرار حرفه الأخير ، فهو عنده من وضع الخيال لا من وضع العلم والتحقيق ، أي انه اذا أراد ذكر ـ مدّ ، يمدّ ، مدّا ـ مثلاً ذكرها كأنها مركّبة من مادة ـ مَدْ ـ (أي ميم ودال ساكنة) ، ولا يلتفت أبداً الى أنها من ثلاثة أحرف (أي : ميم دال دال) كما يفعل سائر اللغويّين. ولهذا السبب عينه ذكر (مدّ) قبل (مدح) مثلاً ، ولا يقدم هذه على تلك ، على ما نشاهده في معظم معاجم اللغة ، كالقاموس ولسان العرب ونهج البلاغة وتاج العروس... وغيرها».

ب ـ ويقول في موضع آخر مفسّراً[٥٤] : «ان المفردات أول ما نشأ منها كان موضوعاً على هجاء واحد محاكاة للطبيعة...

(٥٢) انظر «نشوء اللغة العربية ، ونموّها ، واكتهالها» للأب انستاس ماري الكرملي ص ١ ـ ٢.
(٥٣) نفسه ص ٢٠.
(٥٤) «نشوء اللغة العربية» نفسه ص ٩.

ثمّ جاء المضاعف من ثلاثي ورباعي ، فيكون ثلاثياً اذا لم نتخيّل الحركة في الشيء ، ورباعياً اذا تخيّلتها فيه . وانما حرّك الساكن في آخر الهجاء لحاجة الناطق الى اسماع الحرف الأخير في الكلمة التي ينطق بها ، لئلا يختلط مخرج حرف بمخرج حرف آخر يقاربه ويدانيه صوتاً ، ولا يكون ذلك الّا بالشد على الحرف الأخير وابرازه متحركاً لكي لا يقع أدنى لبس... » «ولمّا كان بعضهم يطيل حركة أول الهجاء وآخرون يطيلونها في آخره وكلّ يجري على ما يبدو له من توجيه فكر السامع الى لفظه ، على خلاف من يشدّد الحرف الأخير من لفظته ، نشأ في وقت واجد الأجوف ، والناقص. فالذي أراد أن يحاكي حكاية صوت صرار الليل حاكاه بأن قال : (صرّ) وشدّ على الحرف الأخير ، وهو الراء ولمّا أراد أن يفهم السامع ان الصرار كان يردّد صوته قال : (صرصر) فأسكن الراء الأولى على الوضع الأول لحكاية صوت الحشرة ، وحرّك الثانية للاشارة الى مواصلته الكلام ، أما انه لو لم يرد مواصلته ، بل قطعه ، قال : (صرصر) لا غير ، أي بتحريك الصادين واسكان الراءين... ولمّا حاول فريق أن يمدّوا صوتهم على أول الهجاء ، اضطرّوا أن يقولوا (صار) في مكان (صر) ولم يخصّوه بصرّار الليل ، بل أطلقوه على كل ذي صوت وغدا معنى : (صار ، يصوّر) : (صوّت ، يصوّت) بمعنى عام .والذين لم يمدّوا أول الهجاء ومدّوا آخره قالوا (صرى ، يصري) وخصّوا معناه بالقطع ، كأن المقطوع يحكي (صرى) »[٥٥] .

---

(٥٥) نفسه ص ٩. ولا يخفي الكرملي تأثره بما ورد في مقدّمة «كتاب العين»

ج ـ مناقشة :

ج ـ ١ ـ ويبدو غريباً فعلاً هذا الاقتناع القوي الذي يظهره الأب انستاس في تفصيل النظرية، مع انها تعتمد أصلاً على الافتراض. وكذلك تبدو لهجة التقرير الجازم التي يسلسل بها تراتب ظهور البنى الفعلية، فيقول «وبعد ان عرف المضاعف والأجوف والناقص في وقت واحد نشأ المهموز... وفي الآخر ظهر المثال الواوي واليائي»(٥٦) . ورأينا أن الشدياق مثلاً يرى ان السالم هو الذي ظهر في المرحلة الأخيرة. والحقيقة انّ كل اجتهاد في هذا الباب لا يعدو التخمين الذي لا يجوز معه الجزم والتشدّد لأن النظريات تبنى على القرائن الغالبة ومنها تستنتج وليس على الظن والاعتقاد المسبق الذي ينطلقون منه لينظروا في مفردات اللغة بعد ذلك نظراً تبريرياً.

ولنسأل، من أين أتى معنى القطع مثلاً في (صرى، يصري) اذا كانت من الثنائي ـ صر ـ الذي يحاكي صوت الصرّار، واذا كان لا بدّ من اعادة كل الألفاظ اليها؟ ولماذا تجاهل معنى «التحوّل والصيرورة» في (صار) وذكر معنى الصوت فيها، وهو غير المعنى المشهور لها؟ بل انها لا تستخدم بهذا المعنى ولا نعرفها كذلك الّا من المعاجم.

للخليل، (ص ٧ ـ ٨) اذ قال بأن العرب توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّا فقالوا (صر) وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا (صرصر)...

(٥٦) نشوء العربية ـ ص ٩.

ج – ٢ – الأب الكرملي يقول: «انّ كل مادة استقلت بمعنى فاشتهرت به... واذا تقاربت أحرف بمخارجها من أحرف مخارج كلم أخرى، تدانت أيضاً معانيها بعضها من بعض، وتلازمت»[٥٧] ثم يذكر بعض الأمثلة فيستشهد بالمعاني المتقاربة التي تؤديها كلمات بنيت على اصول ثنائية وقد دخلتها حروف الزيادة. فمن الأمثلة على التصدير بحرف يذكر أولاً[٥٨] : (ثرم – جرم – حرم – خرم – شرم – صرم – عرم) ويذكر معانيها، ثمّ يقول «انّ الأصل في كل ما تقدّم: الرمّ». يقال: رمّ الشيء: أكله – الرُمة (بالضم): قطعة من حبل، (ويكسر)».

–ومن الأمثلة على الحشو، يذكر: (رقم – رثم – رجم – ردم – رسم – رشم – رضم – رطم – رغم – رقم – ركم). ويذكر معانيها. ثمّ يذكر أن المعنى المشترك الجامع لها جميعاً هو: (الكسر والدق أو الضرب) والأصل فيه «الرمّ»..

ولتبرير تحوّل معنى القطع في الأمثلة الأولى (مع التصدير) الى معنى الكسر والدق أو الضرب، مع الحشو يقول: انّ حرف الوسط «أحدث في محوّلاته غير ما أحدث في ما صدّر بأحرف أخرى».

ج – ٣ – ونستنتج ان للحرف قيمة تعبيرية خاصة يؤدّيها

(٥٧) نفسه ص٣ – وواضح هنا أثر ابن جني في «الخصائص» (انظر الخصائص: ٢ / ١٣٣).

(٥٨) انظر ما سنذكره من هذه الأمثلة، والتفاصيل في: «نشوء العربية» ص ٤و٥.

اذا ، فيحوّل المعاني الأساسية كما يظهر وربّما أدّى تصدير المادة بمثل الحروف التي حشيت بها المعاني نفسها... ولكن ذلك يدحضه الاختلاف الأساسي الظاهر في مثل (رغم ، وغرم) و (شرم ، ورشم) والصعوبة البالغة في ردّ بعض الألفاظ في كل مثل الى المعنى العام (ناهيك بالمقابلة بين ألفاظ المثلين والثلاثة). فهو يقول مثلاً لرد (غرم) الى معنى (الرم) : «الغرام : الهلاك والعذاب — والغريم : الدائن والمديون» ، ثم يختم قائلاً : «ومعنى القطع لا يخفى على أحد...» (٥٩).

ج — ٤ — ويقول الأب الكرملي في نهاية الأمر انه اكتفى من كل زيادة بمادة واحدة ، و «الا فان الكلم الثلاثية كلّها لا تخرج عن أنّ أصلها مبني على هجاءواحد ، ثمّ تفرّعت الفروع بضم الحروف اليها ، فجاءت المعاني متعدّدة مختلفة. وقد يكون هذا الاختلاف زهيداً أو غير زهيد ، بموجب قوّة كل حرف وما اختصّ به من المعنى» (٦٠).

انّ القول باشتراك مجموعة من الأفعال في مفهوم واحد لأن حروفها مشتركة ولا يختلف الواحد عن الآخر الّا بحرف واحد تتخصّص به الدلالات ، شيء مقبول أحياناً لكن التعميم والتعنّت يوقعان في الخطأ والافتعال. والأب الكرملي يبدو هنا مثال الثنائي الذي يتناول أموراً ممعنة في القدم ويصعب اثباتها فيأتي بأمثلة محدودة

---

(٥٩) نفسه ص ٤.

(٦٠) «نشوء اللغة العربية» ص ٧.

ويقرّ نظريّة كاملة. ويحاول أن يرتّب نشوء المفردات والأفعال بتنظيم خاص يرتئيه. ولنسأل هنا، ما هو عدد الاصول الثنائية الممكنة من ثمانية وعشرين حرفاً حتى نبني عليها نظرية نشوء اللغة بكاملها؟

لكنّ الكرملي يقرّ على كلّ حال أنّ العربية اليوم تعرف ما ذكره من الاصول والجذور جميعاً، بصيغها الثلاثية. وهو كما يتّضح لم يذكر الّا أمثلة وبنى ثلاثية في كل ما أورده من الشواهد للقول بالاصول الثنائية.

* * *

٣ — جرجي زيدان، ونظريته في البنى الثنائية:

أ — لم يخرج زيدان في نظريّته الثنائية عن المفهوم العام والأساسي لأصحابها القدامى والمحدثين. الّا أنه تميّز ببعض التفاصيل النظرية والمنهجيّة.

وقد عرض زيدان مفهومه هذا في كتابه «الفلسفة اللغوية» ونبدأ بعرض فكرته الأساسية. يقول: «يردّون كلّا من الاسم والفعل إلى اصول معظمها ثلاثية، وبعضها رباعية. ولا يرون هذه الاصول قابلة للرد الى أقل من ذلك»[٦١].

(٦١) انظر: جرجي زيدان — «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية» ص ٩٨.

لكن زيدان يرى ان ذلك الردّ ممكن انما يحتاج الى شيء من العناء، فالرباعي مزيد، والأصل فيه الثلاثي. والثلاثي مزيد أيضاً، والأصل فيه الثنائي غالباً. وهو يتكون من مقطع واحد، ويمثّل في الأصل صوتاً ناتجاً عن محاكاة الطبيعة. ويتصدّى زيدان بالنتيجة للاصول الثلاثية، لأنها الأهم في العربية، يريد اثبات صدورها عن اصول ثنائية بحسب نظريته[٦٢].

ب ـ يتوجّه زيدان منذ البداية الى منهج محدّد يعتمد استقراء الاصول الفعلية العربية ومقابلتها، ثم اجراء دراسات مقابلة مع لغات أخرى والافادة من مقاييسها.

ويرى في البداية أن الباحث في دلالة الألفاظ العربية المدعوة «مجرّدة» يرى أن للمعنى الواحد ألفاظاً عديدة تتقارب لفظاً. ويمكن تقسيم ألفاظ المعنى الواحد الى مجموعات تشترك ألفاظ كل مجموع منها بحرفين هما الأصل الذي يتضمّن المعنى الأصلي. والزيادة ربّما نوّعته تنويعاً طفيفاً. ويضرب على ذلك الأمثلة من خلال بضعة «اصول ثنائية» مع معانيها ومشتقاتها ويرى أن هذه الاصول هي حكايات أصوات. ويذكر من ذلك بالطبع هذا الأصل المشهور الذي لم يتركه واحد من القائلين بالنظرية الثنائية وهو الأصل: قطّ[٦٣]، «وعليه: قطب ـ وقطف ـ وقطع ـ وقطل ـ وقطم... وهي تتضمّن جميعاً معنى القطع.

---

(٦٢) نفسه. ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٦٣) نفسه ـ انظر ص ١٠٠.

لكن كل واحدة منها تستعمل لنوع من أنواعه. فقطب وقطف تتضمنان معنى القطع والجمع. وقطم: معنى العضّ والقطع. وقطل: معنى الشدة مع القطع ... والمعنى والأصل المشترك بينها هو «قط» وهو حكاية لصوت من أصوات الطبيعة هو صوت القطع».

وتدخل هنا مسألة المجانسة اللفظية في التفريع ذلك أن (قطّ) يجانس (قص) التي منها: قصم ـ وقصل ـ وقصف ـ وقصا ... وهي تفيد جميعاً معاني القطع أيضاً بحسب نظريته.

ونصل الى «تفرّع المجانسة»، اذا صحّ التعبير، لأن (قص) يجانسه (قض) ومنها: قضّ ـ وقاض ـ وقضم ـ وقضع. (وتتضمن معاني القطع) و (قص) يجانسه (جذ) ومنها جذّ ـ وجذب ـ وجذر ـ وجذف ـ وجذم ... (وكلّه، عنده، بمعنى القطع).

ويجانس (جذ = جز) وهي حكاية صوت المقص اذا جزّ شعراً أو صوفاً. ومنها: جزّ ـ وجزأ ـ وجزر ـ وجزع ـ وجزل ـ وجزم. وجميعها من باب القطع ...

وهكذا يجري المعنى في التوزّع والتنوّع حتى يصل الى مئات فروع الدلالات يتصرفون في استعمالها حقيقة ومجازاً، لكنها ترد إلى أصل واحد هو حكاية صوت ... وهكذا الحال بالنسبة الى القسم الأعظم من كلمات اللغة [٦٤].

---

(٦٤) نفسه. انظر ص ١٠٠.

ج ـ وحين يلتفت زيدان الى قضية الحرف المزيد، يميل الى القول بأنه يأتي مزاداً، غالباً في آخر الكلمة، كما ورد في أكثر الأمثلة التي ذكرها الا أنه يأتي كذلك في وسطها بين حرفي الجذر الثنائي، مثل: شلق (شق) ـ وفرق (فق) ـ وقرط (قط)... وقد يأتي الحرف المزاد في أول الجذر أيضاً. مثل: رفت (فت) ـ ولهب (هب) ـ ورفض (فض) ـ ولمس (مس)... الخ وهو يلاحظ ان هذه الشواهد هي من الأفعال. وان هذه الأفعال ناتجة عن أصوات طبيعية، وهي تؤدي معاني أولية فطرية كالقطع والقص والعض»(65).

د ـ ويرى زيدان أن الألفاظ تكون باعتبار الدلالة نوعين. فهي:

أ) ألفاظ ذات دلالة مطلقة. لذا يمكن الدلالة بواحدة منها على موجود حسّي أو معنوي، فمنها الضمائر وأسماء الاشارة، والأسماء الموصولة، وما يشاكلها.

٢) وألفاظ ذات دلالة مانعة: يمكن الدلالة بأحدها على قسم من الموجودات لا غير.

واعتماداً على كل ذلك. يأتي الى تفسير الزيادة الظاهرة فيرى: «ان كلاً من هذه التنوعات، اما ان يكون حاصلاً من تركيب أصلين لكل منهما معنى في نفسه، أولاً، فاذا كان الأول

---

(65) نفسه ـ انظر 100 الى 102.

الأساسي كان حصوله على طرق محدّدة أهمّها : النحت . ويذكر من أمثلته : ــ قطف ــ فهي من : قط ولفّ ،والأول يفيد القطع والثاني الجمع . و ــ قمش ــ فهي من : قمّ وقشّ ، والأول يفيد الكنس والثاني الجمع . أما اذا لم يكن لكل من اللفظين «معنى في نفسه» فقد يكون لأحدهما ... فان كان الأول ، كان أحد اللفظين فعلاً ، والآخر حرفاً زيد اعتباطاً ، وهو في الغالب أحد الأحرف (ل . م . ن . ر)[66] ومن أمثلته : فضّ رفض ــ هب لهب ــ شق شلق ــ كنّ سكن . ويذكر زيدان أمثلة عن بعض الألفاظ المركبة القديمة مثل : (مال) وهي من ما ــ لك . وكلمة : (ويل) التي من : وي ــ لي . وكلمة :(ليس) ، التي من : لا أيس[67] .

هـ ــ ويعمد زيدان بعد ذلك الى اتمام منهجه الخاص بالمقابلة مع اللغات الأخرى . فهو يرى دلالة على صدق نظريته في كثرة استخدام أصحاب اللغات الأخرى ــ ولا سيّما الآرية ــ لعملية النحت في تكوين الكلم . وهو لا يستبعد بالتالي أن يكون العرب قد لجأوا في القديم ، مثل غيرهم ، الى النحت أيضاً . لكن معرفة الاصول التي أخذت منها الكلمات قديماً ، قد باتت أمراً عسيراً .

(٦٦) نفسه ــ ص ١٠٢ ــ وبعض اللغويين يرون أن جميع حروف اللغة قد صلحت للزيادة غير القياسية وهو أمر منظور فيه ، برأينا ، وسيأتي بحثه . ونلاحظ أن زيدان قد أغفل هنا البنى الممدودة .

(٦٧) نفسه ص ١٠٥ ــ ١٠٦ ــ وهذه ألفاظ جامدة عموماً . وعددها محدود . والتعميم هنا غير ممكن .

ـ مراجعة ومناقشة : الواقع ان ما عرضه زيدان يوحي مباشرة بالسؤال التالي : لماذا لايكون ـ جذّ ـ بحسب نظريته أصلا ثنائياً ، يفيد في التفريع والتوليد اللفظي ، مثل ـ قط ـ ولماذا لا تكون ـ قص ـ قبلها أصلاً كذلك؟ أوليس من التسهيل ـ أو التعنّت ـ أن نجعل : قصف ـ وقصا ـ وقض ـ في معاني القطع ؟

ونلاحظ أن أكثر المتحولات اللفظية التي يذكرها انما وقعت بالابدال ويجب أن تفسّر ـ حين تكون المجانسة الصوتية واضحة ـ على هذا الأساس البنيوي. أما القول بنوع من القلب الكامل والتحوّل اللفظي بابدال تام (بالحرفين) ـ أي على مستوى الجذر بكامله ـ فهو مثل حصر الاصول في نطاق أضيق من نطاق قدرة حروف اللغة على توليد الثنائي. فهذه الحروف تولّد أصلاً عدداً محدّداً من الثنائي يمكن حسابه. وهو هكذا : ٢٨ × ٢٧ = ٧٥٦ جذراً ثنائياً ممكناً[٦٨] . وكان يصعب قبول فكرة الثنائيين بأن هذه الجذور قد صنعت اللغة برمّتها (من تقليد الأصوات المسموعات في الطبيعة) فكيف يمكن الآن أن نقول بعدد محدّد منها ، تتولّد منه الجذور الأخرى بالابدال الحروفي الكامل؟ وهل هذا المذهب منطقي في فهم عملية الخلق اللغوي؟

---

(٦٨) بل ان عدد هذه الجذور نظري لأن جذوراً كثيرة لا تتكوّن بسبب عدم المجانسة الصوتية وما اليها من موانع تجعل «تعاقب الحروف» غير ممكن في العربية. (هع ـ ظض ـ خظ ـ عخ ... الخ).

ـ ويبدو زيدان خلال سرده لنظريته حذراً يحاول الانسجام مع منهجية معقولة من الناحية العلمية، وان داخلتها عدّة أخطاء. منها: انه يعتمد على عدد محدود من الاصول ـ الأمثلة، التي يتكرّر بعضها عند الثنائيين جميعاً، ليبني بها كما بنى أولئك، نظرية كاملة. والأمثلة المحدودة لا تقيم في اللغات قواعد شاملة.

ومنها: انه يعتمد على ما لا يمكن الركون اليه من قول بالمقابلة بين ما تفعله العربية في نظامها البنيوي الداخلي المميّز وما تفعله اللغات الآرية مثلاً، فقد أفسد هذا التقريب من نظرته الى الحقائق الأصيلة في قانون العربية. بالاضافة الى تجاهله ما صار معترفاً به في العصور الحديثة من ان لكل عائلة لغوية، بل لكل لغة، نظام عملها الذاتي وتميّزها. وان وقعت قوانين بنيوية وصوتية توحي بالتشابه في بعض القضايا.

والمهم ختاماً ان زيدان يرى على كل حال أن التثليث هو الواقع الذي استقرت عليه اللغة العربية بشكل أساسي، مع كل ما يترتب على ذلك من قوانين التوليد والزيادة والوزن. وكل الألفاظ التي تصدّى لدراستها، وقال بثنائيتها أو نحتها في الأصل، هي ألفاظ ثلاثية في الواقع اللغوي، وبناها وعملها البنيوي برمّته مما يعتمد على هذه الحقيقة.

* * *

٤ — الشيخ عبد الله العلايلي ، ونظريته في البنى الثنائية :

أ — يرى الشيخ عبد الله العلايلي ان الكلم قد انتقل من الثنائية الى الثلاثية : بل ان الثنائية مرحلة انتقل الكلم اليها من الآحادية ليبلغ الثلاثية(٦٩). وهو متأثر ببعض النظريّات القديمة ، وبالأجواء «الاصلاحية» التي سادت عصر النهضة وهو من العلماء الذين بذلوا جهوداً ضخمة لاصلاح المعجم العربي ، فرأوا أن القول بالاصول الثنائية قد يكون ذا فائدة في مثل هذا الاصلاح(٧٠).

ويعتمد العلايلي على علم غزير يحاول من خلاله أن يوفّق بين النظريّات الاشتقاقيّة والمنهجيّات المختلفة ليصيغ فكرة معقولة. وسوف نسعى معه الى معرفة حقيقة «الاصول» قبل «استقرارها» فقد يكون في ذلك فائدة كبرى لفهم بناها وموازينها وعلاقاتها المعجمية والمفهومية.

ب — يذهب العلايلي الى ان الثلاثي قد نشأ عن الثنائي الذي نشأ بدوره عن الآحادي. والوحدة ههنا هي حرف من حروف جدول الهجاء(٧١). «فاذا كان الشأن تآلف المركبات من البسائط ،

---

(٦٩) الشيخ عبد الله العلايلي. «مقدمة لدرس لغة العرب» المطبعة العصرية. — انظر «المقدمة» : ص ١٩٩ — ٢٠٢.

(٧٠) وهو ما ذهب اليه الشدياق ومرمرجي وزيدان والكرملي... وكان مسعاهم «اصلاحياً».

(٧١) نفسه ص ٢٠٢. وانظر كذلك ص : ١٢٣ الى ١٢٧.

والبسائط قامت مقام المركبات في ظروفها. فلا شكّ اذا في أن الجدول الذي هو بسيط أية لغة قد كان لغة في ظرف بعينه»[٧٢] ومن المدهش حقاً أن يتوصّل أي عالمٍ من العلماء الى استخدام عبارة قاطعة من نوع «فلا شك اذاً» ان الأمر كان كذلك... حين يعتقد انه يمكن بجملتين وبعملية استنتاج قياسية بسيطة، أن يفسّر تاريخ نشوء اللغة الانسانية.

ونظرية العلايلي تقول إنه كان لكل حرف من حروف الجدول الهجائي معنى حين استعمل الانسان القديم هذه الحروف كأصوات ذات دلالة[٧٣] وقد لازم هذا المعنى الحرف حين صار في بناء تركيبي بعد ذلك. وصار معنى اللفظة بأشكالها اللاحقة متأتّياً من المعاني التي تأتلف عليها الحروف المكوّنة لهذه اللفظة. وهكذا يكون الفعل الثلاثي ـ بحسب رأيه ـ جملة تتألف من ثلاث «كلمات». ومن الأمثلة التي يوردها على ذلك[٧٤] كلمة (شجر) وكلمة (جبل) وكلمة (جمل) و ـ شجر ـ تتألف من:

ش = ومعناه ـ سن ـ وهو ينظر الى مطلق النبات.

و: ج = ومعناه ـ جمل ـ وهو ينظر الى مطلق الارتفاع.

و: ر = ومعناه ـ رأس.

---

(٧٢) مقدّمة لدرس لغة العرب ـ ص ١٢٧.

(٧٣) نفسه ص ٢١٠.

(٧٤) نفسه: انظر الأمثلة ص ١٣٠ وما بعدها.

والمعنى المؤلف: «نبات مرتفع له رأس: وهو تماماً معنى الشجر» كما يقول. وكلمة ـ جبل ـ تحلّ الى:

ـ ج ـ ومعناه: ينظر الى الارتفاع.

و ـ ب ـ ومعناه: بيت.

و ـ ا ـ ومعناه: الملاصقة والمساس.

والمعنى المؤلف: «بيت مرتفع ملاصق (للسحاب و للأرض). «وهو تصوّر صحيح عن الجبل»، كما يقول.

أما كلمة ـ جمل ـ فتحلّ الى:

ـ ج ـ ومعناه: الارتفاع.

و ـ م ـ ومعناه: المياه ـ وهو ينظر الى السحاب.

و ـ ل ـ ومعناه: الملاصقة أو المساس.

والمعنى المؤلف «مرتفع يلامس السحاب»: «وهو تصوير لوضع الجمل تماماً...».

ج ـ والواقع ان الذي ينظر في تفاصيل هذه الكلمات ومعانيها «التركيبية» يرى ان ما قاله في اللفظة الأولى ـ شجر ـ قد حدّد (الجيم) للدلالة على ـ الجمل ـ فلماذا تبحث هذه اللفظة (الحرف ذو الدلالة الاسمية الكاملة برأيه) عن التحقّق في ـ جمل ـ اذا كانت محقّقة في البسيط؟ ثمّ نراه يعود ليقول ان الجيم في: (جبل) و (جمل) هي للارتفاع. فلماذا تكون لفظة

(ج)ذات دلالة أوضح على الجمل في ـ شجر ـ ولا تكون (ج) هذه أدل على ذاتها في (جمل)؟

وتجد العلايلي يكاد يقترب من القول «بالابدال» الحرفي فقط بين لفظتي ـ جبل ـ و ـ جمل ـ اذا شئت أن تقارب بين «تركيب» اللفظتين، فالحرف الوسيط هو الذي يختلف هنا، ويكاد المعنى أن يكون متشابهاً تماماً بين اللفظتين، بل ان المعنى يكاد أن يكون أتمّ في لفظة ـ جمل ـ للدلالة على ـ الجبل ـ لأن دلالة «مرتفع يلامس السحاب» أقرب الى الجبل كما يظهر.

د ـ ويذهب الشيخ العلايلي الى ان تحديد المعاني الأصلية لهذه الحروف ممكن على ضوء اللغات السامية القديمة مثل الآرامية والأشورية والبابلية، وشقيقاتها. وهذا يمكّننا من أن نفهم العربية «فهما لا شيّة عليه ولا شبهة فيه»(٧٥).

هـ ـ ويرى الشيخ العلايلي من بعد أن مطلق الثلاثي نشأ عن الثنائي بزيادة حرف اليه كما أسلفنا وهو يرى ان موضع الزيادة «هو الوسط دائماً»(٧٦).

---

(٧٥) ولعل العلايلي متأثر في مذهبه بمفاهيم الكتابة المصرية القديمة كما أظهرتها الدراسات الحديثة. وقد وضع بعض المستشرقين مقابلات تقارب بينها وبين الساميات ومن مبادئها أخذ القيمة الصوتية «للحرف ـ الدلالة» من الصوت الأول لاسم المادة التي يمثلها هذا الحرف. لكننا نرى ان هذا مبدأ «كتابي ـ تصويري» أكثر مما هو تعليل يحلّ مشكلة البحث في نشوء اللغة. ثمّ ان استعارة قوانين لغوية معيّنة والنظر على ضوئها في اصول لغة ثانية، لا يخلو من الخطأ المنهجي الذي سيقود الى التعنّت في التفسير.

(٧٦) «المقدمة» ص ١٤٥.

وهو يذكر «المعلّات» من الأفعال. فيرد الثنائي اليها :

والنتيجة ان الثلاثي نشأ عن الثنائي على هذه الصورة التي عليها «المعلّات» بزيادة حرف حشواً في الوسط . وهو يدعو الى اتخاذ ما حفظ في المعاجم منها عدّة لفهم الثلاثي ، واكتشاف الثنائي . وعليه فهو يعتبر ـ عبل ـ مثلاً ، مأخوذة من ـ عل ـ ويؤخذ هذا من صورة ـ علا ـ المعتلة . وصورة الجذر الثنائي الحقيقية تظهر اذاً ، اذا أسقطنا الباء الزائدة قياساً على اعتبار سقوط الحرف المعتل[٧٧] .

ويستثني العلايلي من حروف الزيادة الحروف الحلقية ، فهي «لا تعدّ حروفاًفي مباحث التأصيل»... لأنه يعتبرها «منقلبة عن أصوات هوائية تصطحب الحرف ولم تستقر على الوجه الحرفي بالمعنى الدقيق الّا بعد بلوغات لغوية عديدة»[٧٨] ونصل الى بعض الأمثلة التي أوردها في البحث فنجد الزيادات في أول اللفظ ، وآخره كذلك ، مثال ذلك : قطع ،ويردّها الى ـ قط ـ و : حلب ، ويردّها الى ـ لب ـ الخ...

ونتوقف عند صنيعه بلفظة ـ عبل ـ التي وردت سابقاً ، (وقد بحثها تفصيلاً) . يقول : « ـ عبل ـ قال أصحاب المعاجم في معناها : (الضخم من كل شيء) وكأنه وحدة المعاني في

---

(٧٧) نفسه ص ٢٠٠ .

(٧٨) نفسه ص ١٤٥ «أما النون فالأكثر زيادته لأن النون تنوين بالغ فقط» كما يقول.

المادة. فعلى منهج الأولين تردّ الى (عب) زيدت عليه اللام، وعلى منهجنا ترد الى (علّ) زيدت عليه الباء، والوجه في ترجيح ما نذهب اليه ان (عل) من مشتقاتها ما يدلّ هذه الدلالة، قالوا (العلّ) ذكر المعزى الضخم العظيم وأيضاً القراد الضخم وفيه نجد تمام معنى (عبل) بينما أخص ما استعملت فيه (عب) يدل على تدافع السائل فقيل بحر عباب، وهكذا».. «وأنت تجد ان وجه الملاحظة بقطع النظر عن الاستعمال في السائل، التدافع لا التضخّم كما هو ظاهر». «وخذه في الزيادات، فعند الأولين (عبث وعبد، الخ..) مما لا يظهر فيها جامع الّا على تمحّل بينما تجد فيما ترجع اليه (عبث) على رأينا، وحدة معناها بدون فند وهو (عث) ومن مشتقاتها (العثاث) : الترنم في الغناء ــ (والعثّة) : المرأة البذيئة. والزيادات عندنا (عتل ــ وعثل الخ..) وانظر كيف تجد بينها جامعاً معنوياً ظاهراً قالوا: (العثلة) الهراوة الغليظة، والعصا الضخمة من حديد. وقالوا (العثل) الغليظ الضخم إلى غير ذلك مما يظن بالتتبع ويتّضح بالاستقراء آخذاً هذه الطريقة بالشكلية»[٧٩].

ولا بدّ في كل ذلك من العودة الى «المعلّات» بحسب ما قاله أولاً في (عبل)، فهي مأخوذة أصلاً من (عل) وتجدها في (علا) المعتلة. وهو يعتبر الباء عين الكلمة تكتنفها الفاء واللام. وهي لذلك تسلم من الحذف مع انها هي الحرف المحشو المزيد. أما

(٧٩) «المقدمة ص ٢٠٣.

الحرف المعتل «فقد بذل للعوارض حتى حذف»[٨٠]. فكأن حرف الباء الصحيح المحشو تعويض عن حرف العلّة الساقط المحذوف. وهكذا.

مراجعة ومناقشة: يستشعر الشيخ العلايلي نفسه ان الأخذ بهذه النظرية هو اخذ احتمالي. اذ لا ينكر «ان هذا الأخذ الاحتمالي، الشائع، قد يبدو على بعض الكلمات ضرورياً حين لا يظهر تمام الجامع في الحشو»[٨١].

أ ــ والواقع ان الأخذ بنظرية العلايلي ككل يقود الى الايغال في التاريخ اللغوي ايغالاً لا نخرج منه بعد الجهد الّا بالمعاناة ــ وبالأخذ الاحتمالي ــ في النهاية كما قال.

انّ التنظيم اللغوي الذي صنّفه وفق بعض المقاييس المنطقية لا يستقيم أمام الحقائق الواقعية للنطق البشري، وتاريخ تطوّر اللغة.

ان النطق يستوجب أصلاً نضج امكانات فيزيولوجية ونفسية وعقلية. فاذا حدث ذلك، لماذا يبدأ الانسان النطق بحرف واحد، ويتوقّف عنده مرحلة ليصير الى الحرفين فالى الثلاثة؟ ومن يستطيع ان يثبت ذلك؟ ولماذا لا ينطق بالمقاطع أو ببعض التراكيب الأولية البسيطة أيضاً فضلاً عن الأصول الثلاثية أو الثنائية، التي نراها ممكنة، بالطبع؟

ب ــ ونحن نذهب، من جهة أخرى مع الأب مرمرجي:

---

(٨٠) نفسه ص ٥١.

(٨١) «المقدمة ــ ص ٥١.

«الى عدم وجود علاقة طبيعية ضرورية بين الصوت أو الحرف (أو الكلمة) وبين المعنى المتعلق بها. لأن الأصوات مجرّدة وليس في طبيعتها ما يجعلها دالة حتماً على الشيء الفلاني، أو الفحوى الفلاني. انما تنشأ الصلة بين الصوت ومعناته اتفاقاً أو بارادة المتكلّمين عن طريق السماع أو الاستعمال»[٨٢].. «وأنت ترى أن الطبيعة عينها ميّالة الى الثنائية ولا الى «الآحادية» كما يمكن بعضهم التوهّم ان الانسان الأول بدأ يتكلّم بحروف منفصلة. لأن الحروف المنفصلة لا وجود لها الّا في جدول الأبجدية، أي في الكتابة، ولا في اللفظ. والسبب ان أعضاء النطق عينها لا تخرج للتكلم «حروفاً صامتة متفرقة»، بل مقاطع مركّبة من الصامتات يحرّكها الصائتات»[٨٣].

ج ـ ونلفت كذلك الى الصعوبة والجهد لرد بعض المعاني الى بعضها في ما قال بخروجه من أصول واحدة ليصل الى نظريته. وتظلّ الأمثلة التي يضربها، مثل غيره من الثنائيين، مكرّرة محدودة مثل (لب ـ صر ـ قط)... وهي لا تبني بأي حال نظرية تاريخية عن نشوء اللغة.

د ـ ونرى الى ذلك بعض التناقض في التعليلات: فهو يفتي بأن «الحروف الحلقية لا يصحّ أن تعد حرفاً في مباحث

---

(٨٢) الأب مرمرجي الدومنيكي ـ «المعجمية العربية» ص ١٠٢.
(٨٣) نفسه ص ٩٨.

التأصيل»[٨٤]. ولكن ذلك ليس صحيحاً على الشمول في أمثلة اللغة، وقد ذكر هو واحداً منها حين عالج ـ عل ـ وما تفرّع منها. فاذا العين هي حرف التأصيل الذي ثبت على العوارض[٨٥]... والعين حلقية.

وهل كانت حروف العلّة أقوى من الحروف الحلقية حتى تكون الأكثر قدرة على التثليث، «لأن صورة المعلّات الثلاثية هي التي تدلّك على جذوره»، ولا تكون الحروف الحلقية قادرة بتاتاً على ذلك؟

هـ ـ والسؤال الأساسي هو كيف يطلق الحرف وحده صوتاً ومعنى مفهومين؟ وكيف يحتفظ خلال القرون بدلالة معيّنة؟[٨٦] وكيف تبنى اللغة من عدد قليل من الحروف التي تتعلّق بمعان تاريخية ثابتة؟

واذا كان الحرف... واذا كانت اللفظة «المنحوتة من الحروف» تثبت على المعنى المعيّن الذي تأتلف عليه الحروف، فمن أين يأتي غنى الدلالات؟ وكيف؟ الا يفترض هذا ـ اذا اعترفنا به ـ بأن غنى الدلالات وتفرّعاتها قد انتظر زمناً طويلاً جداً، ثمّ بدأ يظهر هكذا في زمن معيّن كأنه متفق عليه؟ وهل هذا كله واقعي في مفاهيم التطوّر اللغوي المعترف بها علمياً؟

---

(٨٤) نفسه ص ١٤٥.

(٨٥) نفسه ص ٢٠٣ ـ وقد فصّلناه سابقاً.

(٨٦) لأن البنى الثلاثية التي يقول بنحتها قد أتت متأخرة بحسب مذهبه نفسه.

— ويبقى الشيخ العلايلي على كل حال واحداً من كبار علماء المعاجم المحدثين. ونستبقي نحن في ختام دراستنا لنظريته رأياً أساسياً قاله وهو: «ان الثلاثي وحده، كلم العربية، وعليه استقرت في الثروة البالغة عظماً واتساعاً»[87] وهو المعوّل عليه في دراسة البنى ومشتقّاتها ومزيداتها وموازينها بصورة أساسية في كل دراسة وصفية، الّا ان النظر في تاريخ البنى أمر لا بدّ منه، للنظر في علاقاتها المفهومية، ولكل تصنيف معجمي صحيح.

* * *

رابعاً — خاتمة: البنى الثنائية

وخلاصة القول ان دراسة البنى الثنائية مسألة مهمّة في الألسنية العربية تاريخياً وموضوعياً ومعجمياً، ولذا أفردنا لها دراسة وتحقيقاً مطوّلين: ذلك ان الكثيرين من اللغويّين قد ذهبوا في فترة ما الى ان الثنائي هو أصل الجذور العربية جميعاً، وانه كان حالة سائدة في فترة ما. وقد بنوا على ذلك نظريّات تتحدّث عن جوهر اللغة ونشأتها ودلالتها وحدودها، كما رأينا ذلك بالتفصيل. وقد ناقشنا هذه النظريات مطوّلاً لردّ بعضها ولاثبات ان الثلاثي هو — تاريخياً ومعجمياً — حالة أوّليّة وأصيلة لا حادثة، في اللغة العربية. دون أن ينفي ذلك وجود أصول ثنائية متنوعة، بل وآحادية كذلك.

---

(87) المقدمة ص ١٩٩.

١ ـ والخلاصة ان البنى التي تظهر، بعد التحقيق، حالة ثنائية ما في اللغة العربية هي في رأينا مما يلي:

أ) مجموعة من الأسماء المتحدرة من أصل سامي مشترك قديم، ومما يدلّ على القرابة أو أعضاء الجسد أو الآلات البدائية، ومنها: أب ـ أخ ـ فم ـ يد ـ دم ـ دد... الخ[٨٨].

وتدخل هذه البنى باب التحوّلات الفونولوجية بحروف المد والشدّة وزيادة الهاء أو الهمزة أو التضعيف، أو التصغير والنسبة اليها.

ب) بنى فعلية: لقد حكمت الثوابت الفكرية والألسنية العربية البنى الفعلية التي تظهر حالة ثنائية فاندفعت بها نحو التثليث لتجعلها قادرة على الدخول في لعبة الاشتقاق والزيادة والخضوع لأسس التوليد البنيوي الأساسية الأخرى مثلها مثل الجذور الثلاثية. وقد زيد على البنى الفعلية الثنائية صوت أو حرف ثالث (بالشد، أو المدود أو الزيادة الحرفية) فأوجد ذلك صوراً لفظية متطوّرة دلّت على معان متطوّرة نسبياً، بالنسبة الى الجذور التي تولّدت منها. لكن تطوّر الدلالة قد يكون ضئيلاً أو معدوماً أحياناً، فيكتفي بالخلافية الصوتية. ولعل أول تحوّل يتحوّله الفعل يكون بالشد، ثمّ بفكّ الشد، وتتدخل قوانين المماثلة والخلافية فيقع الابدال في الوسط أو الختام مكان الشد. وغالباً ما تكون الظاهرة

(٨٨) يمكن مراجعة تفاصيله في دراستنا للثنائية عند المستشرقين.

البدلية الأولى ظاهرة مدّية . ومن أمثلته : مدّ ، ماد ـ مسّ ، ماس ـ طمّ ، طمى ...

ـ وقد تقع خلافية الابدال بحرف صامت. ومن أمثلته : كدّ ، كدح ـ زحّ ، زحل ـ رصّ ، رصف.

ـ وقد يتخلّى الناقص عن حرفه الأخير لخلافية الابدال بحرف صامت مثل : رسا ، رسب ـ زجا ، زجر ـ هذى ، هذر ـ محا ، محق .

ـ وقد ينطبق هذا المبدأ في حالات على مادة بكاملها فتظهر عملية توليد من نوع خاص. ومن أمثلته مادة : ـ فل ـ التي تدور حول معنى الشق والفتح ومنه : فل ـ فلّ ـ / فل / ع / ـ فل / ذ / ـ فل / ق / ـ فل / ى /.

وكذلك مادة ـ قط ـ التي تدل على معاني القطع . ومنها : قط ـ قطّ ـ قط / ع / ـ قط / م / ـ قط / ف / . . .

وقد يتوسط الحرف الثالث الزائد المادة الأصلية ، كما في مادة (قم) التي تدل على الفلق ومنه : قسم ـ قصم ـ قضم ـ قطم . . .

وقد تدلّ الرابطة العائلية بين مادتين على اشتراك صوتي ودلالي قديم تلاعبت به قوانين المماثلة والابدال دون أن تمحو الرابطة الجذورية والدلالية. وتحرّي مثل هذه الظواهر قد يكون ممكناً أحياناً ، وقد تكتنفه صعوبات كبرى أغلب الأحيان. وقد رأينا وجوب التنبّه الى عدم اعادة كل شيء الى جذور محدّدة.

٢ ـ الثنائية ومسألة حكاية الأصوات :

أ) لقد حاول الانسان أن يحاكي أصوات الطبيعة في مواقفه الانفعالية ، اما غريزياً واما لحاجته البدائية الى تسمية بعض ظواهر الطبيعة ، أو الحيوان بالتدليل عليها من خلال محاكاة ما تصدره من أصوات (وقد سمّوا بعض الظاهرات الأخرى بصفة شكليّة تشتهر بها أو بما تقوم به من وظائف...) وقد عرفت اللغات الانسانية (ومنها الساميات) مثل هذه المحاكاة ، وحفظت العربية بعض الاصول التي توحي بالمواضعة الصوتية. لكن البعض قد ذهب الى ان اللغة الانسانية كلّها تخرج عن مثل هذه المحاكاة. وهذا الزعم افتراض لا يثبته شيء لأنه لا يمكن أن ينتج عن مثل هذه الأصوات آلاف الألفاظ والبنى التي خدمت تطور الحاجات والأفكار الانسانية الذاتية والحضارية. ناهيك بالأسباب الأخرى التي ليس الآن موضع التصدّي لمناقشتها ، ومنها ان هذا المبدأ كان سيحكم كافة اللغات بالتشابه ، وهو أمر غير ظاهر على الاطلاق بين اللغات ، بل ان تقليد الأصوات نفسه يبدو نسبياً ومختلفاً من لغة الى لغة ، بل ومن فرد الى آخر.

ب) والمهم ان الاصول التي توحي بحكاية الأصوات في العربية ، وهي راسخة في القدم ، تظهر بصورة الثنائي غالباً. ومن أمثلتها ــ خر ــ طق ــ طن ــ صر...

ج) لقد ساعدت الدراسات الصوتية والألسنية على تجاوز الشوائب التي لحقت بالتفسيرات اللغوية من نظريات الربط المباشر

بين الأسماء والمسمّيات وأقرّت باعتباطية الرابط القائم بين الدال والمدلول بشكل عام. وعلى البحث الألسني وعلوم الدلالة أن تبحث بالأحرى عن أصول المفردات (المجزوءة، أو ذات الاصول السامية القديمة، أو المعرّبة...) وتستدل على هذه الاصول بقواعد بحث مناسبة وموضوعية تتحرى عن الدلالات والبنى وتطوّرها وما يلحق بها من ابدالية وما يرتبط بها أو يتولّد عنها، وتتفحص صور الاختلاف والتطوّر. وهذه الوسائل أظهر لطرق وقوع الأسماء على المسمّيات وطرق الوضع والابتكار والتوليد والتكنية والمجاز أو التخصيص والتعميم، والقوانين الصوتية واللسانية التي تحكم الشيوع أو الاقتباس أو الابدال...

٣ — التكوينات الثنائية :

ويتجسّد الثنائي آخر الأمر في تكوينات صوتية من نسج متواتر معروف : (وأنواع هذا النسج اللفظي قد تضمر أيضاً بعض الصور اللفظية التي حصل الاعتراف بنسبتها الآن الى الثلاثي بأشكال خاصة، لكنها ما تزال — صوتياً — تتألف من مقطعين صوتيّين متآلفين) وأنواع النسيج من مقطعين هي :

مقطع بسيط + مقطع بسيط = مثل : مِنَ.
مقطع بسيط + مقطع ممدود = مثل : على، رمى
مقطع ممدود + مقطع بسيط = مثل : — مالَ —.
مقطع بسيط + مقطع مسكن = مثل : دَمٌ (د + من).

مقطع مسكّن + مقطع مسكّن = مثل : بيت (بي + تن).
مقطع مسكن + مقطع بسيط = مثل : مُدَّ .
مقطع مسكن + مقطع ممدود = مثل : (يعلو)[٨٩] .

٤ ـ وقد قلنا ان حقل المفاهيم العربية يظهر ان البنى الثنائية التي خصّها الحرف الثالث بمعنى متطوّر ، هي الآن ثلاثية تؤدّي بصورتها وعملها البنياني وظائف الثلاثي. فالبنيان الثلاثي هنا يعدّل ما ليس ثلاثياً ويدخله في صميم تكوينه الفونولوجي.

أما الثنائيات التي تثلّث بالمدّ أو الشدّ فصورتها المقطعية الخاصة لا تمنع انتسابها الى بنى الجذور الثلاثية ، نظراً الى خصائصها المورفولوجية والتوليدية فهي تؤلف معاً ـ وان استوجبت نظراً خاصاً ـ الرصيد الثلاثي ، وهو المرتكز البنياني الأساسي للتوليد في العربية.

وقد أفدنا من مفهوم المقطع لأنه يظهر فائدة كبرى في تحديد البنى القصيرة لكن الأهم في تحليل البنى الأساسية في العربية (البنى الثلاثية ومولّداتها) انما هو العودة الى الجذور والاصول والقياس.

---

(٨٩) وقد يقع اللبس الصوتي في مثل (هذا) (ماد) (لم يعل) لكن التفسير المورفولوجي أو النحوي لا يتركها غامضة.

الفصل الثالث

— **البنى المفهومية الأساسية**

— **مبحث الجذور الثلاثية**

— ١ —

البنى المفهومية الأساسية

لقد أفدنا من الدراسات الفونولوجية لإظهار صور البنى العربية البسيطة، واعتمدنا على مفهوم المقطع لأنه يظهر فائدة في تحديد البنى القصيرة، لكن المعتمد الأهم لتفحّص البنى الأساسية في العربية – أي البنى الثلاثية وما يتولّد منها – هو التعرّف بالجذور والعودة الى الأوزان.

والوزن خاصية سامية عامة لكن الأوزان العربية، كما تدل على ذلك الدراسات المقارنة، أكثر غنى ودقّة وثباتاً[١].

وتطبع الأوزان بصورة صوتية معيّنة المزيدات والمشتقات الاسمية و«الصفاتية» وتصبح من قواعد تفحّص المفردات، بينما يشكو معظم لغات العالم من الحاجة الى مقاييس يحدّد بها تكوين البنى. وقد تجد روح الوزن قادرة على وضع أقيسة من الوزن ترى الأسماء الجامدة – التي تخضع للعد والحصر – وحتى الألفاظ المعرّبة، تتمثّل بها وتمتثل لها حين تدخل عالم التشقيق.

(١) انظر الدراسة المقارنة التي أجراها الأب مرمرجي لهذه الأوزان في كتابه «المعجمية العربية» ص ٧٢ وما بعدها.

وتقوم قواعد نشوء الألفاظ في المعجم العربي بصورة أساسية على المخالفة بين الأوزان، والخاصيات الدلالية، بالتالي. وروح الوزن هذه تستطيع بهيمنتها أن تساعد بشكل أساسي على تمييز أنواع البنى والنسج وتمييز العربي الأصيل من العارض أو الجامد أو الدخيل أو المعرّب.

لقد كرّرنا أن بنيانية المعجم تعتمد على الجذور الثلاثية التي تتألف من ثلاثة حروف تتلاعب بها المصوّتات وتمنحها الوجود والحيوية. ورأينا أن بعض الأسس الثنائية الفعلية تكتنز بالشد أو المدود لتلحق بركب الجذور الثلاثية.

إن الحقل المعجمي العربي هو حقل مناسب للدراسات البنيانية وللقياس الرياضي وحساب الجذور الثلاثية في اللغة العربية أمر ممكن بالتالي وفق قواعد علماء الحساب التي تدلّنا على طريقة حساب الكمية الممكنة من هذه الجذور وإن نظرّياً.

وما قلناه عن المعجم والجذور والأوزان والاشتقاق يقودنا الى البحث في هذه المسألة الجوهرية عبر حلقات فرعية هي:

١) حساب الجذور الممكنة والمشكلات الصوتية المانعة لتكوّن جميع الجذور. ٢) الجذور وعملية الاشتقاق. ٣) الفعل الثلاثي: صيغُهُ وأوزانه (ومسألة المصدر). ٤) روافد الثلاثي: البنى المعجمية وتصحيح الموازين. ٥) بنى الأفعال المزيدة وتكوين المشتقات. ٦) الاشتقاق الاسمي. ٧) مشكلات التصنيف المعجمي الأخرى.

ويترتب على ذلك المبحث : النظر في مسائل معجمية وألسنية أساسية ، كمسألة «تفرّع الدلالات» وأنواع الاشتقاق الأخرى التي يشير إليها أهل اللغة (حقيقتها وقوانينها) .

أولاً : لقد فطن القدامى الى إمكان حساب مفردات اللغة فقد وردت بعض الأرقام في «مختصر كتاب العين» للزبيدي. وفي «الكشكول» للعاملي و «المزهر» للسيوطي وفي «مقدّمة» ابن خلدون ، وعند بعض المحدثين كذلك.

أ ـ والحقيقة ان طريقة الحساب تعتمد القاعدة الرياضية التالية لحساب عدد الجذور الثلاثية الصامتة (دون حساب ما يلحق بالثلاثي من مضعّف وممدود) :

ضرب : ٢٨ × ٢٧ × ٢٦ = ١٩٦٥٦ جذراً صامتاً دون حساب المضعّف أو الممدود. وحساب المضعّف هو حساب الجذور الثنائية الممكنة أي ٧٥٦ جذراً. وحساب الممدود هو الثنائي مرتين (لأن الماضي المعتل ـ[٢] والذي لم يحسب أيضاً هنا ـ هو المعتل الوسط أو الآخر بالألف) وهو ٧٥٦ × ٢ = ١٥١٢ ا لفظة[٣] .

---

(٢) ونقصد بالماضي المعتل ، غير ما ظهرت فيه حروف اللين (وعد ـ رضي) لأن هذه الأفعال تستخدم حروف اللين هنا كحروف صامتة تلحقها الحركات . ولذا ضربنا بـ ٢٨ .

(٣) Voir: Algèbre. chp: Calcul de - m - factoriel.

ولحساب الرباعي نضرب : ٢٨ × ٢٧ × ٢٦ × ٢٥ = ٤٩١٤٠٠ أصل رباعي ممكن . وهو أمر نظري بحت . فالأفعال الرباعية المعروفة لا تزيد على بضع مئات .

ب ــ ويجب أن نلحظ وجوب ضم هذين الرقمين الى حساب الجذور الثلاثية ، وحين نأخذ بالاعتبار أن حركة عين الثلاثي نفسه قد تتبدّل بتبدّلها الدلالات أحياناً يمكن أن نحصل على عدد آخر من الأفعال الثلاثية من تنوّع عين الفعل في الماضي (أو المضارع) لوقوعها في حقول مفهومية مختلفة.

ج ــ وهذا لا يضمّ بالطبع عدد المشتقات الذي ذهب بعض أهل اللغة الى حسابه بالملايين. والمقصود على كل حال هو الاشارة الى احتواء البنيانية العربية لنظام شبه رياضي ، والى ضرورة تصحيح قواعد حسابه.

ثانياً : والسؤال المطروح الآن هو التالي : هل تستخدم العربية في تعاملها الحي وتكوينها المعجمي والمفهومي هذا العدد الهائل من الجذور ؟ والجواب الواقعي يؤكد ان العربية لا تستخدم منه إلّا رصيداً من الجذور يزيد قليلاً على ثلاثة آلاف جذر ثلاثي[٤] .

أ ــ ويحدّ من فعاليّة المفاهيم المثلثة الأحرف عوامل عديدة بعضها غامض. ومنها مبدأ «الشيوع والاستعمال» :فالعرب مثلاً تستعمل (خضع) ولا تستعمل (ضخع) ولا (خعض) ، بل لا تستعمل أيّاً من تقاليب هذا الفعل الخمسة الباقية (وأرى هذا

(٤) وقد جرت محاولات عديدة لإحصاء «الموجود» منه وبعض هذه المحاولات استخدم المكننة لكن الأرقام ليست نهائية الى الآن ، فهناك أمور أخرى كثيرة تحتاج الى التحقيق.

البحث في التقاليب مفيداً على الأقل في معرفة المستخدم والمهمل من الأفعال ، مع التحقيق المعجمي والنصوصي بالطبع) .

ب ــ ثمّ ان هناك مئات من الأفعال المدرجة في المعاجم ولا يستخدمها أحد اليوم إما لفوات الحاجة إليها وإما لعدم استساغتها بعد تطوّر المفاهيم والأذواق وإما لأسباب أخرى عديدة . فالألفاظ أيضاً تعرف الحياة والموت ، الازدهار والاندثار ...

ج ــ ولعلّ أبرز الأسباب التي تحول دون استخدام بعض الجذور الممكنة هو « مبدأ التنافر الصوتي » ــ (Incom patibilité phonétique) ــ . وقد التفت الأقدمون والمحدثون أحياناً الى هذه الظاهرة ، لكن بعض قواعد « التنافر الصوتي » بقيت في حدود الاستنتاج الواقع بالصدفة ، وفي حدود معيّنة ، خلال عمل العلماء في التحقيق المعجمي . ونرى أننا بحاجة الى استخدام الآلة في حساب « المؤتلف » أولاً لفرز غير المؤتلف ، ودراسته على ضوء القواعد الخاصة به . أي أننا بحاجة الى دراسة مبادئ الائتلاف ــ في ظنّي ــ لدراسة قواعد عدم الائتلاف بشكل متواز ، وسوف نجد مع ذلك حالات ليس فيها أسباب صوتية أو موضوعية « حقيقية » مانعة لتشكّل بعض الجذور ، ولكنها لم تتشكّل .

ومن القدامى الذين التفتوا الى هذا الأمر ابن فارس الذي أشار مثلاً في « الصاحبي » الى عدم تآلف أحرف الشفة أي ــ الباء والفاء والميم ــ في المفردة الواحدة . قال : « والباء من حروف الشفة ، ولذلك لا تأتلف مع الفاء والميم . أما الفاء فلا تقارنها باء متقدمة ولا

متأخرة. أما الميم فلا تتقدم على الباء ملاصقة لها بوجه أو متأخرة »[٥].

وقد ذكر بعض اللغويين قواعد أخرى لعدم الائتلاف وطبّقوها أحياناً في اكتشاف الغريب أو الدخيل، ومنها:

عدم اجتماع النون والراء في أول اللفظ العربي، ولا الزاي بعد الدال في آخره. عدم اجتماع الصاد والجيم في كلمة عربية، ولا الجيم والقاف ولا الجيم والطاء (ولا الجيم والتاء من غير حرف من حروف الزلاقة المائعة). وقد جعل بعضهم الجيم لا تجتمع في جذر مع حرف من حروف التفخيم جميعاً (ص ض ط ظ ق — وقد يضاف إليها — خ غ ذ) (لكننا نعرف: ضجّ) — ويبدو عدم ائتلاف الباقي معقولاً.

ـ وقد يكون الخلاف على موضع وقوع الحرف، فقد ذهبوا الى أن الشين لا تأتي بعد لام في كلمة عربية، فالشين دائماً قبل اللام[٦] ...

لكن هذه الملاحظات والقوانين نفسها ـ على محدوديتها ـ

---

(٥) «الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس ص ١٠٤ (لكنها تظهر في: بِسَمَ ـ فَبِمَ؟ مبدع ...).

(٦) ونجمع هنا الملاحظات من السيوطي في (المزهر) ـ وأبي حيّان في (شرح التسهيل) والفارابي في (ديوان الأدب) والبطليوسي في (شرح فصيح ثعلب) وابن سيدة في (المحكم) وابن فارس في (معجم المقاييس)... لكن إحصاء كل الملاحظات غير ممكن خصوصاً انّ بعضها لا يتعدّى الاجتهاد.

تحتاج الى دراسة إحصائية ضخمة واستقراء آلي للوصول الى نتائج معقولة ومعترف بها علمياً.. وهذا الاستقصاء الآلي ضروري للبحث عن أمور وقوانين أخرى كثيرة في ميدان العربية. والرغبة هي في إجراء هذه التحقيقات في المستقبل إن شاء الله.

– ٢ –
الجذور وعملية الإشتقاق

أولاً : ان الطريقة الأساسية في تكوين معظم مفردات المعجم العربي هي : الاشتقاق ، وبشكل خاص ، من الجذور الثلاثية . فمعرفة الاشتقاق أساسية لتحديد الطريقة التي نشأت بها المفردات والبنى وارتقت . وهذا التحديد واجب في كل لغة ولكل عمل ألسني ومعجمي .

أ – والاشتقاق تعريفاً ، هو أن نأخذ مفردة من مفردة أخرى (ومن الجذور المثلثة المعروفة بشكل أخص) فتشترك معها في حروفها الأصلية وترتيبها مع تناسب بينهما في المعنى . لكن أحرف الزيادة – وتشكيل هيئات وصيغ جديدة بأوزان جديدة – تمنح اللفظة الجديدة دلالات خاصة تجري بها من الجذور في طرق التعميم أو التخصيص . وقد تبتعد بها عنها الى معان ودلالات قصيّة أحياناً .

ب – وترسم عملية الاشتقاق احداثيتين Abscisse & ordonnée . واحدة للأفعال وأخرى للأسماء والصفات . وكلّما أضفت زيادة على الفعل الثلاثي ولّدت فعلاً جديداً بوقوعك على

موضع في الخط الأفقي (والخط العمودي للأسماء والصفات). ولكن الميكانيكية محدّدة بطريقتها وبأحرف الزيادة ومواضعها أي بأوزانها الدقيقة.

ويجري الاشتقاق من الأسماء والصفات بوضع الفعل في أوزان وصيغ معروفة (وجديدة؟) بزيادات معروفة - أي في أوزان خاصة بالأسماء والصفات. وكلّما تقاطع خطّان منبثقان عن الاحداثيتين تولّدت مفردة، قد تدخل في نطاق الاستخدام المباشر أو تبقى في حيّز الكمون. وقد تخرج الى الحياة في فرصة ملائمة وعند الحاجة إليها. والقوانين التي تتحكّم بهذا العمل صارمة جامعة شاملة واقتصادية.

ج - وهذه البنيانية المميّزة تجعل العربية تميل الى طريقة التصنيف المعجمي وفق وسيلة الاعتماد على الجذور والأصول والحقول المفهومية، أكثر مما تميل الى أنواع أخرى من التصنيف، كالتصنيف بحسب الترتيب الألفبائي، أو الأبجدي الذي قد تتبعه لغات أخرى ذات هيكل بنياني مختلف.

د - والاشتقاق يعتبر من خصائص اللغات السامية جميعاً. لكن العربية قد استطاعت أن تفيد منه إفادة عظيمة متميّزة ففاقت أخواتها الساميات، بغنى أوزانها ودقّة قواعدها واتساع توليدها.

هـ - وهكذا تسمح الآلية الاشتقاقية وسننها لكل منتفع باللغة العربية أن يعبّر عن أغراضه بحريّة وضمن نطاق متسع

وحسب قواعد مجرّدة ووفق الاحتمالات المتاحة ، فيبني من الأصول والأوزان ما يحتاج من أشكال وصيغ في إطار حقول مفهومية متسعة وأصول تمنحه درجات من التعميم أو الدقة . وتعيش المفردة من بعد بحسب الحاجات الفردية والاجتماعية التي تتطلبها وبحسب نصيبها من الدقة المفيدة في الدلالة ، والتآلف في الصياغة .

و ـ ان الاشتقاق الأساسي في اللغة العربية ـ وهو الاشتقاق العام ـ سمّي أحياناً بالاشتقاق الصغير ، إذ أقحم بعض اللغويين ، مرّة بعد مرّة ، مباحث أخرى في نطاق المبحث الاشتقاقي ، لكننا نرى وجوب المحافظة على الخط المنهجي الأساسي الذي تتبعه العربية في اشتقاقها القياسي ، وأن يجري بحث إمكانات التوليد المحدودة والخاصة الأخرى (كالنحت والتقليب...) على حدة لأن إقحامها ضمن عملية الاشتقاق الأساسية لا يخدم منهجاً واقعيّاً صحيحاً في بنيانية اللغة العربية .

وأبواب هذا الاشتقاق العام هي : الفعل الماضي المجرّد والمزيد بأشكاله ومصادره وتحوّله الى المضارع والأمر... ومن ثمّ جميع المشتقّات الاسمية «والصفاتية» التي يمكن استخراجها وفق أوزان العربية وميكانيكية الاشتقاق .

ولنأتِ الى دراسة الحلقة الأساسية إذاً ، وهي حلقة الفعل الثلاثي .

— ٣ —

الفعل الثلاثي — صيغه وأشكاله :

يتّفق اللغويون على أن للفعل الثلاثي في اللغة العربية « هيئة » أساسية وستة « أشكال » من الوزن قياساً الى أشكال المضارع ، أي حركات عين المضارع بالنسبة الى الماضي. ونرى في تعدادهم لهذه الأوزان أنهم يحصرونها في الواقع في ما يسمّونه « الفعل السالم » .

ولكنهم يعودون الى تصنيف الفعل الى سالم ومعتل (ومهموز ولفيف...) ويتّضح لدينا أنهم يتجاهلون البنى الفعلية المعتلة وموازينها في التعداد المذكور ويذهبون الى تخريجها بالاعلال والقلب الصوتي... وهم يتجاوزون بذلك الدراسة الوصفية ، ويلحقون إساءة أساسية بتقدير أوزانها الحقيقية. ولذا نرى وجوب دراستها دراسة وصفية صوتية صحيحة تؤدّي الى تصحيح موازينها.

وقد تجاهلوا كذلك شكلاً صحيحاً آخر هو شكل (فُعِل) بالضم والكسر — وعدّوا هذا الشكل كأنه صيغة للمجهول فقط. والواقع أنهم لم ينتبهوا — وان التفت بعضهم كسيبويه الى ذلك — الى أن هذا الشكل أو الوزن انما هو لدلالة — فعل — على اللزوم وعلى حالة ثابتة... وانّ علاقته بالفعل المبني للمجهول علاقة واهية ، وانه يجب أن يميّز عنه.

أولاً: وعليه نقول ان الأصول الثلاثية الصحيحة[٧] تظهر باعتبار الماضي أربعة أوزان هي : فَعَل (فتحة فتحة)، فَعِل (فتحة كسرة)، فَعُل (فتحة ضمّة)، فُعِل (ضمة كسرة). (وحركة لام الفعل هي الفتحة دائماً هنا).

وانها تظهر بالنسبة إلى خلافية المضارع مع الماضي (صوتياً) — ثمانية أشكال أو أوزان هي :

فَعَلَ	يَفْعِلُ	مثل	جلَس	يجلِس
فعَل	يفعُل	مثل	كتَب	يكتُب
فعَل	يفعَل	مثل	جمَع	يجمَع
فعِل	يفعَل	مثل	عَمِل	يعمَل
فعِل	يفعِل	مثل	حسِب	يحسِب
فعُل	يفعُل	مثل	عذُب	يعذُب
فُعِل	يُفْعَل	مثل	جُرِحَ	يُجْرَح

ونلاحظ :

أ — ان صيغة : فعَل (بفتح العين) يتنوّع مضارعها بحركة عينه بصورة مطلقة فقد ورد المضارع هنا بفتح العين وكسرها وضمّها.

أما فعُل (بضم العين) ففيه (يفعُل) بضمّ العين لا غير.

---

(٧) وسنعود الى الأصول المعتلّة وسواها لاحقاً. وهي الروافد الأساسية للأصول الثلاثية.

أما فعِل (بكسر العين) فليس فيه في المضارع أن تضمّ عينه.

وهكذا نجد أن صوت الفتحة هو الغالب في تشكيل هذه البنى، تتبعها الكسرة فالضمة[٨].

ب ـ وقد ورد ترتيب هذه الأفعال على أشكال مختلفة بحسب أهميّتها أو كثرة ورودها بالنسبة الى اللّغويّين المختلفين. والحقيقة أن أخذ مسألة الترتيب بعين الاعتبار ـ للخروج قليلاً من باب القول انها سماعية الى شيء من التقعيد ـ يبدو أمراً صعباً بعض الشيء. لكن دراسة إحصائية دقيقة تبدو مطلوبة وهي عملية ضخمة تحتاج الى إحصاء ومكننة ودراسات نصوصية قديمة وحديثة لمعرفة نسبة الشيوع والاستخدام والنظر في دلالات الأفعال من علاقاتها بأوزانها. وهو أمر ضروري على كل حال لكل عمل معجمي رصين.

وسوف نحاول أن نضبط نسبة الشيوع من خلال إحصاء محدود، ونحاول أن نستنتج من خلاله بعض الملاحظات الألسنية الضرورية في هذه الدراسة.

ج ـ لقد بدأت محاولات النظر في هذه الأوزان «السماعية» مع سيبويه الذي كان يميل الى عدم اعتبار وزن (فعَل يفعَل) بفتح

---

(٨) وهذا الترتيب في استخدام المصوّتات ونسبة تواترها هو هكذا دائماً بالنسبة الى حركات البنى العربية، كما ورد معنا سابقاً.

العين في الماضي والمضارع ووزن (فعِل يفعِل)[٩] بكسر العين في الماضي والمضارع ـ من الأوزان الأصيلة. يقول: «اعلم أنه يكون كل ما تعدّاك الى غيرك على ثلاثة أبنية: فعَل يفعِل (فتح عين الماضي وكسر عين المضارع) وفعَل يفعُل (فتحة وضمّة) وفعِل يفعَل (كسرة وفتحة) وذلك نحو: ضرب يضرب ـ وقتل يقتل ـ ولقم يلقم. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعدّاك وذلك نحو: جلس يجلس وقعد يقعد ـ وركن يركن ـ ولما لا يتعدّاك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعدّاك وذلك (فعُل ـ يفعُل) ضمة وضمة[١٠].

وقد أنكر سيبويه كما نرى وجود مثل (فعِل يفعِل) كسرة وكسرة. وكان يرى أن مثل (فعَل يفعَل) فتحة وفتحة ـ انما يمثل حالة خاصة، فالأصل فيه أن يكون على فعَل يفعُل (فتحة وضمة) ـ أو فعَل يفعِل (فتحة وكسرة) ولكن عين الفعل أو لامه من حروف الحلق: الهمزة والهاء، والحاء والعين (والغين والخاء) ومن أمثلته: قرأ يقرأ ـ وذهب يذهب ـ ونفع ينفع ـ ومنح يمنح ـ... «وانما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف

---

(٩) وسوف نرى أنّ حسّه اللغوي كان صائباً في هذا الوزن ـ وان ملاحظات دقيقة تنتج عن دراسة منهجية يمكن أن تساعد كثيراً على التقعيد، مهما كانت النتائج، فهي أفضل من «الانفلاش» الظاهر عليها في كتب اللغة.

(١٠) انظر سيبويه «الكتاب»: ص ٢٢٦.

فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وانما الحركات من الألف والياءوالواو[11] » .

ونلاحظ أن سيبويه قد حاول أن يتلمّس قاعدة هنا تخرجنا من عمومية القول بأنها سماعية فقط ، فحصر الخلافيات ـ على حق ، ولعل الإحصاء سيكون أدق حصراً ـ وربط حدوث الصوت بدلالة معيّنة هي هنا دلالة اللزوم والتعدي.

د ـ والواقع أن تفحّصاً أوليّاً لهذه البنى الوزانية والأمثلة الفعلية المرفقة بها عادة تظهر أنها تبرز خلافيات صوتية وخلافيات مفهومية ومعجمية. ولقد عالج القدامى والمحدثون هذه الخلافيات فتوقفوا غالباً عند خلافية المضارع للماضي، وأرجعوا الخلافية الى قضية اللهجات.. لكنّ دراسة أكثر استيفاء تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات المميّزة تظهر أن هذه الخلافيات تعود الى أكثر من سبب ، فأساسها اختلاف اللهجات من جهة، وتطلّب المفاهيم والدلالات الخاصة من جهة أخرى ، أي ان هذه الخلافيات قد تبقى «صوتية وأسلوبية» لا تتوقف عليها خلافيات في الدلالة ، وقد نواجه معها أحياناً خلافيات دلالية بعضها هام. ونرى أن النظر في الخلافيات يجب أن يكون أبعد من مجرد النظر في الخلافية الصوتية وخلافية المضارع والماضي، ليصل الى خلافية الأمر

(١١) نفسه ص ٢٢٦ ـ (وهو يجمع بين الحلقية والقريبة من الحلق في أقصى غار الفم).

والتصريف وتعدّد الأوزان والمصادر وأمور التعدية واللزوم، وحروف التعدية، وتطلّب الدلالات ومستوى الشيوع...

ولنحاول أن ننظر في هذه المسائل حلقة حلقة.

ثانياً: الخلافيات الفونولوجية، وتعدّد الأوزان.

أ ـ المسألة الأولى التي تطرح نفسها هي أن حركة عين الماضي نفسه وحركة عين المضارع نفسه ليست واحدة ثابتة في كل الحالات للفعل الواحد. وهذا يولّد مشكلة معجمية مهمة ومشكلة في ضبط القراءة وحيرة للمتعلّمين. ولقد ورد في كتب اللغة مئات الأمثلة عن الماضي الذي تتحرّك عينه بحركتين مختلفتين، بل بثلاث حركات أحياناً. ومما يذكره ابن قتيبة في هذا الباب مثلاً: «باب فعلت بفتح العين وفعلت بضمّ العين بمعنى»: سخُن يومنا (بضم العين) وسخَن (بفتحها). ومثلها ـ صلح ـ وشحب ـ... وهو يذكر أمثلة كثيرة ويقول انها جاءت «لغة»[١٢] أي ان الخلافية فيها هي صوتية لا دلالية.

ب ـ والوجه الآخر لهذه المشكلة هو مسألة «انضباطية» حركة عين المضارع بالنسبة الى الماضي الواحد. ورأينا أن فعَل (بفتح العين) قد يكون مضارعه بفتح العين أو ضمّها أو كسرها.

(١٢) ابن قتيبة «أدب الكاتب» ص ٤٦٨ ـ (وقد عني بإحصاء أبنية من هذا النوع لدراستها) ونذكر ان مثل (حسب) يحتمل أن تكون عينه مكسورة ومفتوحة ومضمومة، ويكون له كل مرة دلالة. وسنعود الى ذلك.

والأهم أنك تجد بعض الأفعال التي تظهر عينها استعداداً لقبول أي من هذه الحركات في مقابل الماضي الواحد، كما تشهد على ذلك القواميس وكتب اللغة.

جـ ــ ونذكر من أمثلة بن قتيبة[13] من «باب فعل (بفتح العين) يفعُل ويفعِل» (بضم العين أو كسرها في المضارع):

عطَس (بفتح العين) = يعطِس ويعطُس (بكسر العين أو ضمّها في المضارع). وكذلك: عتب ورفض وهذر وفسق...

وهذا باب يشتمل على الكثير من الأفعال. وهو يثبت وجوب خلافية المضارع للماضي (بحركة العين) وأن تعدّد الخلافيات قد يكون أسلوبياً، أو يكون معيناً على تنوّع الدلالات أحياناً.

د ــ وقد ذكر ابن قتيبة بعض المضارع الذي عينه أو لامه من حروف الحلق وقال انه يجوز فيه أن تفتح عينه أو تضم أو تكسر. «لغة» والواقع أن أكثر اللغويين متفقون على أن الأصل الصوتي هو الفتح.

ثالثاً: أ ــ ويبدو أن قدامى اللغويين الذين أدركوا صعوبة ضبط هذه الظاهرة. اكتفوا بالقول ان قاعدتها «سماعية»، وانها من «اللغات»، وحاولوا أن يحلّلوا بعض الأجزاء على ضوء القوانين الصوتية.. لكنهم أبقوا هذه الجهود، عموماً، في نطاق الملاحظة.

---

(١٣) ابن قتيبة ــ أدب الكاتب ــ ص ٤٦٩. وفيه أبواب أخرى كذلك.

وقد رأى ابن يعيش أن هذه الخلافية هي «ضرب من التشاكل»[١٤] وهي عند ابن جنّي «باب في تركب اللغات»، وقد أدرك «قانون المغايرة» الذي اعترف المحدثون بأهميته في الاشتقاق فقال: «دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع... وانما دخلت يفعُل (بضم العين) في باب فعَل يفعِل (بكسرها) من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة»[١٥] فهو يرى إذاً ان الخلافية قانون وان منه ومن «تركّب اللغات» يقع التعدد في وجوه الخلافية. لكنه لم يلتفت – كما فعل ابن فارس في «المقاييس» و«الصاحبي» مثلاً – الى ان المغايرة قد تكون من تطلب الاختصاص في الدلالة أيضاً وليست مجرد استسهال للتغيّر الصوتي.

ب – ومعنى ان الخلافية من «اللغات» أو من «تركّب اللغات» ان العربية كانت أنماطاً شتى بالنسبة للجماعات التي كانت في شبه جزيرة العرب، «وهذه قبائل متفرقة في بقاع واسعة الأرجاء مترامية الأطراف، فلا بدّ أن يحصل في هذه العربية الموزّعة على هذه المجاميع البشرية إمارات خاصة تميّز طريقة كلّ منها.. حتى تهيّأ لهذه المجاميع أن تتوحّد»[١٦]. وقد كان لتوحّدها ولاجتماع «اللغات» أثر في ظهور الخلافيات العديدة في العربية الفصحى

---

(١٤) شرح المفصّل (٩) ص ٥٤.

(١٥) أنظر الخصائص ١ / الباب الثاني – و «سر صناعة الإعراب» ١ / ٥٨.

(١٦) أنظر السامرائي – الفعل زمانه وأبنيته – ص ١٠٧.

الباقية، خصوصاً بعد اجتماعها في المعاجم بشكل تراكميّ، فبدا وكأن لكل لفظ وجوهاً عديدة.. وعزا بعض اللغويين ظهور الاختلاف في حركة العين الى لغة العامة خلال التطوّر أيضاً، فقد ورد في «إصلاح المنطق»: «هذا باب ما جاء في ـ فعَلت ـ بالفتح مما تكسره العامة أو تضمّه... وقد يجيء في بعضه لغة إلّا أن الفصيح الفتح»(١٧). (وذكر بعد ذلك أفعالاً مما جاء في أدب الكاتب).

وقد حاول ابن جني في تفسيره لمسألة «تركّب اللغات» أن يجمع بين التفسيرين معاً فقال: «واذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو (سلا يسلي وقلى: يقلي) ونحو ذلك مما التقت فيه حركتا عينه منظوراً في أمره.. فمن قال قليته (بالفتح) فإنه يقول ـ أقليه ـ ومن قال قليته (بكسرها) قال ـ أقلاه ـ وكذلك من قال (سلوته: أسلوه) ومن قال (سليته أسلاه). ثمّ تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا فأخذ كلّ واحد منهما عن صاحبه ما ضمّه الى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة كأن من يقول ـ سلا ـ أخذ مضارع من يقول ـ سلي ـ فصار في لغته سلا يسلي»(١٨).

ـ ولكن قوانين العادات الصوتية لا تسمح عادة بتغيّر هذه العادات بسهولة لمجرد حصول «المعاشرة اللغوية». وظاهر أن ابن

---

(١٧) ابن السكيت ـ اصلاح المنطق... ص ١٨٨.

(١٨) ابن جني ـ الخصائص ١ / ٣٧٦.

جني يبقي كل هذه الخلافيات في إطار «اللغات» و«اللهجات» ووجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع. لكنّ في هذا الفعل بالذات (قلى)ما يدل أيضاً على أن الاختلاف الصوتي قد يكون لتطلّب الدلالات الخاصة المتميّزة. فالحجاز تقول (قلا البر يقلوه) وتميم (قلاه يقليه). أما القلى (بكسر القاف) فهي البغضاء عندهم جميعاً ـ وبالاختلاف عما سبق ـ وينطقانها معاً (قليت الرجل أقليه قلى)[١٩].

ج ـ وقد رأينا حتى الآن أن بحث القدامى في خلافية صيغة الماضي والمضارع قد جاءنا بتحليل عام، أو علاج مضطرب، من الاكتفاء بالقول انها «سماعية»وانها من «تركّب اللغات». وقد تُستنبط بعض القواعد لكن شواذها يظل كثيراً. إلّا أن الميل المتجدّد الى الاعتراف بهيمنة قوانين الانسجام والاقتصاد دفع بعض اللغويّين المحدثين الى النظر في هذه المعالجة من جديد. يقول ابراهيم الأنيس «ولعمري كيف تصوّر القدماء ان لغة منسجمة مطّردة كاللغة العربية يمكن أن تتضمّن كل هذه الأبواب في اشتقاق المضارع عن الماضي الثلاثي، خصوصاً ان جميع الصيغ الأخرى للفعل تلتزم حالة واحدة مطّردة»[٢٠]. وفي هذا دعوة الى النظر في ما رواه القدامى من أبواب الثلاثي، والى البحث في الأسباب الحقيقية للاختلافات الكثيرة، «والذي رووه إن هو إلّا مزيج من لهجات

---

(١٩) أنظر صبحي الصالح (فقه اللغة: باب اللهجات).

(٢٠) اللهجات ـ ص ١٦٨.

عدّة لأن أساس الفهم في أية لهجة هو الخضوع لقاعدة مطّردة نادرة الشذوذ»[٢١] .

لكن هذا لا يتعدّى التفسير اللغوي ـ وهو ضروري ـ الى علاج أشفى. فما هي الصيغة التي يمكن تبنّيها من هذه الثلاثيات مثلاً، وضمن أية شروط؟ طالما أن العربية ـ وإن اضطرب التفسير ـ تحتوي هذا الاختلاف. ولعل هذه الرغبة هي التي دفعت بالشيخ العلايلي فدعا الى تبنّي صيغة واحدة للفعل الثلاثي في ماضيه وصيغة واحدة في مضارعه هي صيغة (فعَل ـ بفتح العين ـ يفعِل بكسرها). يقول: «ان العربية لو ظلّت تتطوّر في الجزيرة ولم تخرج منها لانتهت الى إلغاء الأبواب الصرفية الستة واستقرّت على: فعَل ـ يفعِل (بالفتح والكسر) والفرّاء يقول ان الأصل في الأبواب هو الثاني (ضرَب يضرِب).. والغريب ان ما جاءت عينه بالضم وردت فيه غالباً «لغة» أخرى بالكسر.. وذلك ثابت بالقراءات القرآنية.. فاقترحت الاقتصار على الباب الثاني»[٢٢] .

د ـ والذي يظهر أن الحصر معروف في الساميات جميعاً، لذا «فأبواب الثلاثي تنتمي الى عدّة لهجات كل منها كانت تلتزم باباً (أو بابين) من بينها. ويؤيد ذلك ما يذهب إليه اشتقاق المضارع

---

(٢١) نفسه ص ١٦٨.

(٢٢) أنظر الفكر العربي (العدد ٨ ـ ٩ ـ سنة ١٩٧٩) المحاورة مع العلايلي ص ١١٥. وقد ذكر الشيخ العلايلي هذا الرأي في «المقدّمة» وفي مواقف أخرى.

من الماضي الثلاثي في كل اللغات السامية شقيقات اللغة العربية »[٢٣].

وقد حاول بعض المحدثين تفسير وقوع الضمة أو الكسرة أو غيرها على عين الفعل تفسيرات صوتية تاريخية، فقالوا بأن القبائل البدوية كانت تميل الى الضم في حين ان القبائل المتحضّرة كانت تميل الى الكسر.. والضمّة تحتاج الى جهد عضلي أكثر... أما الانتقال من الكسر الى الضم أو العكس، فكانت العرب تنفر منه[٢٤].

أما حين تروى صيغتان تشتمل إحداهما على الضم والأخرى على الفتح أو إحداهما على الكسر والأخرى على الفتح فيجب اللجوء الى القانون العام القائل «بانسجام أصوات اللين»[٢٥]، لأن النطق يميل الى الانسجام بين الأصوات التي يستخدمها. وليس ذلك لنقول انه يستسيغ لوناً معيّناً متكرّراً من الأصوات أو الحركات، فالثابت ان خلافية الماضي والمضارع أمر قائم لكن أنواع المصوّتات المستخدمة كل مرة تستلزم الانسجام الصوتي وعدم التنافر. وهذا قانون عام تخضع له الصامتات أكثر من المصوّتات.

---

(٢٣) اللهجات — ص ١٦٨.

(٢٤) وهناك ظاهرة طريفة لم تحفظها العربية فيا بعد، وهي ان قبيلة بكر كانت تذهب الى تسكين عين الفعل، وهي بهذا تميل الى نسج خاص بتفضيل المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة (انظر اللهجات ص ١٦٠).

(٢٥) أنظر «اللهجات» — القسم الرابع وما بعده ص ٩٠.

هـ ــ على أن هذا المبحث يبقى في إطار اعتبار الخلافية مسألة صوتية فحسب. والحقيقة انها أكثر من ذلك. صحيح ان كل لهجة لا بدّ من أن تلتزم صيغة واحدة للماضي والمضارع (صورة واحدة لخلافية الماضي والمضارع)، وأحياناً صيغتين لأسباب خاصة، لكن الثابت أيضاً ان اللغة العربية الحيّة في النصوص وخصوصاً في المعاجم المعروفة تظهر هذه الخلافيات كلّها وقد اجتمعت لها من القبائل واللهجات الكثيرة.

كل هذا يوضّح صعوبة الوضع والتصنيف في أي عمل معجمي، لكننا نرى أن عملاً ألسنيّاً معقولاً يستطيع أن يقترب من إيجاد رواسم لقوانين لغوية صوتية أو دلالية معتمداً على ثلاثة اعتبارات هي:

١ً) ان نسبة ورود أوزان معيّنة للفعل الثلاثي تثبت ضآلة ــ بل سقوط ــ بعض ما قالوا به من أوزانه، ويثبت ضرورة حصرها، بالحجة.

٢ً) ان تشكّل الفعل الثلاثي بأشكال مختلفة يمكن أن يكون من أثر اللهجات إن لم تتغيّر الدلالات، وهنا يمكن تسهيل الأمر على المتعلّمين ومستخدمي اللغة، باعتماد الصيغة الأفضل أو الأشهر أو الأكثر انسجاماً، طالما انها صيغة مقبولة مكرّسة في اللغة.

٣ً) ان تشكّل الفعل الثلاثي الواحد بأشكال مختلفة قد يكون لغرض صرفي ونحوي ودلالي أي لأنه يظهر بهذه المغايرة الصوتية الرغبة في التعبير عن دلالة جديدة.

لكن ذلك كلّه لا يخفي مشكلة مهمة أخرى وهي ان الشكل الواحد قد يذهب الى دلالات متعدّدة، أحياناً لأسباب «تعاقبية»، أو لأسباب أخرى ليست دائماً واضحة، وأساسها الاستخدام والشيوع. وعليه فلندرس نسبة الشيوع أولاً بأوّل ثمّ ننتقل الى المسائل المفهومية والدلالية وعلاقتها بالخلافيات الصوتية.

رابعاً: نسب شيوع البنى الثلاثية:

انّ دراسة حقيقية مكتملة لنسبة الشيوع والاستخدام وأنواع الصيغ الشهيرة تستلزم إحصاء نصوصيّاً ومكننة وجهوداً كبرى. والآلات الحديثة تساعد مساعدة مهمّة في إخراجها. وستكون لها فائدة ضخمة في الدراسات المعجمية، المفهومية والتاريخية، وفي استخراج القوانين الصوتية والألسنية. واكتشاف العلائق المتحكّمة ببناء الجمل، واكتشاف «اللغة الأساسية».

على أن اللجوء الى «الاحصاء بالعيّنات» يمكن أن يساعد أيضاً.

وسوف نعتمد على إحصاء الأفعال الثلاثية السالمة التي وردت في ــ القرآن الكريم ــ في الماضي والمضارع وندرس أوزانها ومصادرها ونسبة تواتر الأوزان وبعض الملاحظات والمشكلات المفهومية المتعلقة بها[٢٦]. وتعداد مثل هذه الأفعال لم يتجاوز مئة وسبعة وعشرين فعلاً (١٢٧) وهذا ثبتها في لوحات تمثلها:

---

(٢٦) لقد أجرى مثل هذا العدّ الدكتور ابراهيم الأنيس في كتابه «اللهجات» (معتمداً

أ ـ الأمثلة التي جاءت من باب (فعَل) بفتح العين ـ يفعِل (بكسرها في المضارع):

الماضي	المضارع	المصدر	ملاحظة
عَقَلَ (بفتح العين)	يعقِل (بكسر العين)	عَقْلاً	يجوز ضمّ عين المضارع. وفيه دلالتان
ظلم	يظلم	ظُلْماً	
عرف	يعرف	عرفاً	يحمل تنوع الدلالات
فرض	يفرض	فرضاً	
عزم	يعزم	عزماً	
ضرب	يضرب	ضرباً	
حرص	يحرص	حِرصاً وحَرصاً	اختلاف في أشكاله ودلالاته
ربط	يربط	رَبْطاً	

على قراءة حفص). وقد تجاوز الأفعال التي استعملت في القرآن الكريم في الماضي فقط أو في المضارع فقط. لكنه اكتفى بإيرادها والنظر في عدد ما كان منها بفتح العين أو بكسرها أو بضمّها، وببعض التعليق. وسنحاول الخروج ببعض الملاحظات البنيانية والألسنية في دراستنا بتوسيع مطلبنا منها والنظر في مصادرها وبعض مشكلاتها المفهومية. وعدم الاكتفاء بالإحصاء والعدّ. وقد ذكر الدكتور الأنيس أن عددها هو (١٣٤) فعلاً لكننا وجدنا أنها لا تصل الى ذلك. (انظر «اللهجات» ص ١٦٨).

قبض يقبض قبضاً

سبق يسبق سبقاً

بطش يبطش بطشاً

كسب يكسب كسباً — وفيه بالفتح والكسر

مَلَكَ يَمْلِك مُلْكاً

حلف يحلف حَلْفاً

لبس يلبس لبساً

كذب يكذب كَذباً

صبر يصبر صَبْراً

صدف يصدف صدفاً — بتنوّع مصادره

صرف يصرف صَرفاً

نبذ ينبذ نَبذاً

غلب يغلب غَلباً — وفيه تسعة مصادر أشهرها اثنان

كنز يكنز كَنزاً

نفر ينفر نَفراً — وفيه بضم عين المضارع وتنوّع الدلالات[٢٧]

سرق يسرق سَرْقاً

---

(٢٧) بالإمكان ـ ولا شكّ، وتبعاً للقواميس وكبرها ـ أن نحصي اختلافات أخرى (خصوصاً في المصادر) لكننا لا نستطيع إلّا أن نكتفي بإشارات الى بعض الظواهر الأساسية والنموذجية الشافية.

حمل	يحمل	حَملاً	
قدر	يقدر	قدراً	
كشف	يكشف	كشفاً	
خسف	يخسف	خسفاً	مطّرد وفيه تعدّد الدلالات
فصل	يفصل	فصلاً	
غفر	يغفر	غفراً	وفيه بالكسر والفتح معنيان
ختم	يختم	خَتْماً	مطّرد فيه تعدد الدلالات
فتن	يفتن	فتناً	
قذف	يقذف	قذفاً	
عدل	يعدل	عدلاً	
نقم	ينقم	نقماً	وفيه شكل بالكسرة والفتحة ودلالة أخرى
قسَم	يقسِم	قَسْماً	وفيه بالضم والضم معنى آخر
هلك	يهلك	هلكاً	فيه مغايرات ومفهوم واحد
نكص	ينكص	نكصاً	
نزل	ينزل	نزلاً	

وعدد هذه الأفعال تسعة وثلاثون فعلاً. وهي النسبة الأكبر.

ب ـ أما الأفعال التي جاءت من باب فعَل (بفتح العين) يفعُل (بضم العين) فهي:

خَلَفَ	يَخْلُف	خَـلْفاً	
(بفتح العين)	(بضم العين)		
كتَم	يكتُم	كَـتْماً	
مكث	يمكث	مكثاً	
عمر	يعمر	عمراً	
حسد	يحسد	حسداً	
نكث	ينكث	نكثاً	
سكن	يسكن	سكناً	
سلك	يسلك	سلكاً وسلوكاً	
شكر	يشكر	شكراً	
طرد	يطرد	طرداً	
نظر	ينظر	نظراً	وفيه خمسة مصادر
ترك	يترك	تركاً	
سجد	يسجد	سجداً وسجوداً	
حشر	يحشر	حشراً	
مكر	يمكر	مكراً	
درس	يدرس	درساً	
عبد	يعبد	عبداً وعبادة	
بسط	يسط	بسطاً	وله بشكله ومصدره ثلاثة معان
خرج	يخرج	خرجاً وخروجاً	
حكم	يحكم	حكماً	

حضر	يحضر	حضوراً
ذكر	يذكر	ذكراً
فَسَقَ	يَفْسُق	فَسْقاً
نقض	ينقض	نقضاً
نصر	ينصر	نصراً
دخل	يدخل	دخلاً ودخولاً
خلق	يخلق	خلقاً
رزق	يرزق	رزقاً
قتل	يقتل	قتلاً
كتب	يكتب	كتباً وكتابة
كفر	يكفر	كفراً

وكان عدد هذه الأفعال واحداً وثلاثين فعلاً. ويكاد انضباط حركة عينه أن يكون مثاليّاً.

ج – ١ – ثمّ نأتي الى صيغة فَعَلَ (بفتح العين) يَفْعَل (بفتحها أيضاً) – وهي لحلقي اللام أو العين. وأفعاله هي :

ذَهَبَ	يَذْهَبُ	ذَهاباً
نفَع	ينفَع	نَفْعاً
لعن	يلعن	لَعْناً
فعل	يفعل	فعلاً
بعث	يبعث	بعثاً
قطع	يقطع	قطعاً

طبع	يطبع	طبعاً
فتح	يفتح	فتحاً
جحد	يجحد	جحداً وجحوداً
نصح	ينصح	نصحاً
سحر	يسحر	سحراً
خشع	يخشع	خشوعاً
جمع	يجمع	جمعاً
رفع	يرفع	رفعاً
ذبح	يذبح	ذبحاً
جَعَلَ	يَجْعَلُ	جَعْلاً
صنع	يصنع	صنعاً
ظهر	يظهر	ظهوراً
جهر	يجهر	جهراً
زهق	يزهق	زهقاً
شرح	يشرح	شرحاً
منع	يمنع	منعاً

ومجموع هذه الأفعال هو اثنان وعشرون فعلاً. واطّرادها جيّد.

ج - ٢ - لكنهم يذكرون على القراءة نفسها سبعة أفعال «شاذة» لم تحمل الفتحة على عين الفعل في المضارع هي : رجع - يرجع (بكسر العين) بلغ - يبلغ (بضمّها) قعد - يقعد (بضمّها)

زعم – يزعم (وبشكلين ومعنيين) نفخ – ينفخ (بضمّها) نكح – ينكح، نزع – ينزع (بكسرها).

وقد ذكروا أيضاً من باب الشواذ (قنط يقنط) بالفتحة والفتحة. وتعتبر من الشواذ لأنها لم تخالف في الحركة مع أن عينها ليست من حروف الحلق[٢٨]. وقد ذهب لغويون قدامى كثيرون في محاولات طائلة لتبريرها. والواقع انّ الأمر يظل غامضاً مع ترامي التاريخ والأفضل أن نحفظ الشواذ ونتقبّل وجوده بكل بساطة. فهذه «قاعدة» جميع اللغات.

أما (بلَغ – يبلُغ) فأظنّ الضمّة من تطلبه لدلالة الحدوث والصيرورة على نمط الأفعال – يعظُم يكبُر ويجسُم وأمثالها – وإن كان ماضي تلك بالضم أيضاً.

ج – ٣ – وصحيح انهم يجعلون حروف الحلق خمسة أحياناً. لكن الملاحظ فعلاً ان هذه الأفعال المطّردة لم يظهر فيها من حروف الحلق المذكورة إلّا الحاء والعين والهاء (في وسط الفعل أو آخره كما تقول القاعدة). ونسبة ظهور هذه الحروف هي: العين: ثنتا عشرة مرة (١٢) (مع ان الحاء والهاء أقرب منها الى الحلق) الحاء: ست مرات (٦) – والهاء: أربع مرات (٤).

د – ثم يأتي باب «مطّرد لا شذوذ فيه» كما يعتقد بعض اللغويين هو باب – فَعِلَ – (بكسر العين) يفعَل (بفتح العين).

---

(٢٨) ويكون عدد الأفعال «المخالفة» ثمانية إذاً.

وباب (فعِل) بكسر العين هو الباب الآخر في الماضي بعد (فعَل: بفتح العين). ونلاحظ ان كسر عين الماضي قد أوجبت المخالفة مع عين المضارع بصورة قاطعة، بل وفرضت الفتحة لاعتبارات صوتية ذكرناها من قبل: فكل من الكسرة والضمة صوت ضيّق أما الفتحة فصوت متسع. وقانون المخالفة الصوتية يوجب خلافية الانتقال بين الصوت الضيّق والصوت المتّسع: إذاً، لا بدّ من الفتحة هنا. أما اذا ظهرت الضمّة فتتطلب بها دلالة خاصة، كما سنثبت بعد قليل.

والأفعال التي وردت في الإحصاء على (فَعِلَ) بكسر العين – (يفعَل) بفتحها في المضارع، هي:

الماضي	المضارع	المصدر	ملاحظات
نَفِدَ	≠ يَنْفَدُ	نَفْداً	
(بكسر العين)	(بفتح العين)		
عَجِل	يعجَل	عَجَلَة	
شرِب	يشرَب	شُرْباً	
رحم	يرحم	رحمة	
سمع	يسمع	سمعاً	
شهد	يشهد	شهوداً	
علم	يعلم	علماً	
حسب	يحسب	حسباً وحسباناً	٣ أشكال و٣ دلالات
عمل	يعمل	عملاً	

فشل	يفشل	فشلاً	
بخِل	يبخَل	بخلاً	ويبخُل بالضم : صار بخيلاً
عهِد	يعهَد	عهداً	
ركب	يركب	ركباً	
حبط	يحبط	حبطاً	
ثقِب	يثقَب	ثَقْباً	
خطِب	يخطَب	خطباً	تنوّع في الأشكال والدلالات
سخِط	يسخَط	سخطاً	
سخر	يسخر	سخراً	
لبث	يلبث	لبثاً	
ضحك	يضحك	ضحكاً	
عجب	يعجب	عجباً	
حفظ	يحفظ	حفظاً	
كره	يكره	كرهاً	
طعم	يطعم	طعماً	
فرح	يفرح	فرحاً	

وهي خمسة وعشرون فعلاً.

هـ ـ ولا بدّ من أن نذكر أخيراً أن الصيغة الفعلية المعروفة بصيغة (فَعُلَ يفعُل) بضم العين في الماضي والمضارع، لم يظهر منها في الإحصاء إلّا فعلان اثنان هما :

كبُر يكبُر : (وفيه صيغة أخرى ودلالة أخرى (كَبِر يكبَر)
وبصُر يبصُر : (وفيه صيغة أخرى ودلالة أخرى (بصِر يبصَر)

نلاحظ اذاً ان انتقاله من صيغة (فعِل يفعَل : كسرة وفتحة) الى ضم العين في الماضي والمضارع انما يعني الانتقال الى حالة اللزوم والدلالة على نوع من الصيرورة الذاتية. وهكذا نجد في المعجم في تفسير (كبُر : بالضم) أفعالاً مثله من نوع عظُم وجسُم وكلّها بضم العين في الماضي والمضارع وفيها الدلالة المتشابهة، واللزوم.

و ـ أما الأفعال التي من نوع فعِل يفعِل (بكسر العين في الماضي والمضارع) فليس فيها بين الأفعال المذكورة وعلى تلك القراءة أي فعل[٢٩].

خامساً: حساب النسب وأثره:

ـ وهكذا نستطيع أن نعتمد على هذا الاحصاء لنرسم صورة بيانية لبنى الفعل الثلاثي السالم وأشكاله الصوتية المتأتية من المعتمد البنياني الأول: الخلافية الصوتية، ومن إبدال الحركات في إطار نقل الماضي الى المضارع. ومن مقابلة الماضي بالمضارع بحسب نسبة شيوع كل شكل من أشكال الثلاثي وبحسب اللوائح التي أوردناها، كما يلي:

---

(٢٩) مع الإشارة الى جواز الكسر في الماضي والمضارع في الفعل (حسب) لكنه سيحمل ساعتئذ دلالة ثانية.

فَعَلَ (بفتح العين في الماضي) :

= المضارع يفعِل (بكسر العين) $\frac{٣٩}{١٢٧}$ فعلاً أي ٣٠,٧٠ ٪
= المضارع يفعُل (بضم العين) $\frac{٣١}{١٢٧}$ فعلاً أي ٢٤,٤٠ ٪
= المضارع يفعَل (بفتح العين) مطّرد $\frac{٢٢}{١٢٧}$ ١٧,٣٢ ٪
= و (٧ + ١ = ٨ أفعال)

وتكون نسبة استخدام (فَعَل) (فتحة فتحة في الماضي) :

٣٩ + ٣١ + ٢٢ + ٨ = $\frac{١٠٠}{١٢٧}$ فعلاً
والنسبة هي (٧٨,٧٤) (أي ٨٠ ٪ تقريباً)

وتبلغ نسبة (فعِل) : بكسر العين (يفعَل) بفتحها في المضارع (وهي من علاقة مطّردة تقريباً) :

$\frac{٢٥}{١٢٧}$ = ١٩,٦٨ أي حوالي عشرين بالمئة تقريباً.

— ويبقى إذاً أن نقرّ مع سيبويه انّ صيغة (فعِل يفعِل) بكسر العين في الماضي والمضارع (ولم يظهر منها أي فعل هنا) ليست أصيلة شائعة في العربية ولعلّها عرفت استخداماً قبليّاً ضيّقاً ولم تشع لعدم استساغتها. (والأصل فيه فعَل). وأما صيغة فعُل يفعُل فهي صيغة خاصة (ظهر منها فعلان فقط) تطلب حين نود أن نبيّن، ببعض الأفعال التي تستحق ذلك، معنى الحدوث والصيرورة الذاتية واللزوم. وغالباً ما تكون لهذه الأفعال صيغة،

صوتية أخرى في الأصل، فنعتمد بالمغايرة الصوتية على خاصية فونولوجية جديدة تطوّر الدلالة.

سادساً: ولنا الآن أن نسوق عدداً من الملاحظات المهمة التي يمكن استنتاجها من هذا الإحصاء:

أ ـ نستنتج ان القول «بالسماع» في الأفعال الثلاثية ليس خطأً، انما نظنّ بأن بناء بعض القواعد ممكن، والمكننة ستساعد كثيراً، لكن بعض الإحصاء الأوّلي يدلّنا على نتائج معقولة ومشجّعة جداً على صعيد التقعيد والتسهيل والحصر ضمن أنماط معيّنة في لغة تقوم بنيانيّتها على اعتبار أساسي للصيغ والأوزان، دون أن نقسر العربية على شيء ليس فيها. لكننا نؤمن أن العربية أكثر انسجاماً في أفعالها الثلاثية مما يظن على وجه العموم.

ب ـ فمن ملاحظتنا لهذه الأفعال والتثبّت فيها، بالتحقيق المعجمي[٣٠] وبعد دراستنا لمصادرها، نجد أن الكثير منها يحافظ على هيئة واحدة من الوزن في الماضي وهيئة واحدة في المضارع. وتتحكّم بالمبدأ، خلافية صوت عين الماضي لصوت عين المضارع. ونستثني حالتين: حالة حلقي العين أو اللام ـ وحالة الفعل الذي يبنى على (فعُل يفعُل: بالضم والضم)، وهو ليس شائعاً إلّا في

(٣٠) وقد فعلنا ذلك بالاعتماد على «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبد الباقي (وقد اعتمد فيه بشكل خاص على معجم الألماني «فلوجل») وكذلك على «المنجد في اللغة»...

حدود قليلة على كل حال ، لكنه يحمل خاصية فونولوجية تطوّر الدلالة. (أما حلقي العين ، فمغايرته «أسلوبية» فقط) ونرى أن (فعُل) يحافظ مع هيئة بنيته على دلالة مفهومية واحدة ثابتة. خصوصاً في ما يدلّ على الطبائع والأوصاف مثل (قبُح وحسُن وكرُم وضخُم ، وبخُل...). وكلها تصف حالة كان بها التحوّل ، وصار بها المكث على طبع ، وكأن لزوم الفعل دلالة على لزوم الطبع.

ج ـ ونجد أفعالاً تتنوّع أشكالها الصوتية ، وتحافظ مع ذلك على دلالة واحدة (مثل : هلك).

د ـ لكنّنا نجد من جهة أخرى مشكلات معجمية تستوجب التنبّه ، ومن ذلك ان بعض هذه الأفعال يعرف دائماً صيغاً صوتية واحدة ملازمة للماضي والمضارع ، ومع ذلك فإنه يحمل تعدداً في دلالاته وأحياناً ينتمي الى حقول مفهومية متنوعة مثل : خسف ـ بسط ـ عرف... ولنتناول (عرف) كمثل هنا. نقول ان (عرُف يعرُف) : بالضم والضم : ليس هو المقصود هنا. وقد كرّرنا انّ مثل هذه الصيغة قد يتطلّبها الكثير من الأفعال كصيغة ذات خاصية دلالية معيّنة. وانما الفعل المقصود هو الذي جاء في ثبت الأفعال القرآنية التي درسنا. وهو عرَف (بفتح العين) يعرِف (بكسرها)[٣١]. وفيه معنى معرفة الشيء والعلم به ـ وفيه :

---

(٣١) ونطبق هذا الاعتبار على جميع الأمثلة الفعلية التي سنتطرق اليها.

عرفه = جازاه ـ وفيه : عرف معرفة للأمر = جبر. أما في تفرّع اشتقاقاته فنجد عشرات الأمثلة على دلالات تشكّل عملية حصرها في حقول مفهومية معيّنة مشكلة ، لاختلافها وتباعدها.

هـ ـ وتظهر دراسة الخاصيات الفونولوجية الملائمة بعض المشكلات المعجمية الأخرى : ان بعض الأفعال تتنوّع أشكاله ومصادره وتتنوّع بالتالي دلالاته ومعانيه ، مع أن حروفه الثلاثة الأصلية واحدة (أي حروف الجذر الصامتة) ومن هذه الأفعال ههنا : عقل ـ غفر ـ نقم ـ حسب ـ خطب ـ حرص... وكأمثلة تفصيلية ننظر في :

هـ ـ ١ ـ حرص : ـ نقول حرص يحرص (وفيه الكسر والفتح أو الفتح والكسر للماضي والمضارع على التوالي)(حِرْصاً) بهذا المعنى هو البخل بالشيء والحفظ الشديد. ونقول حَرَص (بالفتحة) يحرُص (بالضمة) حَرْصاً الجلد: قشر.

هـ ـ ٢ ـ وفي خطب ، نقول خطَب يخطُب (فتحة ضمة) خطباً وخطبة : بمعنى خطب له فتاة ـ أو بمعنى طلب الود. ونقول خطَب يخطُب (فتحة ضمّة) خطابة : بمعنى ألقى خطبة في الناس.

ونقول خَطِب (بالكسر) يخطَب (بالفتح) : صار أخطب ـ (لتلوّن الحنطة).

هـ ـ ٣ ـ وفي ـ غفر (بفتح العين) يغفر (بكسرها) معنى الغفران. وهو المشهور الشائع. ولكنك تجد في (غفر) المريض (بكسر العين) يغفر (بفتحها) : نُكِس (ضمة كسرة).

هـ ـ ٤ ـ وفي ـ حسب ـ نجد :

حسِب (بكسر العين) يحسَب (بفتح العين أو بكسرها) حسباناً : ظنّ ـ وحسَب (بفتح العين) يحسُب (بضمّها) حسباً وحسباناً : عدّ ـ وحسُب (بضم العين) يحسُب (بضمها) : كان ذا حسب. وهو اللازم. ويتطلّب كما نرى هنا شكلاً خاصاً للدلالة على لزوم الانتساب الى الحسب الكريم.

هـ ـ ٥ ـ ومن دلالة الضم على مثل هذا المعنى ، وعلى أن الأفعال التي تطلب الوزان المضموم انما تطلبه للتحول به الى معنى الصيرورة واللزوم ما تراه في مثل ـ بخل ـ : نقول : بخِل (بكسر عينه) يبخَل (بفتحها) لمعنى : قتّر. أما إذا أردت أنه قد تحوّل الى البخل أو صار بخيلاً ولازم البخل فنقول : (بخُل) بضم العين.

هـ ـ ٦ ـ ومن الملاحظ ان (فعِل ـ يفعَل) إذ يثبت على هذه الخلافية (ومنه سمِع يسمَع وعلِم يعلَم) قد يعيّن بصورته الفونولوجية دلالة على الحالات النفسية والجسدية أي حلولها ، (أو العلل والأحزان وأضدادها)[٣٢] نحو فرح وحزن ، وسقم ومرض (وكلّها بكسر العين). أو حدوث العيوب أو الحلى أو الألوان... مثل : عور وصلع وشهب وأدم وكدر (وكلّها بكسر العين).

سابعاً : لقد وقفنا حتى الآن عند بعض الملاحظات الأساسية التي يمكن استنتاجها. ونودّ هنا ـ استكمالاً لمحاولة بناء

---

(٣٢) أنظر ـ «المزهر» ٢ / ٣٧ ـ و «شرح الشافية» للرضي ١ / ٧١ و٧٤.

القواعد ـ الالتفات الى بعض الأسس المهمة الأخرى التي تساعد على تبيان خصائص أشكال الثلاثي المعجمية :

أ ـ نبدأ بملاحظة خصوصية تتعلق بصيغة (فُعِلَ) التي لا يتوقفون عندها في حساب الأشكال عموماً. ويحسبون انها صيغة المجهول من الفعل الماضي ليس إلا. والحقيقة أنه لا بدّ من الانتباه الى أن هذه الصيغة تتميز بخصوصية فونولوجية تمنحها، دلالة شكل خاص من أشكال الثلاثي تتجاوز مسألة المجهول :

ـ إن باب فُعِل (بضم الفاء وكسر العين) يدلّ على حالة ثابتة تشبه الخاصيات الظاهرة في الوزن (فَعُل) بضم العين. وهو مطّرد اللزوم كذلك، وليس المطلوب فيه الدلالة على تجهيل الفاعل ـ كما يكون في تحويل الفعل إلى المجهول، وإن يكن هذا من خصائص هذه الحالة بالطبع ــ لكن المطلوب بهذه الصيغة الخاصة الدلالة كذلك على حدوث الحالة وثباتها والإشارة إلى كمون الفاعل في الفعل. وكأن خاصيّته نبرة خاصة تلفت الانتباه إلى أهميّة حدوث الشيء ووقوعه وحلوله.

ـ وهو غالباً يدلّ على أحداث جليلة أو مؤلمة، وليس على الرغبة في الاشارة الى وجود أو عدم وجود الفاعل. ومن أفعاله المعروفة : نُكِس المريض، وغفر ـ وخسف في الأرض ـ وخسف القمر ـ وبلغ ـ وأسر وخبط (أصابته الزكمة) وغمّ، وذبح وقتل وجميعها من صيغة (فُعِل : ضمة ـ كسرة). والصفة المشبهة فيه على وزن (فعيل) وهي اشارة الى دلالة تختلف عما يقصد بالمعنى

حين ينتج عن الفعل ـ خَسَفَ (بفتح العين) خاسف ، مخسوف ـ أو قتل قاتل مقتول ـ مثلاً. ونقول (أسير ، ذبيح ، قتيل...) .

ـ وقد أدرك بعض القدامى والمحدثين أهميّة هذه الصيغة وإن لم يقل القدامى صراحة بضرورة تكريسها صيغة سابعة. يقول ابن يعيش عن ذلك : « هو ما أستغني عن فاعله فأُقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ (بفتح العين) الى فُعِل (بالضمة والكسرة) ويسمى فعل ما لم يسمّ فاعله »[٣٣]. وجاء في « شرح الشافية »[٣٤] ان ما يسمّى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً. وجاء في « الكتاب » : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّ فعله الى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولا تعدّى فعله الى مفعول آخر. فالفاعل والمفعول في هذا سواء »[٣٥].

ـ ويرى السامرائي : « ان بناء ـ فُعِل ـ أي ما سمّي بالمجهول ، بناء كسائر أبنية الفعل يصار إليه في حالات عدة ، وذلك إذا وقع الفعل على الفاعل واتصف به. وهو بذلك كأنه صادر منه ، وهذا يحدث في أبنية كثيرة فيها المجرّد وفيها المزيد. فإذا قلت سقط الجدار ومات زيد ، لم يكن الجدار فاعلاً للسقوط بالمعنى الحقيقي. وكذلك : مات زيد ، فزيد ليس فاعلاً حقيقة ولكنه فاعل في

---

(٣٣) شرح المفصل ـ لابن يعيش ـ ٧ / ٦٩.

(٣٤) شرح الشافية ـ للرضي ـ ١ / ٧١.

(٣٥) سيبويه : الكتاب ـ ١ / ١٤.

الاصطلاح النحوي. ومن هنا يبدو أن (كُسِر الزجاج) بضم الفاء وكسر العين ــ جملة فيها الفعل مبني على فُعِل (ضمة كسرة). وهذا البناء من حيث علاقته بالاسم المرفوع لا يختلف في شيء عن الأفعال المذكورة»[٣٦] . وقد جاء في بعض الاستعمالات القديمة : «أُسِر ذؤاب ، أسره مُرّة»[٣٧] .

واتباع هذا الأسلوب إذاً لا يعني أن البناء للمجهول ههنا معدول عن البناء المعلوم ، بل يعني أن ــ فُعِل ــ (بضم الفاء وكسر العين) بناء آخر تلزم إضافته الى أبنية الفعل الثلاثي.

ب ــ ونتوقّف في الختام عند ما توحي به من أهمية ، الخاصية الفونولوجية التي تمثّلها الحركة وما تؤديه من دور في الدلالة على التعدّي واللزوم. ان الفعل قد يحافظ على حركة واحدة للدلالة على اللزوم والتعدي أحياناً ، فنقول : ترز الشيء : (يبس) وترزه : (صرعه) ــ وعابه : صيّره ذا عيب ــ وعاب الشيء : صار ذا عيب. أو قد تختلف الحركة ويتخصص حينئذ الفعل بواسطتها للدلالة على اللزوم والتعدية (وقد رأينا منه أمثلة) ومن ذلك : أجِر العظم انجبر. وأجَر العظم جبره.

ج ــ لكننا نفيد من كل ذلك للإشارة الى أهمية معتمد بنياني آخر يمنح الأفعال خاصيات دلالية مميّزة ذات أثر مهم في التحقيق

---

(٣٦) أ. السامرائي ــ الفعل.. زمانه وأبنيته ــ ص ٩٤.
(٣٧) الأغاني ــ ٩ / ٦.

المعجمي. وهي مسألة التعدي بواسطة حروف الجر، وأثرها البالغ في تطوير الدلالات: «ان دراسة اختلاف المعاني بموجب التعدية المباشرة أو بواسطة حروف الجر هي من صميم المعجم العربي الحديث، كما أن اختلاف حرف الجر الذي يتعدّى به الفعل هو أيضاً دليل مادي على تغيّر يحدث في معنى الفعل لأن أحرف الجر تؤدي الى دلالات خاصة ومعيّنة»(٣٨).

ان غالبية الأفعال في اللغة العربية تستخدم حروف الجر لتنال بها دلالات متنوعة. وسواء في ذلك الأفعال اللازمة أو المتعدية. ومن الأمثلة التي تدل على أهمية حروف الجر (التي قال النحويون إنها متعلقة بالأفعال) انك تقول: آب الماء بمعنى ورده ليلاً ــ وآب من السفر: رجع ــ وآب الى الله: تاب.

وهكذا فغالباً ما يحدث الاختصاص بواسطة حروف الجر. بل ان بعض الأفعال مثل (رغب) لا تدخل حيّز الاستخدام دون حرف من حروف الجر، وكل حرف يمنح المعنى دلالة وتخصّصاً. مثال ذلك: رغب رغبة فيه: أراده وأحبّه ــ ورغب عنه: أعرض عنه ــ ورغب به (عن غيره): فضّله ــ ورغب رغباً إليه (بثمانية مصادر): ابتهل.

ــ وقد ذكروا لحروف الجر بعض دلالات الاختصاص، لكن ذلك ليس مطلقاً. ومن ذلك: ان (في) تفيد التضمين. وتدلّ

---

(٣٨) أنظر: طحّان ــ الألسنية العربية ص ١٠٩.

(عن) على الانحطاط ... وتفيد (من) ابتداء الغاية و(الى) بلوغها. وتستخدم ـ الباء ـ لتعدية الأفعال اللازمة التي تدلّ على الحركة (مرّ به ـ أتى به) أو الدلالة على الواسطة (حرّكه بكذا) ـ وتستعمل لام الجر للدلالة على النسبة والتمليك والتخصيص، والمنفعة ... واستخراج المعاني الممكنة من كتب النحو أو النصوص الحية لا ينضب.

ثامناً: مسألة المصدر

ـ لقد أفدنا من هذه اللوائح الفعلية للنظر في أحوال الفعل الثلاثي، والنظر في مسألة السماع ودراسة نسبة الشيوع وإمكان الحصر والتقعيد، بدلاً من إطلاق القول بتعدّد الأشكال دون حصر[٣٩]. وقد نظرنا أيضاً في مسألة خلافية الماضي والمضارع وما

(٣٩) والواقع ان اللغويين قد حاولوا منذ القديم أن يقتربوا بهذه الأفعال الثلاثية «السماعية» من بعض التقعيد ـ وإن لم يكن ذلك شافياً دائماً ـ. وليس أدلّ على ذلك من نقل بعض ما ورد من نتائج بحثهم في المزهر (٢ / ٣٨ و ٣٩) حيث جاء مثلاً: «إن كان الفعل لغير المغالبة وكان حلقي العين أو اللام فقياس مضارعه الفتح وإليه يرجع عند عدم السماع، على ما يقول أئمة اللغة. أما أئمة النحو فأكثرهم يرجع ذلك الى السماع مطلقاً.. وإن لم يكن حلقي العين أو اللام فيأتي على يفعل (بكسر العين أو ضمّها) نحو يضرب ويقتل. وقد يكونان في الواحد: نحو يفسق. وقال بعضهم بل يتوقف الأمر فيه على السماع. وقال الفراء يكسر، وأيّده بذلك ابن جني. وقال ابن عصفور: يجوز الأمران سمعا أو لم يسمعا. وقال أبو حيّان: والذي نختار: إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعُل ويفعِل (بضم العين أو كسرها)»...

يترتب على ذلك من خلافيات ومشكلات مفهومية ومعجمية أحياناً ، وما توحي به هذه الخلافيات من خاصيات . ونرى ان النظر في مسألة السماع ـ وعلى هذا المبدأ ـ ممكن (وواجب) في المصادر أيضاً .

أ ـ يقولون ان المصادر في الثلاثي سماعية أيضاً. وهو صحيح. لكن نسبة شيوعها تدرس وهذا مفيد للغاية. ففي مثال (فَعَل : بفتح العين ـ يفعِل : بكسرها) مثلاً قد تجد غالب الأحيان تعدّداً في المصادر ، حتى ان بعضها ـ مثل غلب ـ يبلغ التسعة. لكنّ المستخدم الشائع واحد أو اثنان. وهو الغالب بين المصادر الكثيرة التي نجدها «مجمّعة» في المعاجم. ونجد أن أوزان المصدر الشائعة هي ـ وحسب نسبة شيوعها ـ كما يلي :

أ ـ ١ ـ في : فعَل يفعِل (فتحة كسرة) : نجد الأغلبية الساحقة من المصادر بمقطعين صوتيّين وأكثرها من نوع (فعَل فَعْلاً) ـ فتحة سكون ـ (٢٨ مرة في تسعة وثلاثين فعلاً).

وفيه أيضاً : (فُعْل : ضمّة سكون) أربع مرّات (ظُلْماً ـ ملكاً ـ عرفاً ـ لبساً).

وفيه : (فِعْل : كسرة سكون) أربع مرّات (حِرْصاً ـ حلفاً ـ كذباً ـ غلباً).

أ ـ ٢ ـ فإذا انتقلت الى (فعَل يفعُل ـ بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع) تجد ان النسبة هي للوزن (فعَل ـ فَعْلاً ـ)

(بالفتحة والسكون) ١٨ مرة في واحد وثلاثين فعلا. و(فِعْلاً) (كسرة سكون): ثلاث مرات و(فَعَلاً) بفتحتين: مرتين و(فُعُلاً) بصوتين مضمومين: مرتين.

أ ـ ٣ ـ وفي فعَل يفعَل (بالفتحة والفتحة ـ أي في حلقي العين أو اللام) تجد فعل: فَعْلاً (فتحة سكون) (١٥) مرة من ٢٢ فعلاً. وفعل: فِعْلاً (كسرة سكون) مرتين ـ وفعل: فُعُلاً (وبالضمتين) مرتين ـ وفعل (فعولاً) (بضم ومد واوي) مرتين. وتجد (ذهب ذهاباً) (بفتح ومد الألف) مرة. ويغيب (فُعْل) بالضم والسكون.

أ ـ ٤ ـ وفي مثل فعِل: (بكسر العين) يفعَل: (بفتحها في المضارع) نرى اختلاف النسبة بصورة أوضح. وإن كان (فعل: فَعْلاً) بالفتح والسكون ما زال أولاً. والنسبة ههنا هي: فعل فَعْلاً (فتحة سكون) ٦ مرّات من ٢٥ فعلاً. وفعل فُعْلاً (ضم سكون) ٦ مرّات. وفعل فِعْلاً (كسرة سكون) ٣ مرّات. وفعل فَعَلاً (بالفتحتين) ٥ مرّات.

ب ـ وبالنتيجة فإن نسبة شيوع المصدر فَعْل (بالفتحة والسكون) هي ١٢٧/٦٧ مرّة. يليه (فُعْل) بالضمة والسكون ـ ١٤ مرّة ثمّ (فِعْل) بالكسرة والسكون = ١٢ مرّة. وعندنا بفونيمين متحرّكين متواليين (بالفتحة) ٧ مصادر و(بالضم) مصدران ـ وتظهر الضمة والمدّ الواوي بعدها (٤ مرّات). وتظهر الفتحة ومدّ الألف مرّة واحدة.

ونسبة شيوع المصدر (فَعْل) (فتحة سكون) مقابل الأصل (فَعَل: بالفتحة والفتحة) هي : $\frac{٦١}{٩٢}$: أي انها تفوق الثلثين.

ج ـ لقد تراكمت عشرات الأوزان المصدرية للثلاثي. ونرى ان أكثرها مما جمعه أهل المعاجم من اللهجات والحالات الخاصة. لكن المقياس (فَعْل) ـ فتحة سكون ـ قد يظهر طغيانه وقد يقبل كمصدر قياسي خصوصاً في المتعدي الصريح. ويبقى غيره في حالات مفهومية خاصة معلومة : لأن (فَعِل) ـ بكسر العين ـ مثل فرِح ـ مصدره : فَعَل (فتحة فتحة). وما دلّ على لون فالغالب على مصدره : الفُعْلة (بالضم والسكون) وما دلّ على داء فمصدره على فُعال ـ (بضم الفاء). وما دلّ على صوت فمصدره ـ فُعال وفعيل ـ وما دلّ على حرفة أو ولاية فمصدره على فِعالة (بكسر الفاء).

وقد حاول مجمع اللغة العربية أن يعمّم القياس بالنسبة الى هذه الأبنية، واتخذ بشأنها القرارات. وليت مجمع اللغة، واللغويين الاعلام، قد تابعوا محاولة الاقتراب من الأقيسة فالتفتوا كذلك الى «القياس الغالب» مثلما التفتوا الى الأقيسة الجزئية، واتخذوا قراراً أساسيّاً بالنسبة الى ـ فَعْل ـ (بالفتحة والسكون) دون قسر اللغة في الحالات الخاصة المذكورة. ان هذه الدعوة لم تكن بعيدة عن بعض كبار الأعلام من الأقدمين. فهذا ابن سيده يقول : «فعَله يفعله فَعْلاً (بفتح الفاء وتسكين العين) ضربه يضربه ضرباً وشتمه يشتمه شتماً، وكظمه يكظمه كظماً... وهذا البناء هو الغالب،

والغالب كالقياس الذي هو اللازم وإن لم يكن مستحقاً لاسم اللزوم ولا لإسم القياس. ولكنه قريب منه فلا حاجة بنا الى استقصائه »[٤٠].

أما سيبويه فقد كان رأيه متقدماً وواضحاً في هذا المجال حين قال: «ان الأصل في مصدر الثلاثي (فَعْل) ـ فتحة سكون ـ ولذا كانت المرة منه (فَعْله)[٤١].

ونضيف الى ذلك ان اللغات السامية كلها تحفظ لصيغة ـ فَعَل ـ مصدراً واحداً، أو مصدرين أحياناً على الأكثر. وان مصادر المزيدات تكاد تكتفي بالصيغة الواحدة لكل فعل.

---

(٤٠) المخصّص (١٤/ ١٢٧).

(٤١) الكتاب (٢/ ٢٢٩) ذلك لأن اسم المرة من غير الثلاثي يصاغ بإضافة تاء الى المصدر.

— ٤ —

روافد الثلاثي — احصاء الأوزان الحقيقية وتصحيحها وجداول التصريف

من المتفق عليه ان الأفعال الثلاثية هي ما جاء أصلاً من الجذر — فعل — أي الأفعال التي تتألف من ثلاثة حروف صامتة. وقد نظرنا في ما يستسيغه هذا الجذر في العربية من تنوّع الأشكال الفونولوجية — وما هو الغالب منها — وكيف أنها تتنوع من تغيّر حركة عين الفعل في الماضي (ثم فائه وعينه). ونظرنا في علاقته الصوتية الخلافية بمضارعه، وعلاقة الخلافية الفونولوجية بالوضع المفهومي والمعجمي.

أولاً: لكن الدراسات اللغوية القديمة — والحديثة خصوصاً — قد أوجدت «جداول» لتصريف الفعل في العربية، تقسّم الفعل الثلاثي الى سالم ومعتل وأصم.. وأوجدت فروعاً أخرى ضمن هذه الأقسام الأساسية. وجعل أهل هذا العلم وزن — فعل — بأشكاله المختلفة أساساً لوزن صيغ الثلاثي الصحيح، وكذلك الأصم والمعتل، وجميع ما يتفرّع منها...

أ — أما كيف يقيس هؤلاء اللغويون وزن المعتل والمضعّف

الأصم مثلاً بوزن الصحيح ـ فعل ـ (على اختلاف أوزانه)؟ فبالقول ان هذه الأفعال قد كانت ـ بحسبهم ـ على «فعل» الصحيح ثم تعدّلت لأسباب من القلب أو الاعلال أو الادغام... وقد فصّلنا الكلام على مذهبهم وتصنيفهم المعجمي الخاص (أو تصنيفاتهم) في مبحث المسألة الثنائية. ونتيجة تحليلهم ان: (قال) هي: قَوَلَ = فَعَلَ ـ بالفتحة والفتحة و(باع) هي بَيَعَ = فَعَل. لأن هذا بالياء في المضارع وذاك بالواو...

ب ـ لكن المنهج الألسني والدراسات الوصفية والموضوعية لا تقبل الأقوال والنظريات الافتراضية كأنها قاعدة يبنى عليها. بل ان بعض اللغويين القدامى أنفسهم قد تحسّسوا هذا الخطأ وأشاروا إليه ـ كابن جني مثلاً ـ لكنهم لم يصلوا الى تصحيح الأساس والأوزان. يقول ابن جني: «هذا الموضع كثير الابهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في قام: قوم ـ وفي باع: بيع ـ وفي طال طول ـ وفي خاف ونام وهاب: خوف ونوم وهَيِب ـ وفي شدّ: شدد[٤٢]، وفي استقام: استقوم وفي يستعين: يستعون (بكسر الواو) وفي يستعد: يستعدد. فهذا يوهم ان هذه الألفاظ وما كان نحوها ـ مما يدّعى أنّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظه ـ قد كان مرّة يقال، حتى أنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك

(٤٢) ويعتبر ـ قبل الكثيرين من المعاصرين ـ انّ الشدّة معتمد بنياني مستقل. فالحرف «يُتَسَدّ». أما تكرار الحرف فيأتي من فك الشد.

نَوِمَ (فتحة كسرة) جعفر، وطول محمد، وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك بل بضدّه. وذلك انه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وانما معنى قولنا انه كان أصله كذا: انه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثمّ انصرف عنه فيما بعد الى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[43].

ثانياً: والجدير ذكره أن أهل التصريف كانوا ينظرون في تصنيف الجداول وفي صيغ ماضي الفعل ومضارعه وأمره وما يظهر عليه هنا أو هناك أو هنالك من الخلافية. وكانوا يحسبون حساباً خاصاً لظهور حروف اللين أو العلّة أو الهمز أو التضعيف في جداولهم ونرى مع ذلك:

١ً) أنهم أغفلوا الأوزان الصحيحةالتي تترتب على مثل هذا التصنيف.

٢ً) ان تصنيفهم لم يكن دائماً منسجماً مع قواعد المنهج الذي اختطّوه لأنفسهم.

وكان يجب أن يأخذوا الأمور التالية بعين الاعتبار:

أ ـ ان المهموز يجري مجرى السالم (لذا جعلوا المهموز

---

(٤٣) ابن جني ـ الخصائص ـ ١ / ٢٥٦.

والصحيح مع مجموعة الأفعال «السالمة») ـ فلماذا تختص الأفعال المهموزة بجداول خاصة حين لا تظهر خلافية بعد القياس بالأفعال السالمة؟ أما إذا ظهرت خلافية جزئية نادرة فيمكن الاشارة إليها في حيّز خاص.

ب ـ وإذا التفتنا الى المهموز على حدة مثلاً، فلماذا لا نتابع مثل هذا الالتفات مع جميع أشكال الفعل الأخرى (المعتل والأصم..) ونكتفي بالمهموز الصحيح؟ وهكذا يظهر أين يمكن أن يبرز المهموز خلافية خاصة بشكل أشمل.

ج ـ يجب أن تحسب حروف اللين كأحرف صامتة حين تستخدم استخدام الأحرف الصامتة، وحين لا تغيّر شيئاً في أوزان الفعل عند التصريف وتجري مجرى: ـ فعل ـ مثل: وجل يوجل أوجل ـ يسر ييسر أيسر...

د ـ وإذا أخذنا بعين الإعتبار الخلافيات الواقعة بالحركات (في الماضي والمضارع) للصحيح ـ فعل ـ فيجب أن تؤخذ هذه الخلافيات بعين الاعتبار بالنسبة الى الفعل المضعّف (الأصم) والى غيره أيضاً... فلا يكتفى ببعض الخلافيات ويترك البعض الآخر وذلك حتى تتم الأوزان الممكنة بشكل صحيح.

فلنحسب الأشكال المتنوعة المتحدّرة من جميع أنواع الخلافيات التي أخذت بعين الاعتبار في دراسة الصحيح إذاً:

ولننظر - إتماماً للمنهجية نفسها - في جميع الأوزان الممكنة التي تترتب على ذلك... ثمّ نقتصد فنجمع المتماثل ونشير الى المختلف.

هـ - ان بعض الأفعال يظهر خلافية في الأمر فقط (رأى) - أو في الماضي فقط: (رضي) فلنلتفت الى ذلك لشمول الدراسة.

و - يجب أن نشير أخيراً الى ما يأتلف بعضه مع بعض فيجمع في جداول موحّدة وأن نشير الى ما يتميّز بوضع خاص (وفي أي من أحوال الفعل أو صيغه في الماضي أو المضارع أو الأمر) فيصنّف في حيّز خاص به. وهذا أفضل لنظرية الشمول من جهة ولنظرية الانسجام والاقتصاد من جهة أخرى، وهذايتمّم ذاك. فليس من الصائب أن يظهر النقص هنا، والتضخّم هناك. ولنحدّد طبيعة أوزانه الحقيقية في نطاق الانسجام والاقتصاد. فالثنائيات التي دخلها حرف صامت، كمل تثليثها وحسبت هكذا سالمة على - فعل - منذ نزولها في المعاجم الأولى: (لكن ذلك لا يمنع دراسة خاصّياتها والخلافيات الصوتية والدلالية في المعاجم التاريخية الضرورية). أما الثنائيات التي تحسب من روافد الثلاثي بحروف المد الظاهرة فيها أو بالتضعيف، فلا بدّ من التأكيد على خاصية أوزانها وتميّزها. فلنعتمد نظرية الوزن كقياس متناسب صحيح - وقد سبق تحديده - لاستخراج الأوزان الصحيحة المتناسقة.

ز - ان الخلافيات الفونولوجية والمورفولوجية التي تبرزها

هذه الأفعال في تكوّنها المعروف (بالشدّ حيناً ، وبحرف علّة ـ مرّة في الوسط ومرّة في الختام ـ حيناً آخر) انما تبرز خاصيات ملائمة تطوّر الدلالات وتنوّع التشكيل الصوتي والوزاني وتجرّ هذا الأثر فيطال أوزان مزيداتها ومشتقاتها جميعاً. ويجب أن يأخذ مبدأ التصحيح هذا الواقع بعين الاعتبار.

وبناء على هذه الاعتبارات وتلك ننظر في بنى الأفعال الثلاثية وروافدها. ونصحّح جداول التصريف.

ثالثاً ؛ وبالنتيجة يتحصّل لدينا ما يلي :

ـ نلاحظ ان الأفعال الثلاثية في اللغة العربية تعتمد في تكوينها على أربعة هياكل ـ أو جداول أساسية ـ هي :

هيكل ـ فعل ـ مع خلافياته الصوتية .
و هيكل ـ فعّ ـ مع خلافياته الصوتية .
و هيكل ـ فاع ـ مع خلافياته الصوتية .
و هيكل ـ فـــعـــا
(فعى) ـ مع خلافياته الصوتية .

لكن تحقّق هذه الهياكل في الاستخدام والتصريف انما يكون بتحقّقها في أوزان أو تشكيلات فرعية كما أسلفنا. ويجمع النظام في حيّز كل هيكل مجموعة من الأفعال التي تتصرّف وفق نظام معيّن. وكل خلافية أساسية تقدّم ـ جدولاً ـ خاصاً لتصريف

«الفعل ـ النموذج» وتنضوي تحته مجموعة كبيرة من الأفعال عادة. ويكون لكل حالة من الحالات الخاصة حيّز خاص أيضاً.

أ ـ والجداول كما نراها من خلال إمكانات تشكل كل هيكل مورفولوجياً وفونولوجياً هي كما يلي ـ مع حساب اختلافات الماضي أو المضارع أو الأمر على السواء ـ:

ـ من هيكل ـ فعل ـ

جدول	١ ـ فعَل	يفعَل	اِفْعَل	مثل	(جمع)
	و ٢ ـ فعَل	يفعِل	اِفعِل		(جلس)
	و ٣ ـ فعَل	يفعُل	افْعُل		(كتب)
	و ٤ ـ فَعِلَ	يفعَل	اِفْعَل		(عمل)
	و ٥ فعل	يفعِل	اِفعِل		(حسب)
	و ٦ ـ فَعُل	يَفْعُل	افْعُل		(عذُب)
	و ٧ ـ فُعِلَ	يُفْعَل	ـ		(جُرِحَ)

(وهو لصيغة المجهول أيضاً)

ـ وهيكل هذه الأوزان واحد ـ وتضم الصحيح والمهموز... على السواء.

ـ وفيها جداول لأفعال نسبة ورودها قليلة كما رأينا. فاستخدام هذه الجداول التفصيلية يتعلّق بمستوى التيسير الذي نقدّمه للمتعلّمين. أما التفصيل الكامل في كل موضع فهو لكتب

اللغة المفصّلة. وأما ما يظهر من أشكال تتميّز بشيء من الخصوصية بسبب الهمز أو حروف اللين فيجب افراده.

لذا: يتبع هذا الهيكل الأول «فعلان – جدولان» لأن كلّاً منهما يتميّز بخاصية معيّنة (كما رأينا في التفاصيل) وهما:

١ – أكل – يأكل – كُل – (خاصية خلافية في شكل الأمر).

٢ – وعد – يعد – عِدْ – (خاصية في المضارع والأمر).

ب – من هيكل – فعّ – عندنا الجداول التفصيلية التالية:

جدول	١ –	فَعَّ	يفعُّ	فُعَّ	مثل	(مدّ)
	٢ –	فَعَّ	يَفِعّ	فِعّ		(دبّ – رنّ)
	٣ –	فَعَّ	يَفَعّ	فَعّ		(ظلّ)
	٤ –	فُعّ	يُفَعّ	–		(يُمّ) (وهو لصيغة المجهول منها جميعاً كذلك)

ج – من هيكل – فاع – عندنا:

١ –	فاع	يفوع	فع	مثل	(قال)
٢ –	فاع	يفيع	فِع		(باع)
٣ –	فاع	يفاع	فَع		(خاف)

و ٤ ـ فِيعَ يُفاع (عيب)
(وهو لصيغة المجهول
منها جميعاً كذلك)

د ـ من هيكل ـ فعا (فعى) ـ عندنا (مع أخذ إمكانات تحوّل الفعل من صورة الألف الممدودة الى المقصورة أحياناً).

١ ـ فعا يفعو افُع مثل (غزا)
٢ ـ فعى يفعي اِفعِ (رمى)
٣ ـ فعى يفعى اِفعَ (سعى)
٤ ـ فُعِيَ يفعى ـ (غشي)
(وهي لصيغة المجهول
منها أيضاً)

وهذا الهيكل يقدم أيضاً ثلاثة أشكال خاصة تتبعه ولكنها متميّزة بشيء من الخلافية أو الخصوصية في تصريفها إما بصورة ماضيها أو المضارع أو الأمر. وهي:

١ ـ رَضِيَ (خلافية صورة الماضي) ـ يرضى ـ اِرضَ (والباقي مثل سعى) ويتبعه القليل من الأفعال.

٢ ـ وقى (خلافية صورة الماضي) ـ يقي ـ قِ (خاصية المضارع والأمر بالتالي) ومثله قليل.

٣ ـ رأى (خلافية صورة الماضي) ـ يرى ـ رَ (حالة خاصة، في المضارع والأمر).

رابعاً : بنية الفعل ومفهوم الزمان :

انّ دلالات التصريف الفعلي العامة هي دلالات الزمان ودلالات الهيئة.

أ ـ تدل لفظة الماضي على مفهوم زماني، وقد تدل لفظة المضارع على مثل هذا المفهوم حين تختص بالدلالة على الحال أو الاستقبال. أما الأمر فيدلّ على مفهوم الصيغة. وحقله المفهومي هو الطلب والنهي... الخ. أما أشكال الفعل الثلاثي فتلتزم مفهوم الهيئة.

ب ـ ويدخل في استخدام الأفعال أيضاً بعض المميّزات الزمانية أو المكانية أو التي تحدّد الهيئة أو الشخص أو غير ذلك أيضاً... فتعدّل في بنية الفعل بعض التعديل: كدخول الضمائر المتصلة ونون التوكيد أو النسوة...

وقد تلجأ اللغة، لإضافة خاصيات معنوية الى الفعل، الى بعض الوسائل الأخرى المساعدة مثل «الأفعال الناقصة» (كان وأخواتها) والحروف المشبهة بالفعل وأفعال المقاربة والشروع، وبعض الأفعال المساعدة وشبه المساعدة. وبعضها قد يتّخذ أشكالاً خاصة أو «جامدة». وهي بسبب خصوصيّتها تذكر كما هي لأنها ليست بنت المقاييس العامة. ومن هذه الأفعال المساعدة: الأفعال الجامدة مثل: ليس وعسى (يتصرفان في الماضي فقط) ـ ونعم وبئس وساء، وهلمّ وهات وحبذا و«أفعل التعجب».

وواضح ان الكثير من هذه «البنى الفعلية الجامدة» قد لا يحمل من الفعلية الحقيقية إلّا الاصطلاح، ورصيده الفعلي انما يقع له من كمون الدلالة الفعلية التي قد تظهر على الكلام حين يرد فيه. وهذه البنى ليست مولّدة وليس فيها المزيدات ولا الاشتقاق(٤٥).

ج ـ ولا بدّ من ذكر بعض التعابير ذات العلاقة المعنوية بالفعل. وتسمّى أسماء الأفعال، مثل (صه، بخ، دونك واليك...) وبعضها مركب كما ترى. ولها دلالة المعنى من الفعل دون أن تكون من بناه. وهي ألفاظ جامدة قليلة، وقد يخدم بعضها في تكوين أفعال مثل (صه) فتقول: صهصه(٤٦).

د ـ ان مفهوم الزمن قد يختلط بمفهوم الهيئة، ولكن لا بدّ من التوضيح الفاصل بينهما. ان الزمن والهيئة يندرجان في باب واحد هو باب الاشتقاق: فالزمن الصرفي ثلاثي الحدود يعبر عن ماض وحاضر ومستقبل. لكن الهيئة ثنائية الحدّ، وشرطها أن تتحقّق أو لا تتحقّق.

وتصوغ الهيئة الفعل في قوالب معيّنة، وبنى مميّزة مقياسها علم الاشتقاق. وهي مع تجاوز الثلاثي الى مزيداته تدل على خاصيات دلالية ليست في الصيغة المجرّدة ـ إلّا في دلالة الجذر ـ فالفعل

---

(٤٥) لكن بعضها يظهر علاقة فعلية ما بما يماثله مثل علاقة (بئس وساء) بالأفعال المتصرفة التي من بنيتها. والاشتقاق لهذه وليس لتلك الجامدة.

(٤٦) وصهصه القوم بمعنى زجرهم أي قال لهم صه صه كي يسكتوا.

حين يتلقّى الزيادات إذاً ، يتغيّر وفق موازين معيّنة وتتغيّر بذلك — غالباً — بعض خاصياته الدلالية والمعنوية. ومعنى ذلك ان توالد الأفعال — والألفاظ المشتقة عموماً — يقوم على صبّ الجذور في قوالب أي أوزان ، خاصة يحمل كل منها هيئة مختلفة ، وزيادات وخلافيات صوتية. وهكذا تجمع أفعال المنظومة المفهومية الواحدة دلالة خاصة — هي دلالة الجذر — التي تربط بينها. لكن هيئة الفعل المزيد هي التي تربطه بالمجموعات الفعلية الاشتقاقية الأخرى (رباط الصيغة). فهناك الرابط المفهومي بين: حَكَمَ — حاكم — تحكّم... الخ. وهناكَ دلالة الهيئة التي تجمع بين (تحكّم — تكّرس — تجمّع)... في نطاق مفهوم الدلالة المميّز.

(وفي اشتقاق الأسماء تجمع المادة بين حكم ، حاكم ، محكوم... وتجمع الهيئة بين محكوم ، مكتوب ، معلوم... في نطاق مفهوم المفعولية)[٤٧].

* * *

— ولننتقل الآن الى موازين مزيدات الفعل لنرى ما يمكن أن تحمل — أو لا تحمل — للفعل من خاصيات دلالية مميّزة ، تبعاً للتطوّر الفونولوجي والمورفولوجي الذي يمثله بالنسبة الى الثلاثي.

---

(٤٧) وهذا ما قصده العلايلي حين قال (مقدّمة المعجم ص ٨) ان اللفظ على وزن معيّن يحمل دلالة المادة (أي الجذر اللغوي) ودلالة الهيئة (أي دلالة الميزان).

– ٥ –

بنى الأفعال المزيدة وتكوين المشتقات

أولاً : يحصي علماء اللغة من مزيدات الفعل الثلاثي في خط تطوّره على احداثية المزيدات الفعلية جملة من الأوزان والأقيسة الفعلية أهمّها :

فعل : فَعَّل – أَفْعَلَ – فاعَلَ
تَفَعَّل – تفاعَلَ
اِفْتَعَلَ – اِنْفَعَلَ – اِفْعَلَّ ، اِفْعالَّ [٤٨] .
استفعل – افعوعل .

أ – ونبدأ بتدوين بضع ملاحظات على هذه اللوحة . فمن حيث تكوين المزيدات نرى أنها :

– رباعية مزيدة مثل : أفعل – فعّل – وفاعل .

– وخماسية مثل المزيدين التاثيين : تفعّل وتفاعل .. ومثل اِفعلَّ ، الدالّ على حالة خاصة – (ويرافقه عندنا السداسي المزيد اِفْعالّ) – . وكذلك : افتعل . وانفعل .

(٤٨) وقد يستدرك بعض اللغويين أحياناً بوزن نادر مثل «اِفعولّ» ، أو سواه ولكننا سننظر في هذه الأوزان على ضوء معنى الشيوع والاقتصاد والموضوعية الوصفية .

ـ سداسية مثل : استفعل . ومثل وزن خاص آخر يدل على بضعة ألفاظ هو : افعوعل.

ومن حيث تكوين الرباعي المزيد نرى أنه يعتمد على ايقاع ثلاثة أنواع من النبر في داخل بنية الثلاثي لتكوينه :

وأولها يتكون بالمقطع الصوتي المسكّن ـ أف : أف ـ عَلَ.

والنبر الثاني يتكّون بالمقطع الممدود ـــ فا : فا ـــ عل.

والثالث بالمعتمد البنياني الآخر وهو الشد : فع (ّ) عل (وهو فعّل ، هكذا ، في حقيقة تكوينه).

ومظاهر الزيادة أو التغيّر هنا هي في تحويل صورة الفعل الثلاثي ووزنه ـ وهو المؤلف من ثلاثة مقاطع بسيطة ـ بإبدال المقطع الأول : بمقطع مسكّن ، وشبه مسكّن وممدود.

ونفيد هنا من معتمدات جزئية تعتبر أصل الإضافة ، وهي الهمزة والمدّ والشدّ ، لأنها جزء من عملية تغيّر الهيئة. ولا يظهر المزيدان التاثيّان ـ بالنسبة الى (فعّل وفاعل) ـ إلا زيادة التاء الإضافية المفتوحة في أولها : (ت + فعّل) (ت + فاعل) والمزيد انفعل : يتكوّن بزيادة المقطع المسكّن (إن) على أول الفعل : (إن + فعل) والمزيد افتعل : يتكوّن بزيادة المقطع الصوتي ـ ات ـ على ـ فعل ـ لكن القلب قد وقع فيه فجاءت فاء الفعل بين الهمزة والتاء. وسنفسّر ذلك.

والمزيد السداسي يتكوّن من زيادة (ات + السين)

وبصيغة مركّبة ـ استفعل ـ وهو من ثلاثة مقاطع صوتية في وزن طويل نسبياً: اس + تف + عل.

وتكوين ـ افعوعل ـ الصوتي الوزاني يشبه ـ استفعل تماماً: اف + عو + عل. لكنه الوحيد الذي يتكوّن من معتمد بنياني آخر معروف في العربية، وهو تكرار بعض حروف الجذر لتوليد بعض مزيداته (ونحن نشير الى الشدّة كمعتمد بنياني مختلف نسبيّاً. والمقصود اننا نرى بالشدة نبراً للحرف وتشديداً في إبراز الصوت ينتج تضعيفاً صوتياً نوعيّاً).

ولا تدخل واو الزيادة شبه الصامتة إلّا هنا.

ويظهر ـ اِفعَلَّ ـ (وافعالّ بإضافة المد) ثلاثة مقاطع صوتية أيضاً: اف + عل + ل، وهو الوحيد الذي يقع الشدّ فيه على الختام.

ب ـ ومن حيث التكوين المصوّتي: يظهر أن صوت الفتحة، ومدّها، هو المسيطر تماماً على تكوين هذه المزيدات. ولا تجد الضمّة مطلقاً فيها. وتجد الكسرة في المقاطع المسكّنة مع الهمزة في أول الفعل فقط: اِف ـ اِن ـ اِس.

ج ـ من حيث تكوينها المفهومي: نلاحظ ان الوزان الجديد يمنح الفعل ـ إلا في حالات معيّنة من الاستخدام ـ خاصية دلالية اضافية. فكل مزيد هيئة ذات خاصة دلالية مميّزة بالنسبة الى الأصل الثلاثي البسيط.

د ـ من حيث مناسبتها لجميع أوزان الثلاثي المعروفة : ان أوزان هذه المزيدات واحدة مهما كانت صورة عين الفعل في الماضي أو المضارع. فخط المزيدات خط قياسي بسيط ، شامل ، ومقتصد بالنسبة الى جميع الأفعال الثلاثية التي تدخل خط الزيادة وتتدرج في سلّمه الاشتقاقي.

هـ ـ وقد تجد أفعالاً ـ ولأسباب مختلفة بعضها صوتي وبعضها ذوقي أو غامض أحياناً ـ تستسيغ بعض المزيدات وتلبس هذه الهيئة الوزانية أو تلك ، ولا تستسيغ مزيدات أخرى ، فلا تجدها شائعة فيها. لكن نظرية الكمون تعطي الحق لجميع الأفعال بالإفادة من الأوزان الاشتقاقية ، و «بالقوة إن لم يكن بالفعل» بحسب مصطلحات الفلاسفة. والمقياس هو الحاجة والذوق السليم.

و ـ ومن حيث معاني «أجزاء الزيادة» : من المفيد أولاً بأول ، أن ننظر في الحروف المزيدة (والمقاطع) لنرى إذا كانت تحمل في كنهها من تاريخ اللغة دلالة ما ، تصلح أن تجعل من كل منها «مميّزاً» يحمل الى الفعل خاصة دلالية معيّنة.

لقد أشرنا الى أننا نجد في الرباعيات المزيدة أفعل ـ فعّل ـ فاعل ، نبرة خاصة كل مرة ، تحمل معها دلالات مميّزة.

ـ أما المقطعان الساكن وشبه الساكن فيجمعهما بعض التشابه ، وهما يمنحان الفعل معنى التعدية والمبالغة أو الشدة إجمالاً.

وأما المقطع الممدود فهو أكثر تميّزاً. والتاء المضافة الى (ت + فعّل) و (ت + فاعل) ـ تكسب الفعل معنى المطاوعة أصلاً. ومعناها التأثير والتأثر كما في قولك جمّعته فتجمّع. وفي تعريف ابن جني : انّ «المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصحّ منه الفعل، نحو صرفته فانصرف، وإما أن يصير الى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل نحو قطعته فانقطع»[٤٩].

ونستطيع من مقابلة هذه الأوزان بما يقابلها في اللغات السامية وما استخرجه علماء الساميات المقارنة من نتائج أن نفترض أنّ التاء ـ وهي مشتركة بينها في المزيدات[٥٠] ربما كانت في الأصل ـ أت. التي تعني الذات أو النفس وهي هكذا في العبرية و ـ يت ـ في السريانية. ويذكرون ان ـ افتعل ـ العربية يقابلها ـ اتفعل ـ الآرامية، و ـ هتفعل ـ العبرية كما يذكر زيدان انه نظراً لكون كل من ـ اتفعل ـ و ـ هتفعل ـ يقوم مقام ـ تفعّل وتفاعل وافتعل ـ يرجّح كل الترجيح أنّ الأداة المشتركة بينها جميعاً هي ـ ات ـ أما دلالة ـ ات ـ مع فعل على رفيقاتها فواضح، إذ كأنهم كانوا في البدء «يقصدون بها

(٤٩) أنظر ـ المنصف ـ ١ / ٧١.

(٥٠) ويمكن مراجعة الأب مرمرجي الدومينيكي في «دراسات ثنائية» حيث يثبت أوزان أكثر الساميات وبعض الإحصاء المفيد عن جذورها ويقابلها بالعربية وهي تظهر تشابهاً كبيراً في موازينها مع العربية (ص ٧٢ وما بعدها).

انحصار الفعل في نفس الفاعل فقالوا (ات قتل)... وقد تنوّع معناها بالاستعمال الى المطاوعة التي تقرب كثيراً من المجهول لأنك تقول - جمّعته فاجتمع - وبكثرة الاستعمال تولّد النوعان الآخران»[٥١].

أما التاء، فقد كانت سابقة للفاء كما في الآرامية، لكنها كانت تؤخّر بعد فاء الفعل إذ كانت هي واحداً من حروف الصفير... وعلى هذا القياس أخّرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضاً[٥٢].

أما الألف والنون (ان) في - انفعل - فيرجحون أنها بقية ضمير المتكلم - أنا -[٥٣] كما يرجحون أن تكون - استفعل - أصلاً: اتسفعل. و(أت) - معروفة الآن ووزن - سفعل - كان موجوداً وما يزال في الآرامية والعربية الجنوبية بمعنى - أفعل - وبذلك تكون لفظة - استجمع - مثلاً تدل على معنى: «لنفسه سبّب الجمع»، واستحضر: «لنفسه سبّب الحضور»[٥٤].

ز - والخلاصة ان هذه الزيادات التي طرأت على صورة الفعل الثلاثي البسيطة والهيئات الوزانية التي لبسها الفعل مع هذه الزيادات قد سبّبت له تطويراً مفهومياً جديداً وخاصيات مادية

---

(٥١) أنظر زيدان: الفلسفة اللغوية ص ٨٩ وما بعدها.

(٥٢) برجستراس ص ٥٩.

(٥٣) أنظر فريحة أنيس - الاشتقاق عملية خلق - مجلة آفاق - ٣/ ١٩٥٩ - ص ٩.

(٥٤) فريحة - نفسه. ص ٥. وانظر كذلك زيدان الفلسفة اللغوية ص ٦٩.

وفونولوجية كانت ذات أثر في تخصيص المفهوم العام بدلالات مميّزة.

إلّا أنّ الأفعال قد تجري في الاستخدام نحو تفرّعات دلاليّة ومفهوميّة بعيدة أحياناً عن الميدان الذي انطلقت منه.

ثانياً: مزيدات الروافد ـ ومتابعة تصحيح الموازين

ونرى، إتماماً للفائدة وعملية التصحيح التي بدأناها عندما أعدنا النظر في أوزان المجرّد الأجوف والمعتلّ والمضعّف... نرى أن نتابع العمل بتصحيح أوزان مزيداته (ومشتقّاتها) اعتماداً على المبادئ التي اتبعناها.

إننا نعتقد في البداية ان الأفعال التي صحّحنا موازينها لأنها تظهر الشدّ أو المدّ... لا بدّ من أن تطلب التعديل في أوزان المزيدات، اعترافاً بخصائصها الصوتية المميّزة.

ولكننا نرى إذا استكشفنا الأمر وتابعنا صيغ مزيداتها، ان الأفعال جميعاً تحاول أن تدخل في ذات النظام الوزاني والصوتي الذي تخضع له الأوزان المزيدة. والفعل الصحيح يخضع كما رأينا لمقاييس واحدة في المزيدات. ونجد الأفعال المضعّفة أو الناقصة أو الجوفاء تحاول اللجوء الى بعض الوسائل لمناسبة مع الأقيسة والأوزان نفسها.

ـ وليس المقصود في النهاية استخلاص معجم أوزان ههنا، وإنما وضع المنهج الصالح لذلك والذي يساعد في فهم الوزن على

حقيقته ، ومراعاته بموضوعية فونولوجية ووصفية وتطبيق هذا المبدأ في استخراج أوزان البنى جميعاً هنا وهناك وتصنيف أوزانها في الصناعة المعجمية...

وسنلفت النظر الى هذا المنهج كلّما احتجنا التنبيه الى وجوب تصحيح الأوزان، دون أن ندخل في التفاصيل أو نكرّر.

* * *

- ٦ -

الاشتقاق الاسمي واشتقاق الصفات

انّ خط هذه المشتقّات هو الخط الثاني من الاحداثيتين اللتين أشرنا إليهما سابقاً. فالخط الأول هو تنظيم الأصول (الثلاثي ومزيداته) والخط الثاني هو تنظيم الأشكال الاشتقاقيّة الاسمية والصفاتية... وقد تشكّل المصادر - لأهميّتها في الدراسات الاشتقاقية الأولى - زمرة مستقلة. وتجتمع في زمرة ثانية الأسماء والصفات: (الأسماء ـــ الصفات) كاسم الفاعل والمفعول وصفات التشبيه والمبالغة وأفعل التفضيل... وتجمع زمرة ثالثة بعض الأنواع الاشتقاقية التي قد لا تجدها مطلقة في الألفاظ، كأنها اشتقاقات خاصة لأغراض ومواضع معيّنة (كأسماء الآلة). وقد يتبعون بعملية الاشتقاق طرق تكوين النسبة والتصغير.

ونبدأ بملاحظتين:

أ - نلاحظ ان الاشتقاق من فوق الثلاثي يتبع مقاييس محدّدة، إجمالاً تبعاً لانسجام بنى مزيدات الثلاثي في هيئات فعلية قياسية عند تولّدها على خط المزيدات، متجاوزة خلافية صوت

العين في الثلاثي. وغالباً ما تجد المشتقات من الثلاثي القواعد والأقيسة المناسبة دون أن تمّحى الخاصيات الفونولوجية المميّزة، والخلافيات الصوتية الخاصة. لكن الكثير من مشتقّاته يتجاوز خلافية عين الفعل الثلاثي لينسجم في مقاييس موحّدة.

ب - ونتذكر هنا أيضاً ضرورة تصحيح أوزان البنى الاشتقاقية تبعاً لتصحيح موازين بنى الفعل الثلاثي المعتل أو المضعّف... (فاسم الفاعل من سعى: ساعي. وهو على وزن - فاعي مثلاً). واسم المفعول من باع: مبيع (على وزن مفيع...) وهكذا.

هذا مع العلم ان بنى المشتقات تحاول أن تنسجم مع النظام الفونولوجي العام والأقيسة المسيطرة، باستعارات صوتية مناسبة أحياناً (قال - قائل - فاعل) دون أن يكون ذلك ممكناً على الدوام، فلا بدّ من تصحيح موازينه بتطبيق قواعد التصحيح المذكورة من قبل، عليه.

٧ - مشكلات التصنيف المعجمي... (مسائل الإبدال).

رأينا ان العربية تعرف وسائل أخرى من اخراج البنى من البنى. وإن يكن أسّ التوليد الحقيقي هو الاشتقاق العام. لذا حاول بعض العلماء خلال العهود ان يؤسسوا على ذلك أنواعاً أخرى من الاشتقاق جعلوها تسير جنباً إلى جنب مع الاشتقاق القياسي. وقد أوردنا في السابق اننا نحسب العمليات المحدودة

الأخرى لأخذ البني من البنى من عمليات «الاشتقاق الخاص».
ونرى ان أكثر ذلك يدخل في باب الابدال وفروعه. وهي تعتبر، مع التضاد خصوصاً، من مشكلات التصنيف المعجمي.

أولاً — التقليب، والقلب الحروفي

افرد ابن جني باباً خاصاً لمبحث التقليب هذا وجعله لأول مرة، «من أبواب الاشتقاق». ومعناه «ان تأخذ اصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه، وإنْ تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه». وهو يقول أن «هذا موضع لم يسمّه أحد من اصحابنا غير ان أبا علي[٥٥] رحمه الله، كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنّه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح اليه ويتعلّل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن...»

ويذكر ابن جني امثلة من ذلك، فيفصّل الكلام على تقاليب (ق و ل) الستة، و(ك م ل) و(ج ب ر) و(س ل م)... ويحاول عند تقليب كل جذر ان يستخرج «المعنى الجامع» الذي يشتمل عليه هذا الجذر بجميع تقاليبه، وكما يراه... فمادة

(٥٥) يقصد استاذه أبا علي الفارسي (انظر الخصائص ٢ / ١٣٣).

(ج ب ر) [٥٦] مثلاً «تدلّ بتقاليبها على القوة والشدّة». ومنها: جبرت العظم، والفقير، إذا قوّيتهما وشددت منهما. والجبر: الملك، لقوته وتقويته لغيره. ومنها: رجل مجرّب إذا جرّبته الأمور فقويت منّته واشتدّت شكيمته.. والجراب يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتدّ وقوي. ومنها البجرة: السرّة وذلك ان السرّة غلظت ونتأت فاشتدّ مسّها وأمرها. والأبجر: القوي السرّة. ومنها البرج: لقوّته في نفسه وقوّة ما يليه به. والبَرَج نقاء بياض العين وصفاء سوادها، وفي ذلك قوّة أمرها. ومنها رجّبت الرجل إذا عَظَّمته وقوّيت أمره. ورجب: لتعظيمهم اياه عن القتال فيه. والرجبة شيء تسند اليه النخلة لتقوى به. والراجبة أحد فصوص الأصابع، وهي مقوّية لها. ومنها الرّباجي وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله، فيعظّم نفسه ويقوّي أمره».

ج — وعلى هذا المنهج من التخريج يتابع ابن جني عمله في بضعة أصول محاولاً أن يبني عليها نظرية. والحقيقة ان صنيع ابن جني هذا يوحي بمجموعة من الملاحظات نستعرضها فيما يلي:

ج — ١ — ان الناظر في ما يتكلّفه ابن جني للتقريب بين المعاني يستنتج أن النظرية التي لا تستقيم في بضعة أصول، ولا في أصل واحد تماماً، لا تستقيم في اللغة برمّتها، فاشتقاقه الأكبر يقضي بالتجوّز والاكثار من اخراج الكلام عن ظاهره حتى يجمع

---

(٥٦) انظر: الخصائص ٢ / ١٣٥.

على القوّة والشدّة ههنا بين «جبرت العظم» وجبرت الفقير، والرجل المجرّب، والجراب، والسرّه والبرج ونقاء بياض العين وشهر رجب والراجبة التي هي «أحد فصوص الأسابع»...

وحين تنظر في تخريجه لكل مادة تجد أنّ ابن جني قد جمع تقاليبها «وما علم انه متصرّف منها، فأهمل بلطف ورشاقة ما لم ينسجم مع المعنى العام الذي استنبطه[٥٧] وسدّ الثغرات... وأسهب العبارة وأطال النفس فيما بدا له متناسقاً مع المعنى الذي غاص عليه... وهو يتلمّس الطريق نحو الرابط السحري العجيب الذي يردّ هذه التقاليب إلى أصل واحد، وبلغت شدّة عمومه حدّ الابهام والغموض».. «وللولوع بهذا الاشتقاق ارتباط وثيق بمذهب المؤمنين بدلالة الحرف السحرية.. عند أولئك الذين مالوا إلى الاقتناع بوجود التناسب بين اللفظ ومدلوله في حالتي البساطة والتركيب»[٥٨].

ج — ٢ — انّ فكرة تقليب الحروف قديمة تعود إلى الخليل ابن أحمد وقد تبعه في ذلك ابن دريد في معجمه واستخدمها أكثر اللغويّين ومنهم أبو علي استاذ ابن جني. ولكنّ هؤلاء لم يقولوا بوجود روابط معنوية تجمع بين تقاليب اللفظ الواحد. فقد أورد

---

(٥٧) ومن ذلك مثلا اهماله لمادة الجرب: المرض المعروف كأنه أدرك أنه لن يستقيم له اقحامه هنا بأية صورة.

(٥٨) انظر: صبحي الصالح (دراسات في فقه اللغة) ٢١٣ / ثم ٢٢٧. وقد كان ابن جني متردّداً بين القول بأن اللغة مواضعة أو بأنها توقيف.

المعجميون تقاليب المادة في موضع واحد خوفاً من أن يفوتهم شيء منها وتسهيلاً للتصنيف والجمع، واتخذها الكثيرون من اللغويّين، ومنهم أبو علي باعتراف ابن جني نفسه، وسيلة امتحان للّفظ الغامض بالبحث في تقاليبه عن دلالة مساعدة توحي بأصله. خصوصاً عند الذين كانوا يظنّون أنّ لكلّ لفظ أصلاً اشتقاقيًا لا بدّ من أن يعود إليه. وهو يقول أنّ أبا علي كان «يعتاده عند الضرورة».

ج — ٣ — ولذا ترى الكثيرين من اللغويّين القدامى والمحدثين ينكرون القول بهذا النوع من الاشتقاق، لأن فائدته تنحصر في منهج معقول لامتحان الألفاظ والجذور.

ويقول السيوطي فيه: «وهذا مما ابتدعه الامام أبو الفتح وكان شيخه الفارسي يأنس به يسيراً وليس معتمدًا في اللغة ولا يصحّ ان يستنبط به اشتقاق في لغة العرب»[٥٩] ...

ج — ٤ — هذا وقد لحق ابن جنّي جماعة من اللغويّين المولعين بالغريب. وتوسّع بعضهم فزاد عليه، كما أراد أن يزيد هو على معلمه أبي علي. وقالوا بالبدء بتقليب الحرفين، وهما لا يقبلان الّا نوعين من التقليب. وقد تظهر بعض الأصول الثنائية المقلّبة تقارباً في المعاني ناتجاً عن «القلب الحروفي» المعروف في جميع الجذور،

---

(٥٩) المزهر: ١ / ٣٤٧.

ولكنه يظهر في الثنائي (لأنه من حرفين) كأنه تقليب للجذر برّمته. ومن أمثلته (جرّ ـــ رجّ) و (دقّ ـــ قدّ) و (تلّ ـــ لتّ) وفيها بعض التقارب الدلالي.

وبعد عملهم بتقليب الثلاثي بالشكل المعلوم، وصلوا إلى القول بتقليب الرباعي وفيه مئة وأربعة وعشرون وجهاً من التقليبات. وهذه من رياضات بعض المتفرّغين الذين يسعون إلى الغرابة وليس إلى الحقائق اللغوية.

د ـــ القلب الحروفي:

وبعد، فلعلّ ما يصحّ من هذا الأمر كلّه هو أن نبقى في نطاق ما يلاحظه علماء العرب من «القلب» الذي يقع في بعض الألفاظ دون الوصول بذلك إلى حد القول بتقليب الأصول واكتشاف روابط معنوية جامعة بين تقاليب كل أصل. يقول ابن فارس «ومن سنن العرب القلب وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة فأما الكلمة فقولهم جذب وجبذ وبكل ولبك، وهو كثير وقد صنف فيه علماء اللغة»[٦٠] والعلماء يذكرون فعلاً أمثلة من ذلك ويجعلونها من باب «القلب»، ومن ذلك بثّ وثبّ، ويئس وأيس، ومزراب ومرزاب، وكلام وحشي وحوشي، والأوباش والأوشاب، وربض ورضب، وصاعقة وصاقعة وحمد ومدح.. وهو يقوم كما نرى على قلب حرفين ووضع كلّ منهما

(٦٠) الصاحبي ـــ ص ١٧٢ (ويعني بالقصة: العبارة والسرد).

مكان صاحبه في الأصل الواحد مع احتفاظ اللفظتين، أو اللفظة الواحدة بالدلالة المنوطة بالأصل. ويعزو العلماء هذا القلب والاختلاف إلى «اختلاف اللغات» (أي اللهجات) وإلى التصحيف وغلط الرواة أو اضطراب الحروف على اللسان..[٦١].

ومن المعروف ان (جبذ) تميمية، و(جذب) حجازية مثلاً[٦٢]. وتصنيفه المعجمي يوجب التحقيق فيه، وذكر ما يصحّ منه ويقتضي أن يذكر — إذا كان لذلك أهميّة — في مدخل الأصل. أو يكون له مدخله إذا اختلط الأمر واشتهر اللفظان (مثل حوشي ووحشي).

هذا مع العلم انك قد تجد بعض الفاظه يمتاز بدلالة متخصّصة دون ان تزول الرابطة بين الأصل وصاحبه. (كما في: مدح وحمد). ولعلّ القلب بين الحرف ومجاوره، أقل تخصيصاً من القلب بين الحرفين الأول والثالث مثلاً.

ويبقى «القلب الحروفي» على كل حال من خصائص الاستخدام اللغوي الذي يستوجب التحقيق، دون اعواز اقحامه في أبواب الاشتقاق لأن بنيانية الاشتقاق العربي تتميّز بمنهجية توليدية مختلفة.

---

(٦١) انظر العلايلي — مقدّمة لدرس لغة العرب ص ٢١٤ — ٢١٥.

(٦٢) انظر تحقيق صبحي الصالح في لهجة تميم (فقه: ص ١٠٤).

ثانياً : الابدال :

أ ـــ وقوامه ان يكون بين كلمتين أو أصلين تناسب في المعنى وتطابق في الأحرف الأصلية ، مع اختلاف في حرف يكون بينه وبين حرف البدل تناسب في المخارج ، إلا نادراً . ونبدأ بالتفريق بين قضايا الابدال بالادغام وسواه مما سمّاه السيوطي «الابدال الشائع» وهو الضروري في التصريف ، وحروفه ثمانية يجمعها قولك (طويت دائماً)[٦٣] . وواضح انه يقصد الابدال الصرفي ، وهو ما تسوق إليه ضرورة صوتيّة من استبدال في حروف كلمة بغية تيسير لفظها كاستبدال تاء (افتعل) بدال مدغمة في مثل (ادّعى) وأصلها : ادتعى . ولعلّ أشهر أشكاله الابدال الناتج عن فك الادغام مثل : عسّ وعاس ، وغسّ وغمس ، وحنّ وحنا ، وغمّ وغام... الخ . وبعض هذا الابدال يطوّر الدلالة وان جزئياً .

والصنف الثاني وهو «غير الشائع ... وقد وقع في كل حرف الّا الألف» كما يقول السيوطي أيضاً[٦٤] والمقصود هو الابدال اللغوي ، لكن اللغويّين القدامى طالما خلطوا في أمثلتهم بين النوعين إذ واجهوا مسألة الابدال بشكل كثير التعميم أحياناً ، وواجهه بعضهم بالشروط المخصّصة .

---

(٦٣) همع الهوامع ٢ / ٢١٩ .

(٦٤) انظر السيوطي : المزهر ١ / ٤٦٠ ــ وهمع الهوامع ٢ / ٢١٩ .

ب — وقد ردّ الكثيرون من القدامى بعض صور الابدال إلى اختلاف اللهجات. يقول صاحب المزهر: «وإنما هي لغات مختلفة لمعان متّفقة تتقارب اللفظتان في حرف لمعنى واحد حتى لا يختلفا الّا في حرف واحد... ولا يعقل أن يشترك العرب في شيء من ذلك، وإنما يقول هذا قوم وذاك آخرون»[٦٥].

ج — الابدال ومسألة الاتبّاع

ويرى بعض اللغويّين انّ الكثير من صور الابدال يمكن ادراجه في باب «الاتّباع» ويوجبون التنبّه إلى ضرورة التمييز بين نوعين منه أو ضربين: ضرب يكون فيه الثاني (أي اللفظ التابع) بمعنى الأول فيؤتى به توكيداً لأن لفظه مخالف للّفظ الأول وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأول[٦٦]. فمن الأول قولهم: رجل قسيم وسيم (بمعنى الجميل) وضئيل مئيل، بمعنى واحد. ومن الثاني عطشان نطشان وجائع نائع وحسن بسن.. فالكلمة الثانية هنا تابعة للأولى من باب «توكيدها» وليس يتكلّم بالثانية منفردة فلهذا قيل: «اتباع»[٦٧]، فليس للثانية معنى في ذاتها.

ويعرفه ابن فارس بقوله «هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها اشباعاً وتأكيداً» ويحكي أن العرب تقول فيه:

---

(٦٥) المزهر للسيوطي ١ / ٤٦٠.

(٦٦) انظر: المخصّص ١٤ / ٢٨ — وقارن بصبحي الصالح ص ٢٧٣.

(٦٧) انظر المزهر ١ / ٤١٦.

«انه شيء نتد به كلامنا»[٦٨] لذا يذكر «المزهر» أنّ ابن دريد قد سأل السجستاني عن (بسن) في قولهم (حسن بسن) فقال: لا أدري ما هو[٦٩].

والحقيقة انّ طرافة الاتباع تقوم على ابتكار بنية ليس لها غالباً معنى حقيقي، يردفون بها لفظة قبلها كأن ذلك نوع من الاطناب الصوتي أو اللفظي للتقوية و«التوكيد» كما يقولون. وهو ليس من باب الابدال بالمعنى المتعارف عليه بين أهل اللغة، بل هو اسلوب تعبيري خاص دلالته جمالية اطنابية، وبالتالي فانّ تصنيفه المعجمي فيما نرى يجب أن يأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار فيذكر اللفظ الثاني حين يكون من نوع (بسن) في (حسن بسن) في موضع (حسن) بالذات، إذ يأتي موضع ايضاح بعض التعابير المجازية أو البلاغيّة التي تعرف للفظ ما، في المدخل المفهومي العائد لهذا اللفظ. ذلك انّ لفظ (بسن) لا وجود له بذاته. وهكذا...

د ـــ والابدال في نظر الدراسات الوصفية والموضوعية الحديثة لا يتعدّى كونه ظاهرة صوتية تقوم على تغيير في الحروف مردّه إلى أسباب عدّة. فمنها ما كان نتيجة لتطوّر صوتي في الحرف المبدل، وأكثر ما كان ذلك في الحروف المتقاربة المخارج كالسين والزاي نحو: مكان شأس وشأز (وهو الغليظ). والسين والصاد:

---

(٦٨) الصاحبي ـــ لابن فارس ص ٢٢٦.

(٦٩) المزهر ١ / ٤١٧.

نحو المصقع والمسقع. ومنه ما كان نتيجة لثغة (كتسربل وتسغبل) أو لكنة، وهو مما شاع بعد اختلاط الاقوام واتساع الفتوح، ومن ذلك: أستطيع وأستتيع، وتناهضوا وتناهدوا. ومنه ما كان نتيجة تصحيف كتابي ناجم عن قلة الاعجام قديماً، مثل: الشرواح والشرواخ (للقدم العريض). أو هو نتيجة خطأ في السمع «أو لتخفيف اللفظ أو التفنّن فيه، أو اعتباطاً»[٧٠]. والمهم هو مدى ارتباط هذه الخلافية الحرفية بتطوير الدلالات والمفاهيم (أو عدم تطويرها لها).

هـ — يبدو انّ الألفاظ التي توحي بأصول ثنائية قديمة هي التي تقدم بشكل خاص صوراً من الابدال وهي تثلث بالشدّ مرّة أو بحرف ثالث مختلف، أو بالمدود الصوتيّة مرّات أخرى. ومن امثلته: قطّ قطع، قطم — ومنّ، منح — وفلّ، فلذ — وكنّ، كنز — وطمّ، طمس — وكدّ كدح — وجمّ، جمع — وزلّ وزلق... ويبدو الابدال هنا من فك الادغام وابدال حرف بحرف مع تشابه الدلالات.

و — وإذا كان الابدال عند اللغويّين نتيجة تطوّر صوتي يستوجب أن نستدل من خلاله على الأصل، وعلى الفرع الذي وقع فيه التطوّر[٧١] فإنّ ذلك قد يصعّب العمل المعجمي حين لا نأخذ

---

(٧٠) قارن بزيدان الفلسفة اللغوية ص ٦٥.

(٧١) يقول الدكتور ابراهيم الأنيس (من أسرار اللغة، ص ٥٨) «حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الابدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً

بمبدأ الوصفية الذي يلحظ الابدال على أنه نوع من الخلافية الحروفية التي تشقّق احياناً أفعالاً جديدة، يكون لها بعد ذلك استقلالها وان تقاربت. فمن الصعب اليوم مثلاً أن تميّز بين الأصول: ثلم وثلب، ونعق ونهق، وطنّ ودنّ... لتعرف أيهما كان أصلاً في ماض سحيق فيجب الاعتراف بالابدال أو الخلافية الابدالية من جهة، والاعتراف باستقلالية الألفاظ التي تستقل وتشيع من جهة أخرى.

ويبدو انّ تجنّب مثل هذه الصعوبات المعجمية ليس سهلاً بالرغم من محاولة اللغويّين وضع بعض القواعد المساعدة من مثل: «ان الأضعف يقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف»...

ز ـــ ويبدو كذلك أنّ هذه الظاهرة تنتمي إلى اللغات السامية وتحدث فيها بغير استثناء. ونرى انه إذا كان أحد مقاطع اللفظة العربية (ثاء) مثلا يكون مكانها في العبرية الشين، وبالسريانية التاء. نحو: (وثب) العربية، فإنها في العبرانية (يشب) وفي السريانية (يتب)... وإذا كان ذالاً في العربية كان

آخر لا نشكّ لحظة انها نتيجة التطوّر الصوتي أي ان الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها نستطيع أن نفسرها على أن احدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطوّر عنها. غير أنه في كلّ حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدَل والمبدل منه.

زاياً في العبرانية ودالاً في السريانية (كذكر، وزكر، ودكر). والألف في العربية والسريانية هي هاء في العبرانية مطلقاً نحو (ما) الموصولة في الأولين، فهي (مه) في الأخيرة، والسين العربية، شين في أختيها»[٧٢].

وهكذا فقد تلقي الدراسات السامية أضواء جديدة على مسألة الابدال.

ح — لكن يجب أن نتنبّه إلى انّ اختلاف صور البنى بحرف واحد قد يكون لانتسابها إلى أصول مختلفة، شكلاً ومفهوماً، وإنْ تشابه بعض الحروف فلا يجوز أن يحكى ههنا عن خلافيات ابدالية. ونرى على كل حال انّ البنى المختلفة تصنّف في مداخل مفهومية مختلفة حين يكون لكل لفظ أصل مستقلّ، ولو تحدّر في الماضي القديم من أصول مشتركة. لكن تقارب الصور والمفاهيم يجعلها متعاقبة في احيازها المفهومية من المعجم.

ثالثاً: الترادف:

وهو من مشكلات المعجم وعلم الدلالة. وهو من المباحث التي وقع فيها الاختلاف بين اللغويّين، فمال بعضهم إلى الشطط فأكثر منه أو نفاه. لكن المعتدلين يحاولون ان ينظروا فيه بموضوعية تعيّن حدوده.

---

(٧٢) انظر: الفلسفة اللغوية — زيدان ص ٦١، ٦٢ (والحاشية).

وشروط المحدثين لملاحظة ترادف بين لفظين: ١) الاتفاق في المعنى بين كلمتين على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة. ٢) الاتحاد في البيئة اللغوية: أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات، فلا يلتمس الترادف من لهجات العرب المتباينة مثلاً. ٣) الاتحاد في العصر أو التزامن، فلا يجوز تتبع كلمات في عصور مختلفة ثمّ الاشارة اليها كمترادفات، بل يكون هذا من اختصاص القاموس التاريخي. على ان ما صار مترادفاً في العصر الحاضر مثلاً يصحّ فيه ذلك تبعاً لمبدأ التزامن المشار اليه، ومن ملاحظة الحقيقة الواقعة، إذا شاع هكذا استخدامه. ٤) وأخيراً ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي للّفظ الآخر[٧٣].

رابعاً: «المشترك اللفظي»:

وهو مشكلة أخرى من مشكلات التصنيف المعجمي. وأساسها التقاء بعض الألفاظ في حروفها وأصواتها، مع انها بدلالات مختلفة. وقد اختلفوا فيه فمنهم من أقرّه ولو في حدود، ومنهم من

---

(٧٣) انظر: ابراهيم الانيس (اللهجات العربية: ١٧٥ و ١٧٩) حيث يقول: «فإذا طبقت هذه الشروط على اللغة العربية اتّضح لنا ان الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة، وانما يمكن ان يلتمس في اللغة النموذجية الأدبية». وكان قد ذكر عن السيوطي ان الالفاظ من مثل (سبع، اسد، ليث) هي الفاظ «متواردة» اما الترادف فني العبارات والجمل مثل: اصلح الفساد، ورتق الفتق...

أنكره. ومن أمثلته: العين. وعين الماء وعين المال وعين السحاب... وله صلة بعلم الدلالة. يعرّفه أبو علي الفارسي من القدامى بتعريف معتدل، نذكره له لأنه يبيّن خصائصه وحدوده، يقول: «اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت. أو ان تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل» [٧٤] ...

— والمحدثون من أهل اللغة ينكرون وقوع معنيين للفظ واحد في وقت واحد في مكان واحد، ويحدّدون شروط عمله وطرق استخلاص دلالته من النصوص: اننا حينما نقول ان لاحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد، انما نكون ضحية الانخداع، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدلّ عليها احدى الكلمات الّا المعنى الذي يعنيه سياق النص.

خامساً: التضاد:

ويعتبر بعض القدامى انه «نوع من المشترك» (المزهر ١ / ٣٨٧). ولكن بعضهم قد بالغ في اظهاره وايراد ألفاظ منه تباهياً بالمعرفة. وهو قد يقع في بعض الألفاظ، فيمكن التحقّق منها والاشارة إلى ذلك اشارة في المداخيل المفهومية المعجمية لكل لفظ

(٧٤) المخصّص — ١٣ / ٢٥٩.

من سبيل ذكر بعض خصائصه التاريخية الخاصة. ومن حدوده عند العلماء المعتدلين ما جاء عن السيوطي[٧٥] من أنه «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره، ثمّ سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء. قالوا: فالجون الأبيض في لغة حي من العرب والجون الأسود في لغة حي آخر... والسدفة في لغة تميم: الظلمة. والسدفة في لغة قيس: الضوء». وقد فسّر بعض العلماء وقوعه بسبب الرغبة في «الاتساع»: «فإذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثمّ تداخل الاثنان على جهة الاتساع فمن ذلك: الصريم يقال للّيل صريم وللنهار صريم لأن الليل ينصرم من النهار والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد هو القطع»[٧٦] — وقد يستخدمون الأضداد على سبيل التفاؤل وهو يعود إلى العقلية الاجتماعية السائدة في بيئة ما.. «وإنما قيل للعطشان ناهل على سبيل التفاؤل، كما يقال المفازة للمهلكة على التفاؤل، وللملدوغ سليم أي سيسلم»[٧٧].

ونرى ان أكثر ما يستخدم من المشترك والتضاد إنما دخل أصلاً من أبواب المجاز ويمكن أن يحصى ويحصر.

---

(٧٥) المزهر: ١ / ٣٨٩.

(٧٦) نفسه: ١ / ٤٠١.

(٧٧) صبحي الصالح — فقه اللغة ص ٣٤١.

الفصل الرابع

مسألة البنى الرباعية

(بنى الرباعي الذي يقال له المجرّد — وما فوق الرباعي)

ــ نذهب إلى القول ان الذي فوق الثلاثي في العربية مزيد، أو انه غير أصيل. ولا بدّ من التوقّف عند ظاهرة الرباعي أولاً. لنلتفت بعد ذلك إلى ما هو فوق الرباعي.

إن معرفة الأصول أمر ضروري للتصنيف المعجمي ولمعرفة ما يتعلق بها من تفرّع وتوليد وموازين. ولقد كانت هذه المسألة من المواضيع التي جرى عليها البحث والاختلاف بين اللغويّين القدامى والمحدثين، وبين الصرفيّين والنحويّين، وبين مدرستَي الكوفة والبصرة[1] ...

لقد رأينا ان عمل المعجميّين الأوائل بافراد أبواب لما يسمّى بالثنائي كان عملاً يتعلق بالشكل والتنظيم المعجمي (للبدء بالمضعّف)، إذ كانوا يعتبرونه ثلاثياً في الواقع. فهو: «في الكتاب وفي السمع على لفظ الثنائي، وهو ثلاثي مبني على ثلاثة أحرف»[2].

وكان هؤلاء يعتبرون الأصول ثلاثة: ثلاثية ورباعية وخماسية

---

(١) انظر: الانصاف في مسائل الخلاف ــ مسألة (١١٤) ص ٤٢١. و «كتاب الأفعال» لابن القوطية ص ٩ ــ و «الخصائص» ١ / ٥٥...

(٢) ابن دريد ــ الجمهرة ــ ١ / ١٣.

وقد ذهب البصريون خصوصاً إلى مثل هذا الاعتقاد... يقول سيبويه[٣] : «إن حروف الكلمات أقلها واحد وأكثرها خمسة. وإن ما زاد عليه فهو مزيد». لكنه كان يعتبر ان الثلاثي هو الأصل الأهم.

أما المحدثون فقد اتخذت دراسة الأصول على أيديهم منحى جديداً بعد تقدّم الدراسات السامية المقارنة. لكن نظريات بعضهم لم تختلف عن آراء الأقدمين أحياناً. وان كانوا يميلون على العموم إلى أصالة الثلاثي[٤].

لكن لا بدّ حين نذهب إلى اعتماد موقف أو نظرية من الدخول في بحث تفصيلي نستطيع من خلاله أن نعتمد رأياً أو نرفض رأياً آخر على أسس يمكن تبريرها؛ وليس الاكتفاء بتكوين رأي بقول. وقد استعرضنا لذلك أعمال اللغويّين واعتمدنا على بحث مستفيض في الأصول، لنصل إلى استنتاج حقيقة الرباعي (وما فوق الرباعي) وقواعده. وقوام ما توصلنا إليه في هذه المسألة ما يلي:

أولاً ــ نرى أن ما يزيد على الثلاثي في العربية مزيد. أو هو غير أصيل. ونبدأ بالنظر في أمر الرباعي:

ــ يكون الرباعي في العربية إذا مزيداً:

---

(٣) سيبويه ــ الكتاب ــ ص ٣٠٤.

(٤) انظر: أنيس فريحة. «نحو عربية ميسّرة» ص ١٤ ــ ١٥. وعلي عبد الواحد وافي. «علم اللغة» ص ١٢٨...

أ ـ اما بزيادات قياسية على الثلاثي [٥] . ويكون على الأوزان القياسية التالية :

فعّل = فعل + ـّ على عين الفعل الثلاثي .

فاعل = فعل + مد (آ) على فاء الفعل الثلاثي .

أفعل = فعل + الهمزة على أوله .. مع تسكين الفاء .

ب ـ واما بزيادات غير قياسية [٦] ويكون وزنه ، مبدئياً : (فَعْلَل) .

وقد تأتي مثل هذه الزيادة من داخل الجذر ، فيتكرّر حرف من حروفه وهو قليل . ونعتبر ان فك ادغام «فعّل» وابدال حرف ، هو منه .

ـ وإن لم يكن الرباعي مزيداً على هذه الصورة أو تلك بشكل صريح ، فهو غير أصيل : أي ليس جذراً كاملاً أصيلاً كما هي الجذور الثلاثية التاريخية [٧] . ويكون عندئذٍ :

---

(٥) قياسي تعني هنا أن تضيف على أصل الفعل الثلاثي زيادات معلومة هي حروف (سألتمونيها) وفق قواعد معلومة تجسّدها صورة أوزان المزيدات الثلاثية .

(٦) وغير قياسي تعني أن تكون ، اما حروف الزيادة ، أو مواضع وقوعها ، من غير المألوف في القواعد القياسية التي تجسّدها الأوزان .

(٧) أي الجذور ـــ الأصول التي تتحدّر منها اللغة العربية بطاقة الاشتقاق والزيادة والتوليد . وهي ـــ كما تبدو اليوم ـــ اجتماع لثلاثة حروف صامتة تولّد بمجموعة من المعتمدات البنيوية المميّزة ، الثروة اللغوية الضخمة . وهذه الجذور الأصول ليست دخيلة ولا جامدة وان كان الاعتراف بالدخيل قائماً في اللغة لا ينكر .

= اما مأخوذاً من جامد أو دخيل. مثل: (تربن) من التراب، و(سخمن) من السخام، و(كهرب) من الدخيل «كهرباء»...

= أو من النحت، على قلّته، لأن النحت ليس قاعدة أساسية بالنسبة إلى نظام العربية وطرق تحوّلاتها البنيوية. فهو نادر إذاً. ومنه: بَسْمَلَ ـ حمدل... الخ.

= أو مكرّراً: أي مؤلفاً من تكرار مقطع صوتي مما سمّاه أصحاب النظريات الثنائية الجذور الثنائية مثل: عنعن، غمغم. ووزنه (فعفع)

عنعن = عن + عن = فع + فع = فَعْفَعَ.

= أو صادراً عن ابدال يقع من فك تضعيف ـ فعّل ـ القياسي (جدّل = جندل).

ثانياً ـ ان أمر الزيادات القياسية ليس موضع الخلاف بين العلماء أو اللغويّين. وقد درسناه مفصّلاً في مزيدات الثلاثي. لكن موضع الجدل هو القول بتأصيل الرباعي، بل الخماسي والسداسي أيضاً، قطعاً أو غالباً. ونحن نرى فيه ما قلناه وعلى سبيل الحصر أيضاً.

أما ما يأتي «فوق الرباعي» فنلتفت إليه بعد ذلك وعلى هذا الأساس، لأن ما يثبت من قول على الرباعي في هذا، يثبت بالأحرى على ما هو «فوق الرباعي»...

ونقف بصورة خاصة عند بعض الدراسات ، القديمة والحديثة ، التي تمثل جهوداً أساسية مهمة يجدر التوقف عندها .

ونبدأ أولاً بنظرية ابن فارس .

ـ ١ ـ حاول ابن فارس في « معجم مقاييس اللغة » أن يخرج بمذهب في الرباعي (وما يزيد عليه) يميل إلى اعتبار أكثره منحوتاً . ولكنه لم يثبت فيه على أمر واحد كما سنرى .

أ ـ يقول : « اعلم ان للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك انّ أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ »[٨] . ويتابع مستشهداً على مذهبه بكلام اللغويّين الأوائل لأنه يريد أن يتمكّن ، فيذكر الخليل ، يقول : « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم (حيعل) الرجل ، إذا قال (حيّ على) ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم (عبشمي) .. فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي فنقول ان ذلك على ضربين : أحدهما المنحوت الذي ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طريق القياس .. »[٩] ثم ينتقل إلى ذكر الأمثلة والشواهد فيجمع بين الأسماء والأفعال .

---

(٨) « معجم المقاييس » باب « ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله الباء » ١ / ٣٢٨ . ونتناول الامثلة المختارة منه . ويذكر ان معجميّين آخرين ، قدامى ومحدثين قد ذهبوا مذهبه ومنهم : الثعالبي ، في « فقه اللغة » .

(٩) المقاييس ١ / ٣٢٨ .

يقول أولاً : «فمما جاء منحوتاً من كلام العرب في الرباعي أوله باء : (البلعوم) مجرى الطعام في الحلق. وقد يحذف فيقال : (بلعم) وغير مشكل ان هذا مأخوذ من (بلع) الّا انه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه. وهذا وما أشبهه توطئة لما بعده»[10].

ثم يستعرض الامثلة فيقول[11]: «ومن ذلك (بحتر) وهو القصير المجتمع الخَلق . فهذا منحوت من كلمتين، من الباء والتاء والراء، وهو من (بترته، فبتر). كأنه حرم الطول فبتر خلقه. والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء، وهو من : (حترت واحترت) وذلك ان لا تفضل على أحد. يقال : أحتر على نفسه وعياله، أي ضيّق عليهم. فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يعط ما أعطيه الطويل». ثمّ قال : «ومن ذلك (بحثرت) الشيء إذا بدّدته. والبحثرة : الكدر في الماء. وهذه منحوتة من كلمتين، من : بحثت الشيء في التراب، وقد فسّر في الثلاثي. ومن : البثر الذي يظهر على البدن، وهو عربي صحيح معروف. وذلك أنه يظهر مفرقاً على الجلد...»

— ثمّ قال : «ومن ذلك قولهم (بلطح) الرجل إذا ضرب بنفسه الأرض، فهي منحوتة من (بطح) و (أبلط) : إذا لصق ببلاط الأرض. — : «ومن ذلك قولهم (بزمخ) الرجل إذا تكبّر،

---

(١٠) انظر «معجم المقاييس» ١ / ٣٢٩.

(١١) نفسه ١ / ٣٢٩ وما بعدها من باب ما جاء على الباء... (تابع) (١ / ٣٢٩ — ٣٣٦).

وهي منحوتة من قولهم (زمخ) إذا شمخ بأنفه ، وهو زامخ . ومن قولهم (بزخ) إذا تقاعس ومشى متبازخاً ، إذا تكلّف اقامة صلبه .

— وقال أيضاً : «ومن ذلك قولهم (تبلخص) لحمه إذا غلظ . وذلك من الكلمتين : من اللخص ، وهو كثرة اللحم . ومن البخص ، وهي لحمة الذراع والعين وأصول الأصابع» .

... «ومن ذلك (تبزعر) الرجل : أي ساء خلقه . وهذا من الزعر والزعارة والتبزع . وتبزّع الغلام : ظرف» ... «ومن ذلك البهنسة : التبختر . فهو من البهس ، صفة الأسد ، ومن نبس ، إذا تأخّر : ومعناه أنه يمشي مقارباً في تعظّم وكبر» .

ب — ثمّ يذكر ابن فارس باباً آخر من أبواب الرباعي ، يقول انه يصاغ بزيادة الحروف على الثلاثي ، دون أن يغيّر مصطلحه ، إذ يعتبره هو أيضاً من باب «النحت» كما يظهر . فيقول : «ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي — على ما ذكرناه — لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة ، كما يفعلون في (زرقم) و (خلبن) لكن هذه الزيادة تقع أولاً وغير أول» [١٢] .

ج — وبعد هذين البابين يعقّب ابن فارس بباب آخر من

(١٢) «معجم مقاييس اللغة» الباب نفسه (١ / ٣٣٢... — ٣٣٦) . (زرقم) هو الشديد الزرقة ، وقد اعتبر بلعوم — بزيادة الميم — قبل قليل ، منحوتاً .

أبواب الرباعي ،لعلّه حار في أمره وفي ما يطلق عليه من اسم ، فعرّفه بأنه «مما وضع فيه وضعاً ، لا مجال له في طرق القياس» . ويمثّل عليه بجملة من الأمثلة التي أولها (الباء)... مثل (برشط) اللحم : شرشره . و (برشم) الرجل إذا وجم... وغيرها مثل : (البهصل) و (البخنق) ، و (البرزل)[١٣] ...

ـ هذه كلّها أمثلة من الرباعي الذي أورده ابن فارس على حرف الباء. وقد أوردنا ما نستطيع مما جاء في باب برمّته .

ثالثاً ـ نقد القول بالنحت

أ ـ توضّح الدراسة انّ ما يقول ابن فارس بنحته من الألفاظ ، بل انّ مذهبه في النحت لا ينسجم مع أصول النحت ولا مع ما تقول به العرب ، وما عرف عند اللغويين القدامى الذين ذكرهم بنفسه ، وقال انهم الأصل في مذهبه. فالنحت عندهم يقوم على عدد قليل محفوظ من الكلمات[١٤] مثل (عبشمي) و (عبقسي) و (حيعل) و (بسمل) ، وألفاظهم هذه تختلف في وضعها عما اشتغل به ابن فارس. (فحيعل) وأمثالها مركّبة من

(١٣) انظر معجم المقاييس ١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(١٤) انظر «المزهر» للسيوطي ١ / ٤٨٥ ، أما ابن فارس فقد ذكر من المنحوت عشرات الألفاظ . يقول أبو حيّان : «والمحفوظ عشمي في عبد شمس ، وعبدرى في عبد الدار ، ومرقسي في امرئ القيس ، وعبقسي في عبد القيس . وتيملي في تيم الله» . (نفسه ١ / ٤٨٥) .

مجموعة حروف أخذت من كلمات تؤلّف جملة بالأصل فهي : «حيّ على الصلاة ... أو الفلاح .. » ومثلها (بسمل) بأخذ حرف من كل كلمة من قولهم : « بسم الله » ، وهو قليل ينحصر في عدد محدود من ألفاظ معروفة محفوظة .

أما عبشمي وعبقسي وعبدري ... وأمثالها فهي مأخوذة من ضمّ نحتي الحاقي بين لفظين واضحين في الأصل ، وظاهرين في اللفظ الجديد بحذف وضم ووفق طرائق معيّنة .

أما ألفاظ ابن فارس فهي ، على الشكوك الكثيرة والاضطراب الكثير، لا يظهر نحتها واضحاً أكيداً . فالأصلان اللذان يقول بهما عادة كأساسين للكلمة المنحوتة ، يبدوان متداخلين ضائعين ، مما ليس مقبولاً في أصول النحت حيث يظهر الأصلان بوضوح في الكلمة المنحوتة . وابن فارس يرتّب الأصلين اللذين يردّ الكلمة إليهما بشكل « سحري » لا يمكن ، إذا وقع مرّة أو مرّتين بالصدفة ، أن يحدث ويتكرّر دائماً ، الا بالاصطناع . انّ الألفاظ المنحوتة عنده تركّب دائماً من أصلين متشابهين تمام التشابه ، ولا يختلفان الّا بحرف. وهكذا فإن :

بحثر هي من : ب ح ث
و ب ث ر

وتبزعر هي من : ب ز ع
و ز ع ر

وبلطح هي من : ب ل ط

و : ب ط ح... الخ.

ب ـ ومما يجعلنا نشكّ كذلك في ما يقول بنحته. هذه التعديلات المصطنعة التي يلجأ إليها ، لأن الأصول التي يعزو ألفاظه المنحوتة إليها ، تكون معانيها غالب الأحيان ، بعيدة عن المعنى الذي في اللفظة المنحوتة. لكن ابن فارس يدور حول المعنى ويعلّله تعليلات مختلفة حتى يقرّبه من الكلمة التي يقول بنحتها. ــ وكمثل على ذلك نذكر صنيعه بـ (بحتر)[15]. يقول انه «القصير المجتمع الخلق وانه منحوت من كلمتين(ب ت ر) :كأنه حرم الطول فبتر خلقه... و (ح ت ر) : «ويقال احتر على نفسه وعياله ، أي ضيّق عليهم».

وهذا المعنى الأخير بعيد عن القصر والبتر في الخلق ، لكن ابن فارس يضيف إلى خطأ التعليل بالنحت خطأ في التفسير والدلالة إذ يقول : «فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يعط ما اعطيه الطويل». والواقع كما هو واضح ان هذا التعليل غير صحيح ، إذ لا علاقة بين القصر والبتر وبين من «يضيّق على عياله ولا يفضل على أحد».

ــ ونذكر كذلك (بحثر) الذي بمعنى بدّد... يقول :

---

(١٥) انظر «معجم المقاييس» ١ / ٣٢٩ وما بعدها (مراجعة الامثلة).

«والبحثرة الكدر في الماء. وهذه منحوتة من كلمتين: من بحثت الشيء في التراب.. وفي البثر الذي يظهر على البدن. وهو عربي صحيح معروف، وذلك انه يظهر مفرّقاً على الجلد». وواضح هنا ان ردّه إلى البثر الذي يظهر على البدن، هو غير منطقي ولا علاقة له باللفظة المذكورة.

ج ـ تفسير الرباعي لدى ابن فارس ـ

ـ يبدو أن المقبول من ألفاظ ابن فارس لم يكن مما نحت فبقيت فيه آثار لفظتين ولكنه من أصول ثلاثية وقد وقعت عليه زيادات غير قياسية، ولأسباب مختلفة. وبعض هذه الزيادات قد يبقى ضمن اطار المغايرة الأسلوبية، وبعضها يحمّل البنية خصوصية جديدة في الدلالة. لكن ألفاظاً أخرى قد تولّدت من الابدال وفك الادغام.

ج ـ ١ ـ ونظر في بعض الامثلة التي ذكرها لتفسير ذلك. فمن النوع الأول ما ذكره من أمثال (بزمخ) التي قال انها من (زمخ) بمعنى شمخ، و (بزخ) بمعنى: تقاعس. لا يلمح فيها الأصل. والواقع انها من (زمخ) بزيادة الباء في أولها. وبلخص (كثر لحمه وغلظ) التي يقول انها من اللخص (كثرة اللحم) والبخص (لحمة الأصابع...) انما هي في الثلاثي (لخص) فقط بزيادة الباء في أوله وهذه وتلك مثل (بركل) التي تصاغ من (ركل) بزيادة الباء. وكذلك بلذم (جمد لا يتحرّك) وهي من لذم (لزم

بالابدال) بزيادة الباء ومثلها (بخدع) التي قال بنحتها من (خذع، وبذع) بمعنى الخوف. فالأغلب أنها من (خذع) بزيادة الباء في أولها...

والباء التي تبدأ بها هذه الكلمات تبدو من حروف الزيادة غير القياسية التي عرفت منذ القديم، ولعلّها دخلت من العامية (أو اللغات الخاصة واللهجات)[16].

ج - ٢ - أمّا ما ذكره من مثل بلعوم وحلقوم والزرقم والهرشن والأفعال التي تنتهي بنون، و(ضيفن ورعشن)... فتستوجب التوقّف بالأحرى عند ظاهرة الميم والنون ووظيفتهما في اللغات السامية، وتعليل الزيادة بهما على ضوء هذا الوضع التاريخي، وليس على أساس ما ذكره ابن فارس من انّ هذه الألفاظ منحوتة (وغير منحوتة أحياناً) وانّ ما زيد فيها قد زيد «للمبالغة» أو أنها قد «وضعت وضعاً».

والواقع انّ (بلعوم) لفظ يستعمل بدلالة التصغير، وهي مما شاع من أنواع التصغير قديماً وبزيادة الواو والميم أو الواو والنون في آخر الكلمة أو الأصل الثلاثي لوضع اسم بصيغة التصغير. وتجد مثل هذه الألفاظ مفرّقاً في كتب اللغة. نذكر منها: خيشوم وحيزوم وكلثوم.. ونذكر بالنون: خلدون وعبدون وزيدون... وزيادة

(١٦) انظر «السامرّائي» — الفعل زمانه وابنيته — باب الرباعي.

التصغير في هذه الألفاظ هي (الواو) أساساً[١٧] . وأما النون أو الميم فهي زيادة صوتية . (وقد عرف من العربية ما سمّي بتنوين الترنّم وهو يلحق القوافي المطلقة). والعربية تعتبر النون صوتاً يحسن الوقوف عليه . وهو يفسّر أيضاً ألفاظاً أخرى مما ذكره ابن فارس على أنه منحوت أو زيد فيه للمبالغة . فالنون في (ضيفن) الحقت الحاقاً بضيف . وكذلك الحقت بـ (رعشن) (وهي من رعش) ومعناها الكثير الارتعاش . وقد كانت الزيادة هنا وظيفية تمنح اللفظة خصوصية معيّنة في الدلالة ، ضمن الأصول البنيانية ، من طريق خاص . ونلتفت إلى أثر النون في بعض اللهجات العامية ، فنجد أنَّ العامية والفصحى تولّدان أفعالاً رباعية باشتقاقها من أسماء وبتظهير النون في آخرها . فيقال : تربن من التراب . وسخمن من السخام . كما يقال : علمن وسودن...

ج ـ ٣ ـ ونضيف ان امثلة كثيرة مما ذكره ابن فارس هي من (فعّل) وقد وقعت من فك الادغام والابدال .

وابدال الحروف عرفته العربية دائماً سواء الابدال بحرف من حرفين مدغمين ، أو ـ الابدال العام لحرف بحرف آخر. ويذكر السيوطي[١٨] : ان «قلّما تجد حرفاً إلّا وقع فيه البدل ، ولو نادراً» . ونرى مثلاً ان (بهنس) و (بلهس) من الأصل الواحد (بهّس) بالتشديد ، ثمّ فك الادغام ، واستبدالِ هاء بنون في المعنى الأول ،

---

(١٧) السامرائي «دراسات في اللغة» ص١٠٣ .

(١٨) المزهر ١ / ٤٦١ .

وهاء بلام في المعنى الثاني. ونرى أيضاً وقوع الاستبدال بلام في بلطح الذي أورده ابن فارس وقال انه من بلط وبطح. لكنّ من يراجع الأصلين والمعنى يجد انه من (بطّح) بفك الادغام والاستبدال باللام.

انّ فك الادغام واستبدال الحروف وجه من وجوه البنيانية العربية ووقوع الرباعي الذي سمّي أحياناً بالمجرّد.

ج ـ ٤ ـ أما ألفاظ الباب الأخير الي ذكر انها مما «يوضع كذا وضعاً» فإننا، إذا شكّ ابن فارس نفسه فيها، نشكّ نحن فيها بالأحرى.

انّ بعض القليل النادر المقبول منها، يمكن ايجاد الحروف الزائدة فيه. لكن أكثر ما ورد كان من الغريب الذي لم يعرفه الاستعمال ولا الاذن المطبوعة ولا النص، ولا حتى القواميس أحياناً. ولحيرة ابن فارس فيها تراه يعتبرها مرّة «الذي وضع فيه وضعاً» ومرّة «مما وضع وضعاً ولا أظنّ له قياساً» أو «ولا يكاد يكون له قياس»، أو «ومما لعله أن يكون موضوعاً وضعاً من غير قياس» — أو: «وهذا ما أمكن استخراج قياسه من هذا الباب... فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضوعه. والله أعلم بذلك»[١٩]..

(١٩) ابن فارس. «المقاييس» انظر على التوالي ١ / ٣٢٨ — ثم ٣ / ٤٠٢ و ٤٥٨ ثم ٥ / ١٩٤ و ٢ / ١٤٦.

د ـ في ما ورد من الخماسي والسداسي.

انّ ما ورد مما هو فوق الرباعي (من غير المزيدات القياسية، ومما قيل بأنه موضوع أو منحوت..) قليل مبثوث هنا وهناك، وأكثر ما نقول باستغرابه هو منه. لأن أكثر ما جاء على صيغ صوتية و «حروفية» لا تألفها العربية في ذوقها أو أبنيتها أو تآلف أصواتها هو منه. وغالباً ما حاول اللغويّون الذين أوردوه أن يخترعوا له أوزاناً وحملوه هم أنفسهم، على النادر، أو كذّب بعضهم بعضاً فيه[20]. (وربما ظهر بعضه ثمّ تعافته العربية لأنه ليس من ذوقها. فليس نادراً أن تقرأ: «انّ هذه الاسماء مشتقّة من أفعال.. وقد اميتت وقدم الزمان بها»)[21].

لكنّ بعض ما يذكر في هذا المضمار، مما نقل وعرف، نستطيع أن نتثبّت فيه من الزيادة غير القياسية على حروف أصل ثلاثي، وان كان مستثقلاً نادراً. فاحرنجم التي ذكرها ابن فارس بمعنى (ارتدت الابل واجتمع بعضها إلى بعض)، هي في (حرج، حرجم) بمعنى الاجتماع والالتفاف للابل أو الشجر. وقد زيدت فيه الألف والنون والميم على الرباعي، على غير القياس. وحروف الزيادة هذه معروفة بذلك.

ـ و (اخرنطم) التي قال بنحتها من (خطم وخرط) هي في

(٢٠) جاء في «شرح الشافية» (١ / ١١٢ ـ ١١٣): ما جاء مثل احرنبي واجلنظى (وغيرها على افعنلى) مشكوك فيه أيضاً «لأن افعنلى... بناء مرتجل».

(٢١) ابن دريد ـ الجمهرة ٣ / ٣٧٢.

(خطم ... الأنف) بزيادة الراء والنون اقحاماً بشكل غير قياسي. ومثلها الخرطوم. والغريب ان ابن فارس قد فسّر الخرطوم هذه بزيادة الراء، بينما قال بالنحت من لفظين في (اخرنطم). وهذا من ذاك. ومن الألفاظ الأخرى (اضمحلّ) وهو في (ضحل) للجدب والقِلّة وقد تلقّت زيادة غير قياسية... وغيرها مثلها. وهي تنتمي جميعاً إلى مفاهيم ثلاثية والزيادات الخاصة تمنح الدلالة كل مرّة خصوصية معيّنة. ومثل هذه الألفاظ قليل، ويمكن – ان لم يكن موضوعاً – ان تكتشف الدراسة الزيادة فيه. وان تثبت أنه من جذور ثلاثية جرت عليها زيادات غير قياسية. وقد يكون أحياناً من تعديلات صوتيّة وحروفيّة تقع على مزيد قياسي معروف بالشد فيفكّ ادغامه ويقع فيه التغيير والابدال. ونرجّح صيغة – افعّل – في الأصل هنا (وهي للألوان والعيوب والحلى) ولكنهم لم يتنبّهوا لأمرها دائماً وحاروا فيها، فقال بعضهم إنها منحوتة حيناً، وقالوا انها «مجرّدة»، أو موضوعة وضعاً أحياناً أخرى. وهذا غير صحيح.

رابعاً – التصنيف المعجمي ومسألة «الوضع والاختراع».

إن الشك في بعض الالفاظ التي يقول ابن فارس انها «وضعت هكذا وضعاً» (من الرباعي والخماسي وسواه...) قد يتصاعد إلى حدّ انكار وجود الكثير منها أصلاً، والقول بافتعالها ووضعها لأنها مما تمجّه العربية غالباً، ومما لا يستسيغه الذوق العربي، المطبوع على غير هذا الائتلاف بين الحروف والأصوات. وربّما انحدر أكثرها مما

ولّدته العامة وبتأثير الأعاجم خاصة، ثمّ شاع فجاء من يجمع بعضه ويقحمه في الفصيح للتدليل على علمه، ولأسباب أخرى سنعود إليها.

أ ـ ولا بدّ من التوقّف قليلاً عند هذه المسألة وما أقحمته في اللغة من بنى غريبة شغلت العلماء، دون طائل، زمناً طويلاً. انّ الكثير من ألفاظ ابن فارس لا تجده في القواميس، وحتى في أكثرها شهرة واتساعاً، «كلسان العرب»، مثل (القنفخر)، وغيرها وهي وان وجدت تظلّ يتيمة في معجم دون المعاجم الأخرى، وتظلّ منقولة «على ذمة الراوي» يذكرها بعض القواميس القديمة دون ان ترد في نص، أو في التداول. وصورها تشهد على تحجّرها أو افتعالها أو انقراضها...

وإذا شكّ أهل البلاغة قديماً في لفظه (هعخع) لأنها غير مستساغة في الذوق العربي، فلسنا نجد إلّا ما هو أسوأ منها في مثل الألفاظ:

اجلنظى، واحرنبى، واسلنقى، والجلنفع، والجخدب، والبحزج، والبرعس، والبرقطة، والحزنبل، والحبوكر، والحبلّق، والخبثعة، والخثارم، والدلمص، والدملص، والدفنس، والازرنفاق، والادعنكار، والدهكم، والدغفل، والهمقّع، والحنطأو والقنفخر... !

ولا ننسى ان ابن فارس قد نسب الكثير من الالفاظ إلى أراجيز «رؤبة»، أو إلى أراجيز لم يعرف واضعها. وما ورد عند هؤلاء

الرجاز، الذين يقع الشك بوجود بعضهم أصلاً، لا تجده على الغالب في نص ولا في الاستعمال الحي. وإنما اللغة في مفرداتها الحيّة المتداولة التي تخدم أهلها وكتّابها وعلماءها. وأما ما مجّته وتعافته فهو ـ ان لم يكن مختلقاً مصنوعاً، بعيداً عن فصاحة العرب (ومعظمه كذلك) ـ فلا قيمة له لأن اللغة تعافته: فهو، اما ممّا تسلّل إليها وهو لا ينسجم مع أصولها وذوقها، واما ممّا يتناقض مع تطوّرها فلا يبقى له متّسع فيها. وعلى المشتغلين بالشأن المعجمي ان يولوا هذا الأمر عناية كبرى.

ولقد ذكرنا (رؤبة) لنذكّر بمقالة الأقدمين بنسبة الوضع والاصطناع اللغوي إليه وإلى أبيه (العجّاج). فالكثير من الغريب الذي جاء في أرجازهما لم يعرف عند غيرهما، وهو يفتقر غالباً إلى خصائص العربية الفصيحة. وقد قال ابن جني فيهما: «كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها، ولا سبقا إليها»[٢٢]...

ب ـ ومعروف ان الوضع والاختلاق في اللغة قد شاعا في تاريخها. والروايات التي تذكر المفترين في اللغة والمصطنعين فيها، ما ليس فيها كثرت حتى أصبحت مما يتفكّهون بروايته في مجالس الأدب. وحتى بات عادياً أن تقرأ لأحد كبار العلماء قوله في فلان من اللغويّين: «وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتكلمين». أو انه: «ألّف الكتب فرمي بافتعال العربية وتوليد الألفاظ وادخال

(٢٢) ابن جني ـ الخصائص ـ ٢ / ٢٥.

ما ليس في كلام العرب في كلامها». أو: «وعثرت من هذا الكتاب (الجمهرة) على حروف كثيرة انكرتها ولم أعرف مخارجها، فأثبتّها في كتابي في مواقعها منه، لأبحث أنا وغيري عنها»[٢٣]. ولم ينج كثيرون من العلماء الآخرين على علمهم ـ من أن يرموا بالادعاء والاختراع لأنهم لم يمحّصوا.

ج ـ وقد أورد السيوطي[٢٤] طائفة مما روي ولم يثبت، ولم يصح، اما لعدم اتصال سنده، أو لسقوط راوٍ منه أو جهالته، أو عدم الوثوق بروايته. ونتصوّر حين ننظر في الألفاظ الغريبة انها قد وردت في أجوبة بعض اللغويّين غير الموثوق بهم، إذ سئلوا مثلاً عمّا يعرفون من ألفاظ مثل (المستلقي). فأبوا الّا الاجابة ولو بما يصطنعونه ـ تبجّحاً، أو طمعاً بمال ـ فقالوا مثلاً: الجلنظي، والمسلنقي، والجلعبّ، والجلخدّ[٢٥]... ومثل هذا يحمل بذور اصطناعه في لفظه الذي ترفضه العربية، ولا تعرف له مثيلاً في نصوصها ولا أذهان متكلّميها المطبوعين.

وهو مما يسيء إليها أيضاً: فالعربية لا تغتني بمثل هذه الألفاظ، ولا داعي للادعاء بأن بعض الألفاظ الممجوجة محسوب فيها.

---

(٢٣) انظر الأزهري: مقدّمة «التهذيب» ـ والسامرّائي «الفعل، زمانه وابنيته» ـ باب الرباعي. وهذا يفسّر نقل اللغويّين ما يشكّ في أمره. وسبب انتقاله من كتاب إلى كتاب، دون تمحيص.

(٢٤) انظر: «المزهر» ـ ١ / ١٠٣ وما يليه.

والحقيقة ان ذلك كان ذا فائدة للّذين اخترعوا وليس للعربية. ولعلّهم فطنوا للمضرّة ولم يأبهوا!

انّ العمل اللغوي يعتمد القياس والانسجام، فإذا اختلّ القياس اضطرب العمل كلّه: «أجمع أهل اللغة على ان للغة العرب قياساً»(٢٦) ولا أجد هذه الألفاظ الّا مما يزعزع هذا القياس والانسجام، فلا تقع في نفس المطبوع على العربية الّا الوقع السيّء. ونحن ندرك ان في كل لغة شذوذاً. لكنّ الشذوذ يبقى في اطار النسق اللغوي قريباً من ائتلاف حروفه ومعترفاً به في اللغة، لا منقولاً على سبيل الاستغراب والانكار.

د ـ أما لماذا تناقل القدامى المغلوط، ولماذا وقع في المعاجم؟ ولماذا وضعه الواضعون؟.

فإنّ الذي قد حملهم على الوضع هو في الغالب التنافس والطمع بالاعطيات والتباهي بالمعرفة والحرج عند السؤال في المجالس حتى قال الخليل(٢٧): «ان النحارير ربّما أدخلوا على الناس ما ليس في كلام العرب ارادة اللبس والتعنّت».

---

(٢٥) يقول في «شرح الشافية» (١ / ١١٢ ـ ١١٣): «ما جاء على مثل احرنبى واجلنظر... مشكوك فيه».

(٢٦) «الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس ص ٣٣.

(٢٧) انظر «الصاحبي في فقه اللغة» ص ٣٠ ـ

وعن ابن نوفل من «المزهر»[28] : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعته مما سمّيته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمّي ما خالفني لغات» .

– ومن أسباب وقوع المفتعل أيضاً نقلهم لما يجهلون أمره فيحملونه على الموات وينقلونه مع ذلك : ففي «الجمهرة»[29] مثلاً : «هميسع اسم ... ان هذه الأسماء مشتقّة من أفعال قد اميتت وقدم الزمان بها» .

– ومن أسباب وقوع المصنوع أيضاً نقلهم على التساهل ، ما كانوا يعتبرونه مولّداً فاشياً . وننقل عن ابن جني[30] : «حتى كأن أبا اسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب – وسبط وسبطر – ودمث ودمثر» ... وأنقل هذه «الطرفة» من «المزهر»[31] : «وقد شذّ من الفعل بناء جاء سداسياً على غير وزن السداسي ، وليس أوّله همزة وصل ولا تاء . وهو قولهم (جحلنجع = فعلنعل) ! وقد نسب هذا الفعل الشاذ إلى أبي الهميسع من اعراب مدين . وكانوا لا يفهمون كلامه» !

---

(٢٨) المزهر للسيوطي ٢ / ١٨٤ .

(٢٩) ابن دريد «الجمهرة» — ٣ / ٣٧٢.

(٣٠) ابن جني : الخصائص — ٢ / ٥٢ .

(٣١) السيوطي : المزهر— ٢ / ٤٢ .

ومع ذلك ترى لغوياً مهمّاً كالسيوطي ينقل اللفظ والميزان.

— ولعلّ بعض ما دسّ على اللغة كان مما شاع عند العامة اصطنعته بزيادات غير قياسية، كما سنوضح، على الأصول الفصيحة، أو قلبته أو غيّرت حروفه وأصواته، مما يشيع في كل زمن ونعرفه نحن اليوم. أو هو مما صاغته عجمة الأعاجم وعرف قليلاً أو كثيراً في أسواق العامة، ثمّ جاء من اللغويّين من يريد أن يباهي بالمعرفة فسرد طائفة من هذه الألفاظ على أنها عربية معروفة.

وإذا كانت الاستعانة بما يولّده الناس في حياتهم اليومية ممّا يغني اللغة ذخراً ضرورياً أحياناً، فيجب أن يكون ذلك على الأقل مما يضعه المطبوعون على هذه اللغة، ومما لا يمجّه الذوق ولا ترفضه الفصاحة ولا الأصول.

ولا بدّ من التحقيق النصوصي والاحصاء لتنقية اللغة من المخترع والمدسوس. وذلك ضروري لكل دراسة بنيانية صحيحة ولكل تصنيف معجمي سليم.

خامساً — صيغ الرباعي الذي يقال له المجرّد وأوزانه.

— لا بدّ بعد هذا العرض المستفيض للنظرية القديمة في مسألة الرباعي وبناه ومناقشتنا النقدية لابن فارس في «معجم المقاييس» لا بدّ من أن نعود إلى استخلاص ما نراه في حقيقة هذا الرباعي وبناه ومزيداته وموازينه.

- نرى انّ الرباعي الذي يقال له المجرّد، يضمّ ثلاثة فصائل كبيرة من الصيغ، هي كما يلي:

أ - الرباعي المزاد بشكل غير قياسي:

ومن فروعه الخاصة، (وان من معتمد بنياني آخر) ما جاء من «مطّ» الجذر، أو تكرار أحد حروف البنية نفسها. مثل (زهزق من زهق) و(جلبب من جلب). وكذلك ما جاء من فك ادغام - فعّل - والابدال.

ب - الرباعي المأخوذ من جامد أو دخيل، أو من صيغ بالنحت (نادراً) والأصول هنا ليست «جذوراً» بالمعنى الأصيل.

ج - الرباعي الذي يقال له المكرّر، أو المضاعف. وهو القائم على ترداد جذر ثنائي قديم. مثل: (هم) وتعطي الرباعي (همهم) بتكرار الجذر. (وزل، زلزل - وجر، جرجر)... والجذر هنا ليس «رباعياً أصيلاً، مجرّداً».

- ومعلوم انّ للرباعي «المجرّد» بكل وجوهه، وزنا واحداً يزن مختلف أنواع الصيغ التي ذكرناها له. وهذا الوزن هو - فعلل - وسوف نستعرض صيغ الرباعي الذي يقال له المجرّد، وننظر في مدى مطابقة (فعلل) هذا كوزن لهذه الصيغ. ثمّ نتناول بعد ذلك ما يقال له «مزيدات الرباعي المجرّد» بدراسة مماثلة.

١ - ما الوزن الصحيح؟ وما هي حقيقة - فَعْلَلَ - ؟

أ ـ يذهب الكوفيّون إلى انّ النهاية في جذر الفعل ان يكون على ثلاثة ، وما زاد على ذلك فهو مزاد . وهكذا فهم يزنون ما كان ثلاثياً على وزن (فعل) وأما ما زاد على ذلك نحو (دحرج) فيختلفون فيه فنهم من يقول انه لا يزن شيئاً من ذلك ، وإذا سئل عن وزنه قال لا أدري . ومنهم من يزن فيقول في وزنه انه على « جعفر » .

أما البصريون فيزنون ذلك على (فعلل) فهم يزنون الحروف الأصول على (فعل) . وما يزيد على ثلاثة منها فبلام ثانية وثالثة ... أما الزائد فيذكر بلفظه (كالتاء والنون وغيرها مما يزاد داخل الصيغ)[٣٢] ..

ب ـ ونعرض ذلك كلّه للمناقشة فنقول : انّ الاستغناء عن وزن مئات الصيغ مما يقال له « الرباعي المجرّد » ، أو وزنها على « جعفر » ليس أمراً منطقياً ، خصوصاً عندما يخضعون له جميع أنواع الصيغ وكأن الوزن صورة صوتية لا غير . فقد ورد في « جمهرة ابن دريد » مثلاً[٣٣] : « قالوا تقّ تقًّا ثمّ اميت هذا الفعل وردّ إلى بناء « جعفر » فقالوا تقتق . وإذا أرادوا أن يثبتوا ان نون (عُرُنْدْ) ليست أصلية مثلاً ، قالوا : انّ ليس في بنات الأربعة ما هو على مثال (جُعْفُر) . وطالما أنّ أصل الوزن المتعارف عليه هو

---

(٣٢) انظر ـ « الانصاف في مسائل الخلاف » : مسائل « الخلاف » المتعلقة بالوزن .

(٣٣) الجمهرة ـ (١ / ٤٢) .

(فعل) فلننطلق منه لاصلاح القاعدة المعتمدة بالنسبة إلى الرباعي «المجرّد» ومزيداته ومشتقّاته، حيث نرى ذلك ضرورياً وممكناً. ولنعتمد بعد التحليل والمناقشة «قاعدة وزان» معقولة وشاملة.

ـ نلاحظ انّ في (فَعْلَلَ) تكراراً للحرف الأخير (اللام) وهذا التكرار يعني في لغة الوزن الدقيق انّ الحرف الأخير من الصيغ التي يزنها (فعلل) يجب أن يكون مكرّراً. وهذا يعارض الواقع اللغوي لهذه الصيغ جميعاً، إذ يندر أن تجد أفعالاً يتكرّر فيها الحرفان الأخيران. وهو يقع في أفعال معدودة عن طريق «مط» الجذر الثلاثي: (فعل: فعلل = جلبب... الخ). أما هم فيزنون مثل هذا على (فعلل) أصلاً ويزنون عليه كذلك كل ما هو على صيغة (جعفر) عند الكوفيين. لكننا نرى انه حين يكون الحرف الأخير مختلفاً عن الحرف الثالث يجب أن يكون الحرف الأخير في الميزان (فعلل) غير اللام. والذي نراه إذا ان (فعلل) هذا ليس أكثر من رمز صوتي صيغ من «مطّ» (فعل) وقد كرّروا اللام لأن المجرّد الثلاثي هو في الفاء والعين واللام (وهو من صنيع مدرسة البصرة) وقد أرادوا التدليل على أن هذا الرباعي «مجرّد» من طريق عدم ادخال أي حرف جديد من غير حروف (فَعَلَ) وآثروا تكرار اللام، كما رأينا، على أن يجعلوا لهذا الرباعي حرفاً جديداً يضاف إلى (فعل).

ج ـ ونضيف: انّ الدراسة الحقيقية لصيغ الرباعي التي نحن بصددها، تظهر أن لها أوزاناً غير (فعلل) هذا الذي يسقط

كوزان. ونوضح قصدنا من تسميته بالوزن «الصوتي» بالقول: إن الوزن الحقيقي صيغة رمزية تعتمد كمقياس وهو الذي يزن «جذراً أصيلاً»، وتطابق أوضاع حروفه الرامزة بالتراتب والمقابلة أوضاع الجذر، ثمّ تدخل الزيادات نفسها التي تدخل الجذر في المواضع المقابلة لها على هيكل الوزن. وتضاف إلى هذه المطابقة «الصورية» الرمزية مطابقة صوتيه متكاملة بين الصيغة ووزنها[٣٤].

ك ت ب ـــ ك ا ت ب ـــ ا ن ك ت ب ـــ ك تّ ب

فَ ع لَ ـــ ف ا ع ل ـــ ا ن ف ع ل ـــ ف عّ ل ... الخ

أما الوزن الصوتي فهو هيكل من حروف لا تطابق بصورتها الرمزية الصيغة التي تدّعي وزنها، وإنما تحمل على هيكلها «أصوات» الصيغة فقط:

(فَعْلَل = ـــَ ـــْ ـــَ ـــَ: فتحة، سكون، فتحة، فتحة).
وهو يزين مثل: (دحرج) و (عَلْمَنَ) و (همهم)... وغيرها، على (ايقاعه) سواء بسواء.

٢ ـــ «فَعْلَلَ» والأفعال التي تدخلها زيادات غير قياسية:

---

(٣٤) والوزن ومولّداته أقيسة بنيانية رمزية وظيفية يثبّتها التواتر الذي اعتادته العربية في بناء البنى والمزيدات والمشتقات، والايقاع الداخلي المألوف للّغة العربية.

أ ـــ للجذور التي تدخلها زيادات قياسية في العربية: نرسم حروف الزيادة حين نضع وزن الكلمة الجديدة، في الأماكن المقابلة لها من الوزن. وانسجاماً مع هذا المبدأ، فإنّ حروف الزيادة غير القياسية، يجب أن ترسم نفسها وفي المواضع نفسها من الجذر الذي دخلته ومن الوزن المقابل له. وعليه، فالأفعال التي تصاغ رباعية بزيادة نون على الثلاثي، مثل (خلبن) تكون مثل (فعل+ن) (مع تسكين العين لأسباب صوتية أي لعدم وقوع أربع فتحات متوالية) وتكون: (فعلن) لا (فعلل). أولاً، لأن في (فعلل) تكراراً للحرف الأخير، وهذا مغلوط لأنك لا تجد هذا التكرار للحرف في الأفعال التي يزنها، ولأن الحرف الأخير الدخيل هو حرف يتكرر وقوعه مثل الميم والجيم وسواها وهو حرف زيادة غير قياسية. ويجب أن نتصرّف به مبدئياً، كما نتصرّف بحرف الزيادة القياسي، أي أن نرسمه نفسه في موضعه من الوزن.

انّ (ك ت ب) مثلاً، تزان على (ف ع ل) ثمّ إذا دخلت الهمزة أولها نرسمها في الميزان (فعل) في موضعها، فنقول: (أف ع ل) ونعدّل الصيغة. وإذا دخلت الألف والنون (انكتب) نرسمها كذلك في موضعها المقابل من الوزن بحروفها وأصواتها ونقول: اِنْكَتَبَ = اِنْفَعَلَ... الخ.

ونستمرّ بهذا التنسيق إذا في رسم صور الأبنية وأوزانها، واستطراداً تكون (خلبن = فعلن) و(بلسم وبرعم = فعلم). وهكذا نفعل أيضاً بحروف الزيادة التي تأتي تصديراً وحشواً،

ونرى أنها تتكرّر وتظهر في عدد من المواد، مثل: (جمهر = فعهل) (زمجر = فمعل) (شقلب: شفعل) (بلطح = فلعل) الخ... والأفعال التي تأتي والباء في أوّلها مثل: (بزعر) و (بركل) و (بزمخ) فوزنها على (بَفْعَل)... وهكذا.

ب — هذا، وغير صحيح وزن أمثال (بركل) على (فعلل) ليس فقط للخطأ الذي في الوزن من تكرار الحرف الأخير، كما ذكرنا، بل كذلك لأن حرف الزيادة في الكلمة هو في أوّلها (ب + ركل)، فإذا وزنت على (فعلل) تصبح هذه في مقابلتها لوزنها كما لو ان حرف الزيادة قد وقع في الآخر لا في الأول. ان عدم رسم حرف الزيادة كل مرة في موضعه يجعل الوزن مختلاً ومغلوطاً.

ج — الأصح إذا من الناحية «المبدئية»، وللتفسير اللغوي التاريخي الصحيح أن نعتمد التفسير اللغوي والوزاني الواقعي الذي رأيناه. انّ الوزان من الناحية الصرفية أو النحوية ليس مجرّد توقيع للحركات والسكنات على طريقة وزن الايقاع في الشعر. (وفعلل يبدو هكذا ميزاناً صوتياً). ووضع القاموس التاريخي للألفاظ في اللغة العربية، وهو ضرورة مهمّة، لا بدّ من أن يحتاج إلى معرفة دقيقة بالأصول ومواردها وبالموازين المطابقة الصحيحة والتعديلات المورفولوجية والمفهومية الخاصة التي توقعها الزيادات. والتفسير اللغوي والوزاني الصحيح يقتضي أن نلحظ في البنى المركّبة على الرباعي (مما قال ابن فارس مثلاً بنحته وسواه)

أن نلحظ ما زيد فيها من حروف زيادة غير قياسية ، وأن نلحظها في الأبنية التي تتولّد منها أو تترتّب عليها ، والمهم أن نرسم موازينها بمراعاة بنيوية مناسبة ودقيقة حتى يناسب كلّ حرف ، حرفه في الميزان .ونعتمدعلى قاعدة عملنا في أمثلة(خلبن) و (بركل)... الخ ونتابع ذلك .

وأقول انّ هذا العمل مبدئي ويترتب على ذلك بالتالي:

— عدم صلاحية وزن (فَعْلَلَ) المستخدم هنا لقياس مثل هذه الأبنية والصيغ .

— ووجوب رد الافعال إلى الثلاثي كي نضع لها أوزانها ، فيتكوّن لدينا مبدئياً ، وبعد التدقيق فيها وفي أصولها ، أوزان أخرى . وهذه الأوزان تساعد كثيراً في التصحيح اللغوي والعمل المعجمي الدقيق .ومن أمثلتها :بفعل — فعلم — فعلن — تفعل .. الخ .

وصحيح انّ هذا يخلق عدداً اضافياً من الأوزان ، واننا نكون قد وضعنا في بعض الأحيان وزناً لا ينطبق الّا على كلمات قليلة [٣٥] . لكنّنا نوضّح انّ تكثير الأوزان ليس هو الهدف المراد

---

(٣٥) نحن نعرف على كل حال ان الكثير من الأوزان الشائعة المعروفة (وبعضها مغلوط) قد جعلت لألفاظ قليلة محدودة ، مثل وزن (افعلّ) و (افعوعل) وخصوصاً (افعنلل)... والمزيدات الأخرى التي بنيت على (فعلل) . وان بعض ما سنحصل عليه من أوزان يفوق عدد مواده مواد الأوزان المذكورة . ونحن

من دراستنا لهذه الصيغ ، وإنما هو تصحيح مبدأ الوزان. والاعتماد على هذه الطريقة ضروري في دراسة كل ما ينتج عن الرباعي كذلك.

٣ — «قاعدة الوزن» — (اقتراح الميزان) —

ما الحل إذا في أمر الميزان؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأمانة اللغوية ومبدأ الشمولية والانسجام والاقتصاد في اللغة ، لوضع ميزان يصحّح الخطأ ويسهّل الدراسة على المتعلّمين؟

نرى ان يضبط أمر ميزان الرباعي (فعلل) بالشكل التصحيحي التالي ، وعلى مرتبتين أو مستويين ، ويكون هناك بالنتيجة :

أ — المستوى الأول : «الوزن المطابق» — أو الوزن الخاص — : لأنه وزن دقيق مطابق للصيغة الرباعية المزاده بشكل

على كل حال لا ندعو إلى «الانفلاش» والتعميم في المطلق فهدفنا تحقيق الدقّة والصحة في فهم تكوين البنى وموازينها ، مع حساب النادر والشاذ. ووضع مقاييس الوزن الصحيح والحؤول دون الأخطاء التي استمرّت نتائجها حتى اليوم. وأذكر أمثلة على بعض «المبالغات» القديمة : لقد ذهبوا إلى تخريج وزن لكل لفظة ، وان نادرة ومن ذلك انهم واجهوا ألفاظاً مثل (سفرجل) فاختلفوا فيها (مع انها من الأعجمي والجامد) وقال بعضهم انها مما لا يزان ومنهم من قال : بل هي على (فعلجل) (انظر — همع الهوامع — ٢ / ٢١٣).

انّ القياس ليس للجامد المعروف كذلك في كتب اللغة ، فالمقاييس أدوات قياس تستخرج من البنيان اللغوي المولّد الشائع وتصير عادات صوتية راسخة يجوز أن يقرّب الجامد أو الدخيل منها مقاربة لرَوزه وتفحّصه ، ولا ضرورة لأن نخترع وزناً لكل جامد أو دخيل.

غير قياسي ، على ما فصّلناه . وهو للمطوّلات والقواميس التاريخية والكتب المتخصّصة .

ب ــ المستوى الثاني : « الوزن الشامل المقتصد » ــ والمصحّح ــ : لخدمة المتعلّمين وأمور الدراسة ، ولما لا جذر أصيل له من الرباعيات .

ــ انّ الدراسة البنيوية ترى أن « اللغة كسائر التنظيمات ، تخضع لقوانين الشمول والانسجام والاقتصاد » ، (٣٦) وتميل بالتالي إلى دقّة التنظيم والنظر الموضوعي ، لذا نقول انّ المقترح هو :

على المستوى الأول : بعد اكتشاف الرباعي المزيد واحصائه ، وبعد اكتشاف حروف الزيادة غير القياسية ومواضعها بالدراسة والتتبع ، يُعْمد ، للكتب المتخصّصة والمعاجم وحيث تدعو الحاجة ، إلى بناء « الصيغة المطابقة » لهذا الرباعي وتكوّن هكذا أوزانه الحقيقية المطابقة بالزيادة الحرفية الحقيقية على (فَعَلَ) وفي المواضع المطابقة وتبقى بالطبع المزيدات القياسية الرباعية المعروفة (أفعل ، فاعل ، فعّل) على حالها ، فالكلام هنا على وزن الرباعي غير القياسي .

أما على المستوى الثاني : فنعتمد الوزن « الشامل

---

(٣٦) انظر : الدكتور ريمون طحّان : « الألسنية العربية » ــ طرّة الكتاب .
ــ دون أن تقسر اللغة على ما ليس فيها ، أو تتجاهل الشاذ أو النادر لأن الدراسة الوصفية موضوعية .

المقتصد» لخدمة المتعلمين من جهة، ولوزن الرباعيات التي ليست لها جذور أصيلة أو تاريخية و«للمنحوت» (إذا وُجِد) وللمأخوذ من جامد ودخيل. انّ هذه الصيغ الرباعية غير القياسية تعتبر على المستوى «الصوتي» العام وعلى مستوى الاستخدام كأنها من مستوى قياسي واحد. لذا يقولون لجميع هذه الصيغ: صيغ الرباعي «المجرّد». ونرى حيث يتوجّب أن يستخدم مثل هذا المصطلح، ولخدمة المتعلمين، ولصحة القول في مواضع بما يسمّى «البناء الغالب»[٣٧]، وانسجاماً مع ما أسلفنا من ضرورة تجاوز (فعلل)، نرى إذاً: أن يكون وزن الرباعي حين يستخدم في صيغة التعميم على لفظ «المجرّد» أن يكون على وزان (فَعْلَنَ) لا (فَعلَلَ).

وهذا يعتبر ضرورة مهمّة كذلك لتسهيل وزن المشتقات وسهولة تخريجها وفهمها أيضاً. «والنون حرف من حروف الزيادة. أغنّ، ومضارع لحروف اللين، وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع. فألحقوا النون في ذلك بالحروف الليّنة الزائدة». كما يقول ابن جني[٣٨].

ونحن نستثني من ذلك صيغة الرباعي الذي يقال له

---

(٣٧) يقول ابن سيده (المخصّص ١٤ / ١٢٧). «وهذا البناء هو الغالب... والغالب كالقياس وان لم يكن مستحقاً.. لاسم القياس...) وسيبويه يقول في مثله: (انظر الكتاب: ٢ / ٣٣٤ «انه صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف».

(٣٨) الخصائص ١ / ٢٦٣.

«المكرر» (أو المضاعف) فوزنه المطابق هو: (فَعْفَعَ) انسجاماً مع مبدأ تكرار الجذر. وسيأتي بيانه.

٤ — صيغة «المكرّر» أو المضاعف، ووزن (فعلل)

انّ الأفعال المضاعفة أمثال: جمجم، زلزل، دمدم.. يكون من المغالط للأصول اللغوية وزنها على (فعلل). انّ هذه الأفعال ليست على «المجرّد» بالمعنى التقليدي لكنها مركّبة من مقطعين صوتيين مكرّرين يتألف كلّ منهما غالباً من «جذر» ثنائي قديم، وقد دخلت الثنائيات ذوات الدلالة الفعلية في الاستخدام اللغوي العام مثلّثة بشدّ أو بمدّ صوتي، أو بزيادة حرف.

انّ الرباعيات التي نحن بصددها، تتألف إذا، من مقطعين اثنين من هذه الجذور الثنائية أي من تكرار الجذر مرتين. وكل مقطع صوتي من هذين، ميزانه: (فع) ويكون ترداد الجذر مرتين إذا، على صيغة (فع + فع) = فَعْفَعَ. و(اللام) لا وجود لها هنا. لأنها رمز الحرف الثالث في الجذر الثلاثي، وبالأحرى لا وجود للّامين اللتين تحتمان الوزن (فعلل) ويكون وضع هذا الوزن لمثل هذه الصيغة مغلوطاً لأنه لا يستند إلى واقع في المقابلة كي يصحّ كميزان. ويكون وزن الرباعيات التي بترداد مقطعين جذرين (فعفع) إذاً: هم + هم = فع + فع = فَعْفَعَ
جر + جر = فع + فع = فعفع.

وانّ عدم وزنه على (فعفع) يسقط اسم المضاعف (أو

المكرّر) عنه، ويلغي رمزياً وجود المقطع — الجذر (فع) مرتين. ويغالط الواقع[39].

٥ — قواعد اشتقاق الرباعي من المنحوت أو الجامد أو الدخيل.

أما أخذ الأفعال الرباعية من دخيل أو جامد، فإننا خرجنا من دراسته بقواعد تركيبه على الرباعي. ونوضّح ذلك باستعراض الأسس والقواعد المستخرجة التالية:

أ — الأفعال التي تؤخذ من الألفاظ الجامدة الثلاثية المعروفة تصاغ: اما بتضعيف الحرف الأوسط من الكلمة، وبصياغته على (فعّل) مثل:

زَهْر = زهّر — مِلْح = ملّح — روض = روّض —
غرب = غرّب — سَحَر = سحّر... الخ.

(٣٩) وقد ذكروا مضعّفات لم تكن من جذور ثنائية، وإنما اشتقّت من أسماء، وصورتها صورة المضعّف (مثل وصوص: نظر من الوصواص وهو الثقب الصغير) لكن الواقع الصوتي (وربّما التحقّق التاريخي) يثبت عليها «البناء الغالب» (المكرّر) ونعتبرها بالتالي ملحقة (بفعفع). وقد ذكر الأب نخله اليسوعي (في غرائب اللغة العربية ص ٢٨) انّ ما كان على وزن (فعفع) قد يشتق من أصول اسمية وفعلية أو حتى حرفية (مثل عَنْعَنَ وفأفأ) لكن ذلك لا يغيّر شيئاً جوهرياً بالنسبة إلى الواقع الوزاني اذ يبقى على — فعفع — على أساس انه تكرار لمقطع صوتي ثنائي. وقد كان الزجّاج يرى انّ هذا الرباعي هو من ثلاثي يتكوّن من طريق تكرار فاء الكلمة بين العين واللام. (انظر ابن جني — الخصائص ٢ / ٥٢).

— أو بزيادة حرف على الثلاثي، وبنائه على فَعْلَنَ (فعلل). لكنّه قليل، وعامي مولّد غالباً، مثل: (صَخْر = صَخْرَجَ)...

— وكذلك يكون من الثلاثي الدخيل، فتقول: (كَسْم: كَسَّمَ — وطرز: طَرَّز)[٤٠]...

ومثل هذا ليس كثيراً. لكنّ حريّة التوليد ليست ممتنعة على أحد، شرط الحاجة ومراعاة الفصاحة والذوق وقواعد الانسجام اللغوي.

ب — وقد يؤخذ رباعي من الألفاظ الجامدة الثلاثية (ومن بعض الدخيل) بأن يصاغ رباعي منها على صيغة (أفعل) أيضاً. وتجده خصوصاً في بضعة ألفاظ تدلّ على (التحوّل إلى) أو (الدخول في... المكان أو البلد) وتأخذه من الاسم بأن تزيد الهمزة على أوله وتبنيه على صيغة (أفعل). مثل: أنجد (من نجد)

---

(٤٠) ولا ننسى أن صيغة فَعَّلَ (من الناحية الصوتية وفي وزن الشعر) مساوية لوزن فَعْلَنَ (فعلل) فَعَّلَ، مَفْعَلَ، فَعْلَنَ.
— انّ الأفعال المشتقة من منحوت، جامد أو دخيل، والتي تزان عادة على (فعلل) ليس لها جذر «أصيل» بالمعنى التاريخي. «وأصول» الدخيل أو المنحوت هي من «تجميع» لحروف في صيغة معيّنة لم تكن من قبل. ويصير مرتجلاً، بناء على صيغة صوتية تنسجم مع القوانين الصوتية التي تنظّم العربية من الداخل. وهي أوزان اعتادتها سليقة العربي فيزاها من المستوى الثاني وحده إذاً.

وأغرب (من الغرب) وأصبح (من الصبح) وأبحر (من البحر)... الخ[٤١].

ج ـ تؤخذ من الكلمة الرباعية الصحيحة الأحرف في أصلها الجامد أو الدخيل أحرفها جميعاً «كأصل» وتدخل عليها تعديلات صوتية خاصة أي توضع على وزان فعلن (فعلل)، مثل (جورب). والواو هنا حرف صامت مسكّن وليس مدّاً.

د ـ فإذا تضمّن الأصل الرباعي حرف علّة مصوّت يأخذون الحروف الثلاثة الأولى الصحيحة بالتراتب ويزيدون حرفاً لصياغة معنى الفعلية. والحرف المزاد غالباً ما يكون النون. ثمّ يبنون ذلك على الميزان «فعلن»:

تـــراب = ت ر ب + ن = تـــربن (فـــعـــلن).
ـ وسخام = سخمن... مثله.

هـ ـ وإذا كانت اللفظة من «فوق الرباعي» في حروفها، فإنهم يصيغون منها فعلاً رباعياً كذلك بأن يأخذوا الحروف الأربعة الأولى الصحيحة بالتراتب كأصل، إذا لم تتضمن

(٤١) فإن كان من مثل (عراق) تؤخذ الحروف الصامتة الثلاثة الأولى بالتراتب «كأصل» ويصاغ على أفعل (أعرق: دخل العراق أو توجه إليه). وأخذ الحروف الثلاثة الأولى أو الأربعة الأولى الصامتة وبالتراتب واسقاط حرف العلّة (أو استخدامه كحرف مسكّن صامت، ان احتجت إليه) قاعدة عامة في بناء الصيغ على اختلافها كما نرى.

الحروف الأولى حرف علّة في صيغتها المعرّبة، ويبنونها على (فعلن) (فعلل المصحّح). ومن أمثلته:

كهرباء = وتصير = كَهْرَب.
ومغنطيس = وتصير = مَغْنَطَ.
وبستريزه = وتصير = بَسْتَرَ.

و ـ فإن تضمّنت الحروف الأربعة الأولى من الكلمة «فوق الرباعية» حرف علّة ومدّ، يهمل وتؤخذ الحروف الأربعة الأولى غير المصوّتة على التوالي وبالترتيب ويبنى على مثال فَعْلَنَ (فعلل السابق) مثلاً:

يرناء: يَرْنَأَ ـ دستور: دَسْتَرَ ـ ابليس: أَبْلَسَ ـ هيدروجين: هَدْرَجَ[٤٢].

(ومعروف ان الجذر الأصيل، كما يدلّ عليه التعريف، يتألف من حروف غير مصوّتة).

ز ـ فإن كانت الكلمة خماسية أو سداسية تتضمن ثلاثة حروف غير مصوّتة فقط، والباقي حروف مدّ، فإنهم يضطرّون إلى أخذ الحروف الثلاثة غير المصوّتة، وأول حرف علّة في مكانه. ولكنهم يستخدمون حرف العلّة هذا، تعويضاً، كحرف صامت

(٤٢) انظر الأب نخله اليسوعي: (غرائب اللغة) وغالباً ما يأتي مثل هذه الألفاظ من التوليد العامي، أو لحاجات الاستخدام العلمي أو الصناعي...

لا كحرف مد. ويبنون الصيغة على فَعْلَنَ. مثلاً: شيطان = شيطن ــ بيطار = بيطر ــ نيشان = نَيْشَنَ [٤٣] ...

ــ والواقع انّ أي وزن يوضع لهذه الصيغ سيكون رمزاً صوتياً لصيغتها فقط. لأن «أصولها» ليست جذوراً «تاريخية» أساسية [٤٤]. وإذا شئنا أن تشمل صيغة ما يقال له «الرباعي المجرّد» مثل هذه الصيغ أيضاً. وأن نجعل لها ميزانه ــ كميزان صورة وايقاع ــ (ويبدو هذا ضرورياً لنظام العربية ومبدأ الشمول والانسجام) فلنستخدم هنا أيضاً (فعلن) لا (فعلل). وهذا ما نفعله.

٦ ــ في ما يسمّى «مزيدات الرباعي المجرّد».

أ ــ وهي الأوزان التي صيغت كصور لمزيدات الرباعي

---

(٤٣) وهناك استثناءات قليلة لهذه القواعد بالطبع. وذلك لأسباب صوتية خاصة بالصيغ الأولى عموماً. فقد زِيْنَ مثلاً الفعل المأخوذ من الايطالية (جيرو) على وزن (فعّل = جيّر) وذلك لأنه يضم حرفي علّة ومدّ. (اعتبر كأنه من «جير») بتسكين أول حرف علّة واستخدامه تعويضاً، كأنه حرف صامت. ثم جعل على (فعّل) وفق القاعدة الأولى. وكأنه بذلك يعود إلى الانسجام ومثله يقاس عليه. وقد عرفت (ناور) على (فاعل) لظروف صوتية أيضاً...

(٤٤) ومبدأ تأصيل الفرع معروف. ولا مشكلة في اعتبار القليل المشتق من جامد ثلاثي مثل (صخرج = صخر+ج) وكأنه من جذر ثلاثي عربي بزيادة غير قياسية. فمبدأ التوسع في الاشتقاق أتاح استخراج أفعال من الأسماء إذا حسن ذلك، وجعله قياسياً.

«فعلل»، وهي مبدئياً في ثلاثة أوزان شائعة: تَفَعْلَلَ — اِفْعَنْلَلَ — إِفْعَلَلَّ.

وقد ذكروا في المطوّلات أوزاناً أخرى نادرة لم يوثّقها جميع اللغوين. وسوف ننظر فيها. ونعتقد انّ هذه الأوزان الثلاثة الأساسية مغلوطة مبدئياً بناء على اعتمادها على مغلوط من جهة، ولأسباب أخرى خاصة بها أيضاً كما سنرى. ويظهر انّ أقلّها افتعالاً نسبياً هو (تفعلل) لأنه بزيادة تاء على أول فعلل فقط. وزيادة التاء هذه بسيطة شائعة في العربية. ولذا يسمّى مثله «المزيد التائي»، إذ يكون كأنه تابع للوزن الأول ولمطاوعته.

— ونعتمد أولاً للمزيد التائي (تفعلن) لا (تفعلل) مستندين إلى مبدأ الاقتصاد والشمول فيما يصحّ من صيغه وعلى قاعدة المستويين للوزان كما بيّناها.

ب — وقلنا بأنها مغلوطة لأسباب أخرى خاصة بها أيضاً، لأن أوزاناً مثل: (إِفْعَنْلَلَ) و (اِفْعَلَلَّ) غريبة في اصطناعها. فلست أدرى كم من الصيغ العربية تنتهي بحرف واحد مكرّر ثلاث مرات، كما يقتضي الوزن (افعللّ). والوزن الآخر (افعنلل) ليس أقل غرابة أيضاً. والحقيقة انّ مثل هذه الأوزان بعيد عن الدقّة، وان أكثر ما يزنونه عليها إنما هو مما زيد فيه على الثلاثي زيادات غير قياسية، فلم ينظروه هكذا وحاروا في وزنه، ففسّر تفسيرات مغلوطة، بالنحت أو بزيادات لم تكن صحيحة، أو

قيل أحياناً انه «مما وضع وضعاً». وجعلوا له أوزاناً ستكون مغلوطة بالاستنتاج. ويجب وزنه — ان لم يكن مفتعلاً مرفوضاً — على الثلاثي بزيادة حروف الزيادة غير القياسية عليه في مواضعها المقابلة من الوزن وسيراً على المبادئ التي وضعناها بالنسبة إلى أصول الوزن كما سبق. وهذا التفسير الصحيح يحلّ وحده مشكلة التفسير ومشكلة الوزن، ويبعد عن الاصطناع اللغوي. لكن ذلك يظلّ تحقيقاً لغوياً تصحيحياً. فلا ضرورة أصلاً لاشاعة وزن (في غير المطوّلات إذا شئنا) لألفاظ شاذة نادرة. ونعرف أنهم كانوا يقيسون على (افعنلل) مثلاً: احرنجم وافرنقع واقعنسس.. وبعض الألفاظ النادرة التي قد لا تجدها الّا في المطوّلات وليست مستخدمة. ونلاحظ مثلاً:

١ً — ان اقعنسس قد وقع فيه الالحاق. فإذا حذفت سين الإلحاق الثانية وجعلته على اقعنسى، فقد جاء: «ان هذا البناء مرتجل ومشكوك فيه». (شرح الشافية ١ / ٥٤).

٢ً — انّ أوزان هذه الألفاظ مغلوطة برمّتها. فوزن احرنجم على (افعنلل) مثلاً مغلوط لأن اللفظة من (حرج) بزيادة الألف في أوله والنون في وسطه والميم في آخره. والقياس الصحيح يقتضي أن يكون: ا ح ر ن ج م = احرنجم.

ا ف ع ن ل م = افعنلم. لا (افعنلل)

وافرنقع هي من (فرق) ووزنها غير مطابق لافعنلل أيضاً. والباقيات مثلها...

ج — أما (افعللّ) فانهم يدّعون وزن بعض الصيغ القليلة عليه وهي مثل: (اضمحلّ، اكفهرّ، اقشعرّ، واطمأنّ). وواضح انّ هذه الألفاظ من ثلاثيات وقعت عليها زيادات غير قياسية. وهي ليست بالتالي من «مزيدات الرباعي المجرّد». وقد وضعت صيغها ارتجالاً (عامياً) غالباً. ولعلّها صياغة شاذة للمزيد القياسي (افعلّ) الذي يدلّ على الألوان والعيوب والحلى. ولنتحقّق بالتالي من أصلها وحقيقة أوزانها اليوم:

— اضمحلّ —

ضحل الغدير: قلّ ماؤه. يقال: «ما أضحل خيرك» بمعنى ما أقلّه. والمضحل: المكان يقل فيه الماء. أما (محل) فهو: (أجدب)والمحل: انقطاع المطر وجدب الأرض.

واضمحلّ: هي بمعنى القلّة وليس الانقطاع والجدب. وتجدها بالتالي في (ضحل).

— اكفهرّ— يقال: كفّر الليل الشيء= ستره وغطّاه. واكفهرّ الليل: اشتدّ ظلامه — والسحاب: تراكب بعضه فوق بعض (فهو من كفّر بالشد إذاً). واكفهرّ الرجل: عبس — وكهر فلاناً: استقبله بوجه عبوس وقهره... وواضح ان اكفهرّ هي في المعاني المتحدّرة من (كفرّ). والابدال واقع في هذه الأفعال.

— اقشعرّ —

يقال: اقشعرّ جلده: ارتعد، تقبّض، تخشّن، وتغيّر لونه

فهو مقشعرّ. واقشعرّت الأرض : تقبّضت وتجمعّت إذا لم ينزل عليها المطر — والسنة : محلت وأجدبت.

وقشع : جفّ، كشف، فرق. والقشعة : القطعة من الجلد اليابس. والقشع : السحاب الذاهب. والقشع : الرجل المنقشع لحمه كبرا. فإذا استخدم للشعر بالذات، يقال : اقشعرّ شعره (تحديداً) = انتصب. (وهو في القاموس وراء قشع، لا شعر) وواضح من خلال المعاني انّ (اقشعرّ) هو في (قشع) بالذات. والأغلب انها للجلد في الأصل لا للشعر. ووقع الاختلاط بسبب المجانسة اللفظية.

— اطمأن —

طمن وطمأن وطأمن (ظهره) : خفضه. والشيء : أسكنه. واطمأنّ اطمئناناً وطمأنينة : انخفض وسكن وآمن. والمطمئن من الأرض : السهل المنخفض، الساكن. وطمأن وطأمن (الشي) : سكنه.

وهو بالتالي في — طمن — والأغلب انه قد أخذ من : المطمئن من الأرض، من طريق تأصيل الفرع.

— ونرى بعد التحقيق في المعاني أنّ أوزان هذه الصيغ يجب أن تكون كما يلي :

اضمحلّ
افمعلّ وأصلها في — ضحل —

و اقشعرّ
افعلرّ وأصلها في — قشع — (انظر تحقيق المعاني)

و ازمهرّ
افمعلّ وأصلها في — زهر — بمعنى اللمعان.

و اطمأنّ
افعألّ من — طمأن — طمن —

و اكفهر
افعهل من — كفر — كفّر — كفهر.

وقد كانت الزيادات في هذه الصيغ (على غير القياس): الهمزة في أولها جميعاً (بالاضافة إلى التشديد في الحرف الأخير). ثم: الميم (اضمحلّ)، والراء (اقشعرّ). والميم (ازمهرّ)، والهمزة (اطمأنّ) والهاء (اكفهرّ).

وهذه الصيغ إذاً، هي في الأصل من ثلاثيات كما أوضحنا. وقد مالت بعد تحوّلها عن (افعلّ) إلى هذا الوضع الشاذ لأسباب صوتية غالباً. أو لخطأ في الاستخدام على قاعدة تغيير الحروف مما يقع في اللهجات أو في الاستخدام العامي. ولعلّ بعضها كان مخترعاً.

د — وندعو، بعد الذي ذكرناه، إلى تجاوز المفهوم القديم لما يقال له «الرباعي المجرّد» ونعتقد انه لا بدّ من أن يصنّف الرباعي وفق مفاهيم جديدة أوضح وأصحّ. كما نميل بالطبع إلى

تجاوز (فعلل) كوزن، إلى (فعلن) وبالتالي إلى تجاوز تفعلل إلى تفعلن، وتجاوز مثل (افعللّ، وافعنلل...) إلى اعتبار ما كان مثلها على أساس الشواذ. انّ الكلمات التي وضعوا من أجلها بعض الأوزان النادرة والمغلوطة، هي كلمات نادرة، بعضها لا يعرف الّا في المطوّلات اللغوية القديمة. وبعضها اميت. فمن يعرف اليوم في الاستخدام (بل ومنذ زمن قديم): افرنقع واحرنجم واقعنسس...؟ وقد استخدم مثل هذه الألفاظ للابل أصلاً، ولم تعد في الاستخدام. ولا نرى ضرورة لوضع أوزان للشواذ أصلاً: فالصيغة الشاذة أو المهملة، تحفظ كما هي، وعلى هذا الأساس، حتى لا تخلق مشكلة لغويّة وهمية.

انّ الحل الأفضل والأصح في اعتقادنا، أن نعمد إلى المقبول من هذه الألفاظ الموضوعة على الشواذ، فيحصى ويدرس وتعيّن أصوله الحقيقية وتكوّن أوزانه الخاصة — إذا كان ذلك مطلوباً — لمطوّلات اللغة. أما في الاستخدام الحي فيمكن احصاء الألفاظ المتداولة (اقشعرّ، اطمأنّ...) مثلاً وهي قليلة جداً على كل حال. ويمكن أن تحفظ على أنها من غير القياس، هكذا. فاللغة لا تتداول من كل وزن من الأوزان الغريبة الّا بضعة ألفاظ، (أو لفظاً أو لفظين أحياناً). ولنعتبر باللغة الحيّة إذاً. فالشواذ، وحفظه هكذا، ليس أمراً بدعا في اللغة، وفي كل اللغات، بل هو «يؤكّد القاعدة» كما يقول أهل اللغة الفرنسية.

هـ — نظرة في ما يلحقون به من أوزان ومزيدات «خاصة». ان قلنا بافتعال أغلب أوزان «مزيدات الرباعي» فإنّ

اثبات ما يلحقونه بها من ذلك على سبيل الندرة ، لا بدّ من أن يكون أكثر افتعالاً ، طالما انّ أهله يعتبرونه نادراً أصلاً.

ويلحقون بالاوزان الأولى (تفعلل ، افعنلل ، افعللّ) : ستة أوزان أوّلية يضيف إليها السيوطي أوزاناً أخرى. والواقع انّ مبدأ تجميع الأوزان على طريقة السيوطي لم يكن دائماً مقبولاً. فلقد ذكر وزناً لكل لفظة مشتقة من اسم على سبيل الندرة أو الارتجال أو الشواذ أحياناً[٤٥] . والأوزان الستة الملحقة هي (مع الشواهد المذكورة في كتبهم)[٤٦] :

١) فَيْعَلَ (يفيعل) : مثل بيطر
٢) فَوْعَلَ : « صومع
٣) فَعْوَلَ : « جهور
٤) فعلل : « جلبب (وهو ذو الحرف الأخير المكرّر)
٥) فعلى : « جعبى
٦) فعنل : « قلنس.

وقد ذكر ابن جني الاوزان الخمسة الأولى فقط[٤٧] وأضاف

---

(٤٥) انظر السيوطي — المزهر ٢ / ٤٠ — وسوف نستعرض ما أضافه (وانظر الحاشيتين السابقتين).

(٤٦) انظر المزهر للسيوطي ٢ / ٤٠ — ٤١ — و «الكتاب» ٢ / ٣٣٤ و «الخصائص ١ / ٢٢١.

(٤٧) ابن جني — الخصائص — ١ / ٢٢١ — وقد ذكرها سواه (كسيبويه) أيضاً.

السيوطي الوزن الأخير. وقلنا انه قد أضاف أوزاناً أخرى[٤٨] وسنذكرها هنا، ثمّ ننظر في واقع هذه الأفعال والأوزان جميعاً.

— لقد صنّفت هذه الأوزان باعتبار «مواضع وقوع حروف الزيادة فيها». فكانت بحسب السيوطي[٤٩] :

أولاً = المصدّر بحرف :

يَفْعَلَ (يُيَفْعِلُ)	: يرنأ (صبغه باليرناء : أي الحنّاء)
تَفْعَلَ	: ترمس (سوّى التراب على الرمس)
نفعل	: نرجس (مزجه بعطر النرجس)
هفعل	: هلقم (ابتلع)
سفعل	: سنبس (تكلّم) (ونبس السرّ: كتمه)
مفعل	: مرحب.

ثانياً = ما كانت حروف الزيادة في وسطه (بحسب رأي صاحب الأوزان أيضاً) (قبل العين او بعدها).

فنعل	: فرنض (بمعنى فرض)
فهعل	: دهبل (دهبل اللقمة عظّمها)

---

(٤٨) السيوطي — (المزهر) ٢ / ٤٠ — ٤١.

(٤٩) أقول بحسب رأيه لأنني لا أفهم مثلاً كيف يعتبر الياء حرفاً زائداً على أول الكلمة (وفي الوزن بالتالي) مع انّ الكلمة مشتقّة من اسم أوّله ياء أصيلة (اليرناء = يرنأ). ويقال مثل ذلك في نون (النرجس) = نرجس. وقد زانه على (نفعل) وسنعود إلى ذلك بالتفصيل.

فعل : حمظل (مثل حنظل أي جنى الحنظل).

فَعْهَلَ : غَلْهَصَ (غلص : قطع غلصمته)

فعأل : برأل (وبرأل الديك نفش برائله وهو ريش عنقه)

فعفل : زهزق (بمعنى أزهق)

فعيل : شريف (وشريف الزرع : قطع شريافه أي ورقه)

فعمل : قصمل (قصمل الشيء : قطّعه)

ثالثاً = ما كان الحرف في آخره.

فَعْلَمَ : غَلْصَمَ (بمعنى غلص أيضاً).

فعلن : فرصن (بمعنى الفرص والقطع).

فعلس : خلبس (بمعنى خلب).

وقد ذكر «المزهر» و«الكتاب»[٥٠] ستة أوزان ثانية تلحق بهذا الملحق. وهي لمطاوعتها. وهي :

تَفَعْلَلَ (فعلل) : تجلبب.

و تفيعل (فيعل) : تشيطن.

تفوعل (فوعل) : تجورب.

تفعول (فعول) : ترهوك (؟).

تمفعل (مفعل) : تمسكن.

تفعلى (فعلى) : تسلقى.

---

(٥٠) «المزهر» للسيوطي ٢ / ٤١ وقد ذكرها سيبويه في «الكتاب» (٢ / ٣٣٤).

و ـ ونجد في وضع هذه الموازين والأمثلة ثلاثة أخطاء أساسية هي :

و ـ ١ ـ لقد قالوا بحروف زيادة فيها على الاطلاق. فإذا نظرت، وجدت بعضها أفعالاً زيدت فيها حروف على غير القياس، ووجدت أكثرها مشتقًا من أسماء جامدة وما زالت تحفظ منها حروفها دون زيادة. ونحصي ذلك دون تمييز بين الملحقات الأولى، أو الملحقات التي اضيفت وحدّدوا فيها حروف الزيادة تصديراً، أو اقحاماً، أو تذييلاً. فالخطأ أساسي وواحد.

ومن الغريب القول بحروف زيادة على الاطلاق، في ما اشتقّ من اسماء، ترى الحروف التي يحسبونها زائدة، ظاهرة فيها بالأصل. فلا حروف الحاق فيها إذا. ولا ندري من أين أتوا بهذه الحروف.

و ـ ٢ ـ ونرى كذلك ألفاظاً مشتقّة من دخيل، وهم يقولون كذلك انها من المزاد عليه، وانّ زيادته بحروف غير قياسية، ويجدون له أوزاناً «خاصة» تحدّد حروف الزيادة ومواضعها في الصيغة. والحقيقة انه مشتق من لفظ جامد دخيل دون زيادات، ووفق الطرائق التي حدّدناها في السابق: (يراجع الاشتقاق من الجامد والدخيل وطرائقه في موضعه).

و ـ ٣ ـ انّ الأصل في وضع الميزان ـ بالنسبة إلى الألفاظ التي تظهر فيها ههنا، زيادات غير قياسية على أفعال

ثلاثية ــ أن تبنى صيغتها على مقياس الرباعي (فعلن) وأن نرسم الزيادة الظاهرة فيها في موضعها المقابل من الوزن. وتزان تبعاً لذلك على أساس «قاعدة الوزن» ووفق المستويين المذكورين هناك. فيكون جهور: (جَهْوَر) = (فعلن) صوتياً على الوزن الشمولي المقتصد (المستوى الثاني) ويكون وزنه المطابق (المستوى الأول) = جَ هْ وَ رَ = فَ عْ وَ لَ.

وهذا مثلٌ ويقاس عليه في التطبيق.

و ــ ٤ ــ أما تحديد حروف زيادة في ما هو مشتق من أسماء جامدة أو دخيلة، مع انّ هذه الحروف أصيلة ظاهرة في الأسماء التي اشتقّت الأفعال منها، فهو أمر غريب. وهم فوق ذلك، يذكرون وزناً جديداً لكل لفظ منها. ان اتباع ذلك المنهج، ينسف مفهوم الوزن الأصيل من جهة، ويجعل الميزان الصوتي (لكل لفظ) وكأنه ميزان أصيل. وهذا يتناقض أيضاً مع مبادئ الانسجام والاقتصاد التي تنظّم عمل اللغة العربية من داخل. وسنضطر إذا أخذنا بمنهجهم أن نفصّل لكل مشتق من جامد أو دخيل وزناً خاصاً به بحسب حروفه (وان نفتّش بشكل مفتعل عن حروف زيادة فيه، كما فعلوا).

والأحرى أن يكون ميزانه كما اقترحنا، على (فعلن) هكذا، لأنه ليس من جذر أصيل مزاد ليكون له ميزان خاص على «المستوى الأول للوزن» بحسب تنظيمنا لقاعدة الميزان. فليس فيه

أقول ، غير (فعلن) لأن ميزانه صوتي : (الميزان الشامل المقتصد نفسه).

انّ اباحة الاشتقاق من الأسماء — والأمر بات قياسياً حيث يناسب ذلك — سيخلق ، إذا اتبعنا منهجمهم في الوزان ، آلاف الموازين المفتعلة لآلاف الألفاظ ، وسيسقط مبدأ الوزن الأصيل ، بدلاً من الاقرار بالواقع بالنسبة إلى طبيعة هذا الاشتقاق الاسمي ، والاقرار بمبدأ الانسجام والاقتصاد ، ورؤية ميزانه كما هو على (فعلن) لا غير.

ز — ونلتفت الآن إلى دراسته بالتفصيل والاحصاء.

ز — ١ — في الملحقات الاولى (الستّة) يذكرون : جلبب (فعلل) وجهور (فعول) لكننا نرى أنهما من الأفعال التي زيدت فيها زيادات غير قياسية. ولا نجد لها بذلك ، وضعاً خاصاً ، لتصنّف في «ملحق» ، فمثلها في ذلك مثل عشرات الألفاظ التي تقاس على «مستويين» بحسب قاعدتنا في الميزان. وليست بالتالي ملحقات «خاصة» بالرباعي.

ونقول ذلك أيضاً في ما سنجده من مزيدات فعليّة أخرى غير قياسية حين نستعرض ما ذكروه من الشواهد والأوزان «الملحقة» الأخرى.

أما (بيطر) : فهي من اسم هو (البيطار). وليس على (فيعل)

بالتالي بل على الميزان الصوتي (فعلن) وفق ما تمّ بيانه قبيل الآن.
ب ي ط ر = ف ع ل ن.

و (صومع): من اسم أيضاً هو (الصومعة) وليس على (فعول)، فجميع حروفه أصلية ظاهرة في الاسم. وهو بالتالي على الميزان الصوتي (فعلن) وقد وضعت اللفظتان في صيغة الفعل الرباعي وفق القواعد التي فصّلناها سابقاً.

ز ــ ٢ ــ في ما قيل بزيادة حرف في أوله: يذكرون مثل هلقم: (هفعل) من لقم. وترمس: (تفعل) من رمس بزيادة تاء على أوّله. وسنبس: (سفعل) من نبس.. ونقول فيها ما قلناه بجهور وجلبب سابقاً. لأنها ليست أمراً «خاصاً» في هذه الرباعيات، بل تقاس بالمقياس نفسه. أما الألفاظ الباقية في هذا القسم، فهي: يرنأ، وهي مشتقة من اسم (اليرناء = الحناء). ونرجس: وهي مشتقة من اسم دخيل، هو اللفظ الفارسي (نرجس). ومرحب: قال التحية المعروفة (مرحبا)[٥١] (يقال: مرحبا بك أي صادفت سعة ورحبا. والمرحب: السعة) وليس في هذه الألفاظ بالتالي زيادات في أولها، كما ترى. لقد اشتقّت (يرنأ) من (اليرناء) وجميع حروفها ظاهرة في الاسم الذي اشتقّت منه. والياء التي قيل انها زائدة في

---

(٥١) وقد أخذت من اسم مشتق بالأصل. وهذا ما يسمّى تأصيل الفرع. أي أن تعتبر اسماً مشتقاً كأنه أصل فتشتقّ منه، كما رأينا هنا.

أولها هي أصلية ظاهرة. فليس فيه (يفعل) إذا، بل (فعلن) فقط، وفق القواعد التي فصّلناها.

وهذا ما يقال في نون نَرْجَسَ، كذلك. لأن الفعل مشتق من اسم دخيل هو النرجس. والنون أصلية فيه كما هو ظاهر... الخ.

ز — ٣ — في ما قيل بزيادة حرف في وسطه: يذكرون مثل فرنض: (فنعل)، من فرض. ودهبل: (فهعل) بمعنى عظّم اللقمة (ولعلّه من دعبل اللقمة العامية بالابدال). وغلهص: (فعهل) بمعنى غلص. وزهزق: (فعفل) بمعنى زهق (بتكرار حرف من الجذر). وقصمل: (فعمل) من قصم بمعنى قطع. وفرصن: (فعلن) من فرص بزيادة النون. وهو للقطع. وخلبس: (فعلس) بمعنى خلب.

وقولنا في هذه الأفعال المزادة بشكل غير قياسي، هو ما قلناه في ما يماثلها من قبل: (جهور — جلبب — سنبس ... الخ).

ز — ٤ — أما الألفاظ الباقية الظاهرة والتي اعتبروا انّ فيها حروفاً مزادة اقحاماً في وسطها فهي في الحقيقة مشتقّة على وزان (فعلن) من أسماء. وجميع حروفها ظاهرة في الأسماء التي اشتقّت منها، كلّ على حدة. ويقال فيها ما قيل في يرنأ وبيطر ونرجس.

وحمظل: (حنظل بالابدال) من الحنظل. وبرأل: (للديك) من البرائل (ريش حول عنقه). وشريف الزرع: قطع شريافه (أي ورقه)...

ويبيّن استعراض هذه الأفعال والموازين التي قيل انها من «ملحقات الرباعي» انها تنسجم، ووفق ما فصّلناه، مع نظريتنا في أسس وضع الرباعي. فهي:

— أما مزيدة بزيادات غير قياسية.
— أو مشتقّة من جامد أو دخيل... الخ.

وليست بالتالي شيئاً «خاصاً» بالنسبة إلى تلك الأسس والقواعد. ويقال فيها وفي موازينها الحقيقية ما قلناه بالاعتماد على قواعد الانسجام والشمول والاقتصاد... ووفق الأسس التي تنظّم ذلك في قواعد الرباعي عندنا.

ح — ونفيد من هذا الاستعراض للأفعال، فننظر في حروف الزيادة غير القياسية ونوعها.

لقد قالوا انّ جميع حروف الهجاء قد تأتي حروف زيادة. ونحن نرى ان في ذلك مبالغة. ونستعرض الأفعال المزادة زيادة غير قياسية هنا، لنجد أنّ الحروف التي تزاد زيادة غير قياسية، لا تتجاوز حروف (سألتمونيها) الّا قليلاً، وببعض الحروف المشابهة لها. أما مطّ الجذر نفسه (جلبب...) فعملية داخلية تحدث داخل الجذر. وهي عملية بنيانية من نوع خاص. وليست كزيادة حرف من خارج الجذر. وان اعتبرت زيادتها مثل تلك غير قياسية. ونجد من احصاء حروف الزيادة في «العيّنة» التي صحّ فيها القول بالزيادة ما يلي: الياء والواو والميم والتاء، زيدت مرّة

واحدة. والسين: زيدت مرّتين. والنون: زيدت مرّتين. والهاء: زيدت ثلاث مرّات. ومطّ الجذر مرّتين (زهزق — جلبب).

يبقى القول، انّ التعديلات في البنية وصيغتها هي ذات هدف وظيفي وتنقل اللفظة بمغايرة مورفولوجية خاصة من حالة إلى حالة وتمنحها كلّ مرّة خصوصية دلالية معيّنة في اطار حقلها المفهومي المعروف.

* * *

سادساً — مسألة البنى الرباعية. في دراسات المحدثين.

إنّ دراسة المحدثين للأصول الثلاثية ولمسألة البنى الرباعية، قد اتخذت منحى جديداً. وان مال أكثرهم إلى القول بأصالة الثلاثي والزيادة في الرباعي عموماً، فإنّ بعضهم لم تختلف نظريتّه عن نظريّات الأقدمين. كما انّ دراساتهم للبنى الرباعية لم تكن دائماً مطابقة للواقع. ولم تأخذ دائماً المنحى الشمولي.

والكلام هنا هو بالطبع، على الرباعيات غير القياسية. ولا بدّ من استعراض بعض النظريات الأساسية الحديثة لنرى على ضوئها مدى احاطتنا الشمولية بالأصول التي استخرجناها ولننظر في مدى تطوّر التفكير اللغوي الحديث بالنسبة إلى مسألة الرباعي والبنى الرباعية، خصوصاً بعد تقدّم الدراسات السامية المقارنة

ودراسة اللهجات التي كان لها أثر مهم في بناء آلية بناء الرباعي أحياناً.

١ — نظرية النحتيّين المحدثين :

ويمثلهم الأستاذ عبد القادر المغربي. فقد كان يرى أكثر من ابن فارس امكان ردّ «معظم» الرباعيات والخماسيات إلى كلمتين ثلاثيتين، يقول: «وقد اعملت الفكر مرّة في كثير من الكلمات الرباعية والخماسية فوجدت انه يمكن ارجاع معظمها إلى كلمتين ثلاثيتين بسهولة. ولاحظت أنّ تكوّن تلك الكلمات في لغة العرب إنما كان بواسطة النحت المذكورة، أو ما نسمّيه الاشتقاق النحتي: دحرج من (دحره فجرى)، وهرول من (هرب وولّى). وخرمش الكتاب: أفسده، من (خرم وشوّه) أو من (خرم وشرم)... وبحثرت الدجاجة (بحثت وأثارت) التراب لتلتقط الحب، وهكذا...»[٥٢].

ب — مناقشة: — وليس لنا أن نعود إلى مناقشة هذا المذهب في النحت، فقد نظرنا فيه بالتفصيل عندما درسنا ابن فارس. وما قد يقال هنا تكرار لما قيل هناك لأن ردّ أكثر الرباعي في العربية إلى «النحت»، ومن أصلين ثلاثيين و «بسهولة» لا يبدو أمراً ممكناً في الواقع. وتخريجه «بالقوة» في بضع كلمات، لا

(٥٢) انظر: عبد القادر المغربي: «الاشتقاق والتعريب» ص ١٥ — وصبحي الصالح «دراسات في فقه اللغة» ص ٢٨٢ وما بعدها.

يثبت مذهباً، وإنما كان أكثر هذه الألفاظ من ثلاثيات زيدت زيادات غير قاسية.

* * *

٢ ـــ نظريّة جرجي زيدان، في البني الرباعية.

أ ـــ يرى جرجي زيدان من الثنائيّين، أنّ الرباعي إنما يتكّون بواحدة من الطرق التالية: (٥٣).

١ً) بتكرار حرف الجذر الأصلي مثل: (جلبب من جلب) أو بمضاعفة الجذر مثل: (بل= بلبل).

٢ً) بزيادة حرف على الثلاثي. ويجعل ذلك على نوعين:

زيادة السين أو الشين (التي يعتبرها زيادة قياسية) لأنها تكون حينذاك من وزن (سفعل) أو (شفعل). فهو يعتبرهما وزنين قياسيّين متحدّرين من أوزان سامية ما زال أثرها في العربية.

أو زيادة حروف أخرى، زيادة غير قياسية. وتكون هذه الحروف (ل ـــ م ـــ ن ـــ ر) وهي تزاد بالطبع على غير القياس المعروف في المزيدات القياسية. وقد يقع الحرف المزاد في صدر الكلمة أو حشوها، أو آخرها. ومن ذلك: لهذم من هذم ـــ وخرمش من خمش ـــ وبحثر من بحث الخ...

---

(٥٣) انظر ـــ جرجي زيدان ـــ «الفلسفة اللغوية» ـــ ص ٩٨ ـــ ٩٩.

٣ً) بوضعه على وزن (فَعْلَنَ) خصوصاً في الألفاظ المأخوذة من ألفاظ جامدة سامية قديمة: مثل (شيطن) من (شيطان)، و (قطرن) من (القطران) الخ...

٤ً) وبوضعه على وزان الرباعي، «هكذا»، إذا كان مشتقاً من دخيل معرّب. مثل: دولب، من دولاب.

ب — ملاحظة ومناقشة: والحقيقة أننا قد بسطنا رأينا في تركيب الفعل الرباعي الذي يعتبره زيدان غالباً كما يبدو، غير أصيل كجذر. وخير مناقشة تكون عندنا بالعودة إلى ذلك، لعدم التكرار. ألا أننا نسجّل بضع ملاحظات على مذهب زيدان هي:

— إنّ قوله بتكرار جذور ثنائية (أو مقاطع ثنائية) لتوليد الرباعي أمر صحيح وقد أثبته أكثر اللغويّين المحدثين (والكثيرون من القدامى). وكذلك قوله بمطّ الجذر (جلب = جلبب)... (٥٤).

— إنّ قوله بأنّ حروف الزيادة غير القياسية هي (ل، م،

---

(٥٤) أما تمّام حسّان، من الثلاثيّين، فيقول مثلاً: «إذا أخذت أفعالاً ثلاثية مثل جر هد عس كفّ... وجدت أنّ الرباعي تتكرّر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدّد بعد فكّه. فرباعيات هذه الأفعال: جرجر هدهد عسعس وكفكف... وهو يعتبر أنّ «الفاء المكّررة في كل هذا زيادة حرفية الحاقية لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجرّدة». (تمّام حسان — «مناهج البحث في اللغة» ص ١٨٤) — ومعروف أن الزجّاج من الأقدمين، قد ذهب هذا المذهب أيضاً

ن، ر) وحدها، خطأ، فالزيادة تتمّ بحروف أخرى (كالعين والحاء) وأكثر حروف (سألتمونيها) التي تظهر أيضاً في البنى الرباعية كحروف زيادة غير قياسية. لكننا معه في أن حروف الزيادة ليست مطلقة، كما يقول بعض اللغويّين.

— ونرى أنّ ما كان من مثل (سفعل، وشفعل) ليس في العربية «قياسياً» وهو ليس شائعاً على كلّ حال. وقد تكون بعض حروف الزيادة الأخرى (كالميم، والنون والهاء) قد أتت من آثار أوزان قديمة. لكننا ننظر في واقع العربية اليوم ونرى أنّ حروف الزيادة غير القياسية سواسية. ونحصر الأفعال الرباعية المكّونة من زيادات غير قياسية في موضع واحد وننظر اليها بمنظار واحد.

وندرك أنّ كلّ تطوير فونولوجي يمنح البنية خصوصية دلالية مميّزة. وقد قصر زيدان في بحثه عن دخول الأسماء الجامدة أو الدخيلة حيّز الأفعال الرباعية، قصر القول على بعض الأمور والأوزان دون الأخرى، ولم يذكر كيف تستخرج الأفعال الرباعية من الأسماء الجامدة أو الدخيلة. وقوله أنها تصاغ «هكذا»، على وزان الرباعي، ليس كافياً. وقد فصّلنا القول في قواعده ويمكن العودة اليها.

٣ — نظرية الشيخ عبد الله العلايلي في البنى الرباعية.

أ — يرى العلايلي أنّ الرباعي ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي: [٥٥]

(٥٥) انظر عبد الله العلايلي: «مقدمة لدرس لغة العرب». ص ٢٢٩... ٢٣٦.

١ ـــ الأصمّ. ٢ ـــ وغير الأصمّ. ٣ ـــ والمثلي أو الجملي.

أً) أما الأصمّ: فهو الذي يحدث، بحسب مذهبه، من زيادة حرف على «آخر الثلاثي» ولأن لكل حرف عنده معنى ورمز دلالة، فالحرف المزاد يبلور «خصوصية» اللفظ المزاد. وهو يقول انه يذهب في ذلك مذهب «ثعلب» اللغوي الذي يرى أنّ مثل: زغدب هي زغد بزيادة الباء... الخ.

٢ً) أما غير الأصم: فيكون من ضمّ ثنائيّين، أي تكرار جذر ثنائي، مثل (رقّ = رقرق) وسواها...

٣ً) أما المثلي، أو الجملي: فهو المأخوذ بتجميع جذره من جملة، كما يدلّ اسمه. مثل بسمل وحمدل... الخ.

ب ـــ مناقشة: والواقع أنّ استعراض الأفعال المزادة التي تبني الرباعي في اللغة العربية، يثبت أنّ الزيادة الحرفية تقع في آخر اللفظ، كما تقع في وسطه أو أوّله على السواء. والقول بحصر الزيادة في آخره ليس واقعياً، لأن الدراسة تدحضه. وقد وجدنا ذلك في عشرات الألفاظ التي استعرضناها. أمّا القول بأخذ «الرباعي المكّرر» من أصل ثنائي فعترف به عند أكثر اللغويّين وكذلك القول بالرباعي الذي يسمّيه «المثلي» أو «الجملي».

لكننا نلاحظ أنّ العلايلي قد أغفل الرباعيات التي تؤخذ من جامد أو دخيل. وهذا كثير، وله قواعده كما أسلفنا، ولا يجوز اغفاله. أما قوله إنّ الحرف المزاد يبلور «خصوصية» اللفظ المزاد

فقول صحيح تماماً في العلوم الألسنية . لكننا لا نرى أنّ كل حرف هو رمز دلالة على الإطلاق.

٤ ـــ دراسة أديب عبّاسي للبنى الرباعية.

ـــ نشر الأستاذ أديب عبّاسي دراسة سمّاها «أصول الفعل الرباعي»[٥٦] خلاصتها أنه قد وجد «أنّ في اللغة العربية ـــ فصيحها وعاميها ـــ أسلوباً من الاشتقاق غير الأسلوب المعروف في كتب القواعد واللغة وهو الاشتقاق من الأفعال الثلاثية أفعالاً رباعية بزيادة أي حرف من حروف المعجم كيفما اتفق على الأصل الثلاثي، فيكتسب الفعل الثلاثي بهذه الزيادة ما يفيد موالاة الحركة أو تضخيمها، أو يكتسب لوناً خاصاً من المعنى غير ملحوظ في الأصل الثلاثي».

ثمّ يذكر الأستاذ عباسي حوالي ستّين فعلاً «في سبيل التمثيل لا الاستقصاء» ويحاول ردّها إلى أصول ثلاثية تشترك معها في المعاني والدلالات الأساسية معتبراً هذه الطريقة في الاشتقاق هي الطريقة الأصيلة في بناء الرباعي وتطوّره في اللغة العربية.[٥٧]

وقبل أن نتوقّف عند ما لنا من ملاحظة على هذا الرأي،

---

(٥٦) انظر: «المقتطف» ـــ يونيو سنة ١٩٤٠. ص ٧٩.

(٥٧) وواضح أنّ هذه الطريقة ليست نوعاً جديداً من الاشتقاق الخاص فهي معروفة عند القدامى على اختلاف النظريات. كما أنها ليست الصورة الوحيدة لوضع الرباعي. وسنعود إلى مناقشته.

نستعرض أولاً قسماً من الأفعال التي ذكرها ، وننظر في تخريجه لها ونستخلص بعد ذلك ملاحظاتنا على ضوء تصنيفنا لأقسام الرباعي وقاعدة الميزان.

أ ــ نستعرض أولاً بعض الأفعال الرباعية المضعّفة التي يذكرها امثال :

ــ زلزل ، مثلاً : وتحذف منه الزاي فيبقى أصله الثلاثي زلّ. ومعناه زلف ، سقط ، كما يقول.

عسعس (الذئب) : طاف بالليل. وعسّ الحارس : طاف بالليل.

و قلقل الشي : أضعف ثبوته. قلق.

و غمغم الكلام : أخفاه. وغمّ الشيء : غطّاه.

و هبهب : أسرع. هبّ : أسرع ونشط... وغير ذلك مما هو مثله.

ــ مناقشة : نلاحظ أن عبّاسي يفسّر هذه الرباعيات بأنها ، مثل الأخريات بزيادة حرف على أصل ثلاثي ، فهو يعتبر الجذر الثنائي المشدّد ثلاثيا بالأصل. (ولكنه لا يوضح تماماً أن الرباعي قد تأتّى بحسب تصنيفه ، من فك الادغام ، ومطّ الجذر بتكرار أحد حروفه ، هنا).

والحقيقة أنّ هذه الصيغ الرباعية قد ذهب أكثر علماء العربية

في العصر الحديث إلى اعتبارها، وعلى ضوء الساميات من الصيغ «المكرّرة» أي التي تصاغ من تكرار مقطع ثنائي قديم. وقد صنفناها هكذا في دراسة فصائل الفعل الرباعي.

ومهما أظهرت الدراسة عن أصول هذه البنى المكرّرة فأكثرها ثبت اشتراكه في الثنائية مع الساميات الأخريات. وإذا كان من الخطأ الاعتماد عليها للخروج بنظريّة تعمّم القول بالثنائية كما رأينا، فمن الخطأ كذلك عدم الاعتراف بوجود الجذور والمقاطع الثنائية التي تتكرّر صورتها لصياغة بعض الأفعال الرباعية المعروفة.

ونحن نرى بالتالي أنّه من الأفعال «المكرّرة» على صيغة (فَعْفَعَ) وهو مختلف عن سواه.

ب ـــ ولنستعرض الآن بعض الأفعال الأخرى التي يذكرها ولننظر فيها وفي حروف الزيادة. يذكر مثلاً:

ـــ دحرج: وتحذف منه الجيم فيبقى أصله الثلاثي دحر و «العلاقة بين دحر ودحرج غير خافية»[٥٨].

وقرطب (الجذور): قطعها. ويحذف من (قرطب) حرف الباء، فيبقى (قرط). وقرط تعني قطع الشيء قطعاً صغاراً.

---

(٥٨) ويرى دارسون آخرون أنّ دحرج (هذا الذي لم يتركه أحد) من (درج) باقحام الحاء. ويرى آخرون أنها أقحمت بعد فك الشدّ في (درّج) وبالإبدال.

وقرطم الشيء: قطعه. وتحذف منه الميم فيبقى (قرط).

وبرقش: وتحذف منه الباء فيبقى أصله الثلاثي (رقش). تقول رقشت الشيء: أي نقشته.

وجندل: وتحذف منه النون فتبقى (جدل). وجدل الرجل أخاه: رماه أرضاً.

وهمرج عليه الخبر: خلطه عليه. وهرج في الحديث: أكثر وخلّط.

وهردب: عدا عدواً ثقيلاً. (من هرب).

وعرقل: بمعنى صعّب الأمر وشوّشه (من عقل).

ودملج الشيء: أتقن صنعه وصياغته. ويراه في (دمج).

ونكتفي بهذه الأفعال العشرة التي أخذناها من حروف مختلفة لننظر من خلالها في رأيه.

— مناقشة: هذا القسم الآخر من الأفعال التي يذكرها، هو مما نقول نحن أيضاً بأنّه من الأصول الثلاثية ومما زيدت عليه زيادات غير قاسية.

ولكّن عبّاسي يعتبر أنّ الحروف التي يمكن زيادتها هي أي حرف من «حروف المعجم» أي حروف الجدول الهجائي جميعاً. ونحن نرى أنّ الحروف التي تزاد هي حروف محدودة لا تشيع الزيادة بسواها. إن حروف الزيادة محصورة بحروف معينة هي

بعض حروف (سألتمونيها) بالإضافة إلى بضعة حروف معروفة مثل (ر، ب، ش، ح). وللتأكّد من ذلك نراجع افعاله وندرسها لنرى ما يتحصّل لدينا، يقول ان:

دحرج — زيدت فيه عنده — الجيم في آخره
و قرطب — الباء في آخره
و قرطم — الميم في آخره
و برقش — الباء في أوّله
و جندل — النون في وسطه
همرج — الميم في وسطه
و هردب — الدال في وسطه
و عرقل — الراء في وسطه
و هذرم — الميم في آخره
و دملج — اللام في وسطه

فتكون حروف الزيادة غير القياسية في هذا القسم الرامز من الأفعال كما يلي: الميم ٣ مرات — الباء (مرتين) — النون: مرّة واحدة — الراء: مرّة واحدة — اللام: مرّة واحدة، (بحسب تخريجه لدملج).

والحقيقة أنّ وقوع هذه الحروف ليس دائماً على هذه الوتيرة نفسها لكنّ تردّد الميم أكثر من سواها يبدو ظاهرة أساسية. أما الدال فتظهر هنا بسبب تخريجه المغلوط للفعل (هردب). وتغيب الهاء مع أنّها من حروف الزيادة الشائعة.

وتبيّن هذه الحروف إذا قابلناها مع الحروف التي ظهرت في تحقيقاتنا الأخرى، ان حروف الزيادة غير القياسية تعرف الإنسجام والاقتصاد والتواتر، وليست أي حرف من حروف المعجم. وسنعود إلى هذا.

— ونرى كذلك أنّ الأستاذ عبّاسي قد أغفل مسألة أخذ الرباعي من الأسماء ومن الدخيل. فلفظة دملج الشيء: (أتقن صنعه وصياغته) نراها مأخوذة من (الدملج) وتراه في القواميس هكذا: (دملج: أتقن صياغته كما يصاغ الدملج. والدملج: حلي). وهي بالتالي مأخوذة من اسم (الدملج) وبناؤها على صيغة الرباعي: (فعلن = دملج). وليست فيها حروف زائدة على الأصل لنقول بزيادة اللام. فجميع الحروف الظاهرة فيها ظاهرة في الإسم الذي أخذت منه.

كذلك لفظة (هردب) فمعناها: عدا عدواً ثقيلاً. وهي غير معنى هرب وفرّ إذا توخّينا الدقّة. إذ ترى في القواميس، الهرد: النعامة. هردب: عدا عدواً ثقيلاً. وهردج: أسرع في مشيه.

ونراه مأخوذاً من اسم هو (الهرد: النعامة) تشبّهاً بسرعة عدوها وطبيعته. ولأن (هرد)، لفظ ثلاثي فقد صيغ منه الفعل الرباعي بزيادة حرف في آخره، هو الباء، وبناؤه على (فعلن).

— وقد استعرض الأستاذ عبّاسي أفعالاً من فوق الرباعي، فأعادها إلى الرباعي ثمّ إلى الثلاثي مثل (احرنجم، افرنقع،

اشمأزّ) وهي الأفعال التي تتردّد في أمثلة جميع الدارسين ونرى أنّ ردّها إلى الثلاثي أمر صحيح يثبته التحقيق، وقد قمنا بذلك من قبل ويمكن العودة اليه.

ـــ وخلاصة القول، انّ الأستاذ عبّاسي كان محقّاً في رؤية الرباعي (وما فوق الرباعي) وكأنه من الأفعال التي تؤخذ بالزيادة على الثلاثي، بنوع خاص من الاشتقاق كما يقول. لكنه لم يتوقّف عند صنفين آخرين من الرباعي لا بدّ من النظر في فرادتهما. وهما: الرباعي «المكّرر» من مقطعين ثنائيّين (وقد حسبه مزاداً بحرف).

والرباعي المأخوذ من الأسماء (وفق قواعد معيّنة).

أما اكتشاف الحرف المزاد على الثلاثي، فليس دائماً مسألة سهلة.

ونرى في الختام أنّ ملاحظة الأستاذ عبّاسي (في المقدمة): انّ «الفعل يكتسب بهذه الزيادة ما يفيد موالاة الحركة أو تضخيمها أو يكتسب لوناً خاصاً من المعنى غير ملحوظ في الأصل الثلاثي، هي ملاحظة بنيانية صحيحة غالباً، ذلك أنّ بعض الرباعيّات قد يقع من ابدال حروفي يبقى أثره صوتيّاً وأسلوبياً ليس إلّا.

ـــ خلاصة:

وهناك آخرون درسوا البنى المعجمية الرباعية، وكانت لهم

فيها اجتهادات ونظريات[٥٩]. ونحن نكتفي بهذا القدر لأننا لا نجد ضرورة للإطالة أكثر في ذلك ولأن استعراض تلك الدراسات يعيدنا إلى الحقائق التي استخرجناها وإلى التحقّق من صحة تصنيفنا لا العكس. لذلك نرى انّ ما وضعناه من فصائل أو أقسام ثلاثة للرباعي ما زال هو القائم. أما الاجتهادات المختلفة فإنّ دراستنا لها، قد مكّنتنا من إعادة شواهدها، وبصورة أشمل، إلى الأقسام الثلاثة التي وضعناها، والتي رأينا أنها تنتظم جميع أنواع الرباعي الذي كان يقال له «المجرّد» والذي رأينا أنه:

أ) يكون بزيادة غير قياسية على الثلاثي، مهما كان نوعه، أو كان الحرف المزاد أو موقعه. فعلينا اكتشافه وتعيينه. أما أن نصنع قسماً لكل حرف أو مجموعة حروف، وقسماً لكل سبب، وقسماً لكل مجموعة يقع فيها الحرف أولاً، أو غير أول... فذلك من التفريع الذي لا ضرورة له، ولا ينسجم من منهج الاقتصاد والشمول في الدراسة اللغوية. وهذا على كلّ حال، تكتشفه وتعيّن نوعه وحروفه الزائدة بدقّة، «قاعدة الوزان» التي توجب

---

(٥٩) ومنها دراسة شاملة للدكتور مراد كامل: «نشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية الحية». ويرى كامل فيها انه يمكن رد صيَغ الرباعي إلى تسعة انواع. ولكننا استعرضنا هذه الدراسة في عملنا: «بنية المفردة العربية» ورأينا ان في تقسيمه توسعاً لا ضرورة له، في حين ان الميل الى التصنيف المقتصد والمنسجم أفضل وأصح في الدراسات اللغوية وأصول التصنيف المعجمي، وقد اثبتنا بدراستنا لأنواعه التسعة انه يمكن ردّها دون أي تعنّت إلى اصول التصنيف الثلاثة التي وضعناها ههنا.

على المستوى الأول — كما ذكرنا مراراً — أن يحدّد على الصيغة نوع الحرف المزاد وموضعه.

ونكتفي على المستوى الثاني — بفعلن — الميزان «المقتصد الشامل» وهو ميزان «الصيغة الصوتية» للرباعي الذي يقال له «المجرّد» على العموم.

٢ً) أو يكون مشتقاً على ميزان فعلن (فَعْلَلَ) وصيغته، من منحوت أو جامد أو دخيل (على اختلاف قواعد أخذه التي حدّدناها واستخرجناها)، وهذه سواء لأنها لا تؤخذ من جذر ثلاثي أصيل بزيادة غير قياسية (ولا من تكرار مقطع ثنائي) وإنما تشتق صيغتها من جملة، أو بالتركيب أو النحت، أو تؤخذ من أسماء جامدة أو دخيلة، ولا تعتبر جذوراً فعلية أصيلة يزاد عليها.

وقد رأينا انّ القواعد التي رسمناها في صنع الصيغ الفعليّة الرباعيّة في اشتقاقها من الجامد أو الدخيل هي قواعد تنطبق بصورة واقعيّة على ما ذكره القدامى والمحدثون من أفعال هذا الصنف.

٣ً) أو يكون هذا «الرباعي المكّرر» من ترداد مقطع ثنائي على ميزان (فَعْفَعَ).

— وقد صحّحنا بعض الأمور أو الحروف أو اختلافات التفسير، وقد وجدنا كذلك انّ حروف الزيادة بالنتيجة امّا أن تكون من حروف (سألتمونيها)، أو تكون من بضعة حروف قليلة

آخرى ، وليست مطلقة في جميع حروف جدول الهجاء كما ادّعى البعض. وقد دقّقنا بهذه الحروف ووجدناها محدودة متكّررة في مجال الزيادة غير القياسية[٦٠] .

— أما الحروف التي من خارجِ (سألتمونيها) فنرى انها محدودة لا تتجاوز الراء والباء خصوصاً ، ثم العين والحاء. وقد نجد الشين نادراً (في وزن شفعل الذي ذكره زيدان) ولا نرى تجاوزاً لمثل هذه الحروف الا في حدود الندرة.

(٦٠) ولا نحسب هنا بالطبع مسألة مطّ الجذر الثلاثي وتكرار أحد حروفه ، لأن ذلك هو معتمد بنيوي آخر وقد يأتي بأي حرف من الجذر ، وان كان يحسب كصيغة ، مع صيغ القسم الأول عندنا بالرغم من خصوصيته النسبيّة.

مسألة البنى الدخيلة

ونلتفت أخيراً الى انّ المعجم العربي يُعنى كذلك برصيد من المفردات والمصطلحات «والبنى» الدخيلة. فلا بدّ اذا من أن نفرد بحثا ندرس فيه مسألة وجود هذه المفردات وطبيعة علاقاتها الفونولوجية والبنيانية والمعجمية — والحضارية — باللغة العربية.

والمعرّب هو هذا الرصيد الضخم من الكلمات التي دخلت اللغة العربية خلال العصور المتعاقبة، وتبعا للحاجات الحضارية التي دفعت المتفعين بالعربية في كل عصر الى اقتباس مصطلحات حضارية عامة ومصطلحات علمية وفكريّة وفنيّة خاصة من لغات الشعوب الأخرى، تبعا لحاجات البيئة والعمليات العلميّة.

والأمر المهمّ من الناحية اللغوية أو الألسنية ان هذا المصطلح الدخيل لا ينطلق في الأساس من جذور عربية معروفة، وتبعا للسنن التي تعتمدها العربية في الوضع والتوليد. وهو يشكّل بالنسبة الى التنظيم البنياني، والفونولوجي تحدّيا وخروجاً على المألوف.

بيد انّ هذا التنظيم قد استطاع أن يحتضن الدخيل. لكننا نرى هنا ان هذا المبحث يتجاوز في خصوصيّته البنية الاساسية للمعجمية العربية وإن كان يتّصل بالمعجم اتصالاً وثيقاً. وهو فوق ذلك يستحقّ مع موضوع النحت دراسة خاصة لا تكتفي بالالتفات الى الموضوع وتاريخه وانما تحاول ان تدخل بهذا المنهج العلمي نفسه الى قلب ظاهرة التعريب والنحت للبحث بموضوعية وشمولية في الوضع البنياني لكل مسألة من المسائل المتّصلة بهما، واستخراج القوانين الداخلية التي تتحكّم بذلك، ولنستخرج كتاباً آخر نضعه بين ايدي دارسي العربية والمتفعين بها يكون في مصطلح «النحت والتعريب» وفيه نتصدّى للأسس والقواعد المتحكّمة بتعامل اللغة العربية مع المنحوت والمعرّب، وللبحث في اصوله وحقائقه ومستقبله. وهو بحث لم يتمّ من قبل.

خاتمة

نودّ في ختام دراستنا، لا أن نعود الى الاختصار والتكرار اللذين لا يصلان الى الغاية في الدراسات اللغوية، وانما ان ندعو الى تطلع جديد في هذا الميدان الحضاري المهم. تطلع يحاول استشراف الدراسات المستقبلية في نظرة شمولية متجدّدة. وقد حاولنا جهدنا ان نستلهم هذه المناهج والدراسات في عملنا. لأن الدراسة التي تتوخى ادراك الغايات لا بد من ان تنطلق من فهم شمولي ونظره متكاملة للحقيقة اللغوية وبنيانيتها.

ان الدراسة الألسنية تتوجّه نحو دارسة اللغة كغاية، وتركّز على التركيب اللغوي بذاته. وتعتبر العمل الألسني علما. وهي تشير بذلك الى انّ للّغة هيكلاً منظّماً من الحقائق ونظرية قائمة عليها، كما تعني منهجاً يعتمده اللغوي في معالجة موضوعه يتوافق مع معتمدات البحث في العصور الحديثة.

وتخضع اللّغة اذاً ككلّ تنظيم متكامل لقوانين ومعايير داخلية بحتة، قوامها الشمول والاقتصاد والانسجام وتؤدي عملاً وظيفياً.

وعلى المشتغلين باللغة ان يدركوا ان المنهج العلمي يسعى الى العام والشامل وليس الى العارض. ولا يمكن تصنيف الاشياء الا بعد اكتشاف العناصر البسيطةوتفحص الأجزاء. ولا بدّ من اللجوء الى عمليات التجريد والتحليل والتركيب لاكتشاف القواعد المطّردة.

ومعروف ان كل عنصر من العناصر يقوم بوظيفة حيوية في تشكيل التنظيم وفي حفظه واستمراره.

وحين تكون عناصر التنظيم ظاهرة يسهل تفحّصها وتفحّص الوظائف المنوطة بها، وحين تكون خفيّة يصعب تفحّصها فيفترض في الألسني ساعتئذ أن يبحث عما يحدث في الأركان الخفيّة للتنظيم. فالإشارات الصوتية والمميّزات اللغوية ليست نقلاً تصويرياً فوتوغرافياً لواقع ما ولكنها رموز تلجأ اليها اللغة للتعبير عن مفاهيم يتحسّسها المتكلّم، أو عن بنى وأنظمة شاملة منسجمة واقتصادية قد لا يعيها المتكلّم بوضوح، اذ يعمل فيها هذا العالم الذي يقع خلف الشعور والوعي بالمقارنة والموازنة.

ولأن اللغة وحدة قائمة بذاتها تتألف من أجزاء متباينة تؤلف بناء متجانساً، وجب اللجوء الى العلوم اللغوية فقط لتحديد مبدأ التخالف والتشابه، وللتعريف بالمميزات التي تحتفظ بها اللغة والتي تصبح علامات فارقة تفصل في العلاقات الداخلية للبنى اللفظية والتركيبيّة.

«ان موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة في ذاتها» . «والبنيانية تنظيم من التحولّات يحتوي على نواميس بحكم كونه تنظيماً . وهو يغتني بفعل تحوّلات داخلية ودون أن يلتمس عناصر تخرج عن حدوده» .

انّ مثل هذه المناهج والمعايير والتطلّعات المستقبليّة ، تكشف حقائق التنظيم اللغوي وبنيانيّته وقوانينه بموضوعيّة ، وتسهّل تطبيق المقاييس واستخراج الأقيسة . وهي تخدم اللغة نفسها كما تخدم العالم والمتعلّم باخراج الدراسة اللغوية من التعليلات المرهقة والشوائب الغريبة عنها ، وركاميّة الجمع والتصنيف ، لتقدّم مادّة تسهّل جهود الباحثين والدراسات وعمليّة التعلّم والتعليم لأنها تكشف عن بنيان منظّم تعرف فيه الأبعاد الحقيقية وتعرف فيه حدود النسق والشواذ وعلل التغيّر ودلالاته ، والقوانين الفونولوجية والاشتقاقية والشكليّة والمعجميّة والتكوينيّة التي تتحكّم بهيكل العربيّة البنياني ، والتي تبني التراكيب والجمل والأنسقة والأساليب والنظم الفكريّة والوجدانية : تلك التي تصنع عبقرية اللغة ، وحضارة العقل البشري .

المصادر والمراجع

ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين**، (ط / ٣) — المكتبة التجارية. القاهرة (١٩٥٥ م).

ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، **الخصائص (٣ أجزاء)**، دار الكتب المصرية القاهرة (١٩٥٢ — ١٩٥٦ م)، (والجزء الأول: ط. دار الهلال ١٩١٣ م. كذلك).

ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن، **الاشتقاق** (جزءان — الخانجي — القاهرة ١٩٥٨ م)، **جمهرة اللغة** (٣ أجزاء — حيدر أباد — ١٣٤٤ هـ).

ابن السكّيت: أبو يوسف يعقوب بن اسحق، **اصلاح المنطق**. (دار المعارف — القاهرة — ١٩٤٩ م)، **القلب والابدال**. (من كتاب الكنز اللغوي، نشر أ. هفنر) (م. الكاثوليكية — بيروت ١٩٠٣ م).

ابن سيده: أبو الحسن علي بن اسماعيل، **المخصّص**. (١٧ جزءاً — بولاق — ١٣١٦ — ١٣١٧ هـ.).

ابن فارس: أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة** (م. السلفية — القاهرة ١٩١٠ م.)، **معجم مقاييس اللغة** — (٦ أجزاء — دار احياء الكتب العربية — القاهرة)، تحقيق عبد السلام هارون — ط / ١.

ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب** (المكتبة التجارية — القاهرة ١٣٤٦ هـ.).

ابن القطاع: أبو القاسم علي بن جعفر، **كتاب الأفعال** (٣ أجزاء — حيدر آباد — ١٣٦٠ — ١٣٦١ هـ.).

ابن القوطية: أبو بكر محمد بن عمر، **كتاب الأفعال** (تحقيق أ. غويدي — ليدن، بريل — ١٨٩٤ م.).

ابن منظور: أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب** (١٥ جزءًا — دار صادر بيروت: ١٩٥٥ — ١٩٥٦ م.).

ابن يعيش: موفق الدين. يعيش بن علي، **شرح المفصّل للزمخشري** (١٠ أجزاء — ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة — ب. ت.)

أبو حاتم: السجستاني، **كتاب الأضداد** (تحقيق: أ. هفنر — المطبعة الكاثوليكية — بيروت ١٩١٢ م.)

الرضيّ الاستراباذي: رضيّ الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب** (٤ أجزاء م. حجازي — القاهرة ١٣٥٨ هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب** (جزءان — الشركة الصحافية — استنبول ١٣١٠ هـ.).

الأشموني: أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك — أو منهج السالك —**، (٣ أجزاء — حققه محمد عبد الحميد — مكتبة النهضة — مصر ١٩٥٥ م.).

أنيس: ابراهيم، **الأصوات اللغوية** (مكتبة الأنجلو — القاهرة — ١٩٧١ م.)، **دلالة الألفاظ** (مكتبة الأنجلو — القاهرة — ١٩٥٨ م.)، **في اللهجات العربية** (مكتبة الأنجلو — القاهرة — ١٩٥٢ م. ط / ٢).

برجستراسر: أ ـــ المستشرق، **التطوّر النحوي للّغة العربية** (م. السماح ـــ القاهرة ـــ ١٩٢٩ م.).

ترزي: فؤاد حنا، **الاشتقاق** (منشورات الجامعة الأميركية ـــ بيروت ـــ ١٩٦٨ م.).

الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد، **فقه اللغة وسر العربية** (مطبعة الاستقامة ـــ القاهرة).

ثعلب: أبو العبّاس أحمد، **فصيح ثعلب** (مكتبة التوحيد ـــ القاهرة ١٩٤٩ م).

جوّاد: مصطفى، **المباحث اللغوية في العراق** (معهد الدراسات العربية ـــ القاهرة ١٩٥٤ م).

الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد، **المعرّب من الكلام الأعجمي** (دار الكتب المصرية ـــ القاهرة ١٣٦١ م.).

الجوهري: أبو نصر اسماعيل بن حمّاد، **تاج اللغة وصحاح العربية** (جزءان ـــ بولاق ـــ ١٢٨٢ هـ.).

حتّي: الدكتور فيليب، **تاريخ العرب ـــ مطوّل** ـــ (٣ أجزاء ـــ دار الكشاف ـــ بيروت ـــ ١٩٥٢ م.).

حجازي: محمود، **اللغة العربية عبر القرون** (القاهرة ١٩٦٨ ـــ اقرأ ـــ).

حسّان: الدكتور تمام، **مناهج البحث في اللغة** (مكتبة الأنجلو ـــ القاهرة ـــ ١٩٥٥ م.)، **اللغة بين المعيارية والوصفية** (القاهرة ١٩٥٨ م.).

حسن: عبّاس، **النحو الوافي** (٤ أجزاء ـــ دار المعارف ـــ القاهرة ١٩٦٠ ـــ ١٩٦٤ م).

درويش: عبد الله، **المعاجم العربية** (مطبعة الرسالة ـــ القاهرة ـــ ١٩٥٦ م).

زيدان : جرجي ، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية** (مراجعة وتعليق مراد كامل — دار الهلال — القاهرة — ب . ت .) .

السامرائي : الدكتور ابراهيم ، **دراسات في اللغة** (بغداد ١٩٦١) ، **الفعل... زمانه وأبنيته** (ط / ١ — بغداد — ١٩٦٦) .

سيبويه : أبو بشر عمرو ، **الكتاب** (جزءان — المطبعة الأميرية — بولاق ١٣١٦ هـ .) .

السيوطي : جلال الدين ، **المزهر في علوم اللغة** (جزءان) (دار أحياء الكتب العربية — القاهرة — ب . ت .) .

الشدياق : أحمد فارس ، **سر الليال في القلب والابدال** (الآستانة ١٢٨٤ هـ .) .

الشهابي : الأمير مصطفى ، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية** (معهد الدراسات العربية العالية — ١٩٥٥) .

الصالح : الشيخ الدكتور صبحي ، **دراسات في فقه اللغة** (ط / ٢ — ١٩٦٢ — المكتبة الأهلية بيروت) .

طحان : الدكتور ريمون ، **الألسنية العربية** (جزءان) (دار الكتاب اللبناني — بيروت — ١٩٧٢) .

(ت) : **التعبير عن العلوم واللغة العربية** (منشورات كلّية التربية — الجامعة اللبنانية — ١٩٧٦) ، **علم الصوتيّات** (منشورات كلّية التربية — الجامعة اللبنانية ١٩٧٨) .

العلايلي : الشيخ عبد الله ، **مقدّمة لدرس لغة العرب** (المطبعة العصرية — القاهرة — ب . ت .) ، **معجم العلايلي** (القسم الأول) .

عيسى : أحمد ، **التهذيب في أصول التعريب** (القاهرة ١٩٢٣) .

الفراهيدي : الخليل بن أحمد ، **كتاب العين** (نشر الأب أ. الكرملي .) .

كامل : الدكتور مراد ، **نشأة الفعل الرباعي في اللغات الساميّة الحيّة** (مطبعة المعهد العلمي الفرنسي... القاهرة ١٩٦٣ م).

الكرملي : الأب أنستاز ماري ، **نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها** (م. العصرية — القاهرة ١٩٣٨ م.).

اللغوي : أبو الطيب عبد الواحد بن علي ، **كتاب الابدال** (جزءان م. المجمع العلمي — دمشق ١٩٦١) ، **كتاب الأضداد** (م. المجمع العلمي — دمشق ١٩٦٣).

المبارك : محمد ، **فقه اللغة** (م. جامعة دمشق — ١٩٦٠ م.).

المبرّد : أبو العبّاس محمد بن يزيد ، **الكامل** (٣ أجزاء م. صبيح — مصر ١٣٤٧ هـ.).

مرمرجي : الأب أ. س. الدومينيكي ، **المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية الساميّة** (م. الآباء الفرنسيسكان — القدس ١٩٣٧ م.) ، **هل العربية منطقية؟** (م. المرسلين — جونيه — لبنان ١٩٤٧ م.).

المغربي : عبد القادر ، **الاشتقاق والتعريب** ، (لجنة التأليف والترجمة .. القاهرة ١٩٤٧ م).

مندور : محمد ، **منهج البحث في الأدب واللغة** (بما فيه ترجمة مبحث ميّيه) (دار العلم للملايين — بيروت ١٩٤٦).

نخله : الأب روفائيل اليسوعي ، **غرائب اللغة العربية** (م. الكاثوليكية — بيروت ١٩٥٩ م.).

وافي : الدكتور علي عبد الواحد ، **علم اللغة** (ط / ٢ — القاهرة ١٩٤٤) و (ط / ٣ — ١٩٥٠) ، **فقه اللغة** (لجنة البيان العربي — القاهرة ١٩٦٢).

* * *

يضاف إلى هذه المصادر والمراجع العربية مجموعة من القواميس والمجلات المختصة .

المراجع الأجنبية

- Auzias J.M. -**Clefs pour le Structuralisme**- (Paris 1969).
- Bloomfield L. - **Language** - (New York 1935).
- Cantineau Jean -**Cours de phonétique arabe**- (Klincksiek Paris 1960).
- Chomsky N. -**Syntactic structures**- (La Haye 1957).
- Fleisch P.H. -**Traité de Philologie Arabe t.1 et 2**- Beyrouth- imp. Catho. lère édition.
- Fleisch P.H. -**L'Arabe Classique, esquisse d'une structure linguistique** (Bey. 1968).
- Greimas A.J. - **Sémiotique structurale.**
- Harris Z.H. - **Methods in structural linguistics** (Chicago 1951).
- Higouret Ch. -**L'Ectriture** (que sais-je N°. 653).
- Jesperson Otto -**Language, its nature development and origin**- (Allen & Unwin -London 1954).
- Kotsuji Abram -**The Origin and Evolution of the Semitic Alphabets**- (K.B.K. -Tokyo 1937).
- Martinet A. -**Elements de Linguistique générale**- (Paris 1960).
- Monteil Vincent -**L'Arabe Moderne**- (Paris 1960).
- O'Leary D.L. Evans -**Comparative Grammar of the Semitic Languages**- (Paul London 1923).
- Perrot Jean -**La Linguistique**- (P.U.F. -que sais-je) 1953.

- Ruwet Nicolas -**Introduction à la grammaire générative**- (Plon 1967).
- Sapir Edward -**Le language**- (Payot -Paris 1967).
- De Saussure F. **Cours de Linguistique Générale**- (Paris -Payot- 1971).
- Troubetzkoy N.S. -**Principes de Phonologie (tr. J. Cantineau)**- (Klincksieck -Paris 1970).
- Vendryes J. -**Le Langage**- (Paris 1923).
- Whorf B.L. -**Linguistique et Anthropologie : Les Origines de la Sémiologie** - (Paris 1969).
- Yushmanov N. -**The structure of the Arabic Language**- (C.A.L. Washington D.C. 1961).

الفهرست

المكتبة الجامعية

* سلسلة تتيح للجامعي ولوج الحلقات الأكاديمية المتعطشة الى التحديث والتوّاقة الى التجديد.

** سلسلة تعالج مادة الدراسات الجامعية بتقنيات عصرية، وترسخها على أساس مكين من القواعد والنواميس، وتبنيها على الموضوعية العلمية والتفسير الرصين والاجتهاد الخلّاق.

*** سلسلة يحرّك حلقاتها صفوة من العلماء ونخبة من الأساتذة العاملين في الجامعات الأجنبية المقيمة في بيروت وفي الجامعات اللبنانية الوطنية الخاصة والرسمية.

**** سلسلة يحرّر أعدادها الأساتذة:

ريمون طحّان
أنيس فريحه
كمال اليازجي
دنيز بيطار طحّان
وليد نجّار
انطوان عبده
عصام نور الدين

***** سلسلة تصدرها دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة.

دار الكتاب اللبناني – بيروت

٢٩٥

المكتبة الجامعية

رقم العدد	العنوان	المؤلف
١	**الأدب المقارن والأدب العام** (طبعة مزيدة ومنقحة ١٩٨٣)	ريمون طحّان
٢ ـ ٣	**الألسنية العربية** (الطبعة الثانية ١٩٨١)	ريمون طحّان
٤	**نظريات في اللغة** (الطبعة الثانية ١٩٨١)	أنيس فريحة
٥ ـ ٦ ـ ٧	**في الشعر العربي القديم**	كمال اليازجي
٨ ـ ٩	**فنون التقعيد وعلوم الألسنية**	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٠ ـ ١١	**اللغة العربية وتحديات العصر**	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٢ ـ ١٣	**مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر**	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٤ ـ ١٥	**أسس البحوث الجامعية اللغوية والأدبية**	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٦ ـ ١٧	**قضايا السرد عند نجيب محفوظ**	وليد نجّار

١٨ ـ ١٩	وصية المقارن : البيان الكوزموبوليتي	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
٢٠ ـ ٢١	الفن والأدب العربي : ما لنا وما علينا	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
٢٢ ـ ٢٣	مصطلح المعجمية العربية	انطوان عبده
٢٤ ـ ٢٥	المصطلح الصرفي	عصام نور الدين
٢٦ ـ ٢٧	آلية الفصحى	ريمون طحّان
٢٨ ـ ٢٩	معامل صناعة الكتابة الحديثة	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان

منشورات سلسلة المكتبة الجامعية مصنفة بموجب المحتوى

ـ الأدب المقارن ـ

رقم العدد	العنوان	المؤلف
١	الأدب المقارن والأدب العام	ريمون طحّان
١٨ ـ ١٩	وصية المقارن: البيان الكوزموبوليتي	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
٢٠ ـ ٢١	الفن والأدب العربي: ما لنا وما علينا	ريمون طحان ودنيز بيطار طحّان

ـ الألسنية ـ

رقم العدد	العنوان	المؤلف
٢ ـ ٣	الألسنية العربية	ريمون طحّان
٤	نظريات في اللغة	أنيس فريحه
٨ ـ ٩	فنون التقعيد وعلوم اللغة	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٠ ـ ١١	اللغة العربية وتحديات العصر	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
٢٢ ـ ٢٣	مصطلح المعجمية العربية	انطوان عبده
٢٤ ـ ٢٥	المصطلح الصرفي	عصام نور الدين
٢٦ ـ ٢٧	آلية الفصحى	ريمون طحّان

ـ التراث ـ

رقم العدد	العنوان	المؤلف
٥ ـ ٦ ـ ٧	في الشعر العربي القديم	كمال اليازجي

ـ علم الانتقاد المعاصر ـ

رقم العدد	العنوان	المؤلف
١٢ ـ ١٣	مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٤ ـ ١٥	أسس البحوث الجامعية اللغوية والأدبية	ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان
١٦ ـ ١٧	قضايا السرد عند نجيب محفوظ	وليد نجّار
٢٨ ـ ٢٩	معامل صناعة الكتابة الحديثة	ريمون طحان ودنيز بيطار طحّان



مُصطلح المعجميّة العربيّة

مدخل

يتناول هذا الكتاب أسس الدراسة المعجمية العربية وأصولها على ضوء منهجية جديدة تستلهم معطيات العلوم الالسنية الحديثة.

وهو ليس بحثًا في المعاجم العربية القديمة والحديثة ولا في علم تأليف المعاجم مثلاً، ولكنه مقدمة ضرورية تؤسس — من جديد — القواعد والأصول التي لا بد من رؤيتها بوضوح، وفي إطار موضوعي عندما نتصدّى للعمل المعجمي العربي. وهو إذًا من البحوث الأساسية التي ننظر في هيكلية البنى العربية وأقيستها وطرائق توليدها واقتباسها وحقولها المعجمية بمنهجية — لا ترى إلى المباحث الخارجة عن نطاق اللغة، ولا تكتفي بالحديث عن النظرية — وإنما تدخل عالم اللغة الغنيّ الخلاّق وتحاول ان تستخرج منه النواميس الدقيقة المتحكّمة بهذا النظام.

وقد اعتمدنا على منهج الاستقراء الشمولي الذي يرى ان العربيّة تتكوّن — ككل لغة — من تنظيم صوتي مميّز ومن بنى معجميّة وصرفية ونحوية، وأنساق من التأليف الجملي... لكننا حاولنا ان نفكّك عناصر هذا النظام اللساني للنظر في أجزائه الأولى وحدها ههنا، أعني عناصر التكوين الأساسي: البنى والمفردات.

الدكتور انطوان عبدو

DAR AL-KITAB AL-AALAMi